Internews
Local voices. Global change.

WEO
WOMEN EMPOWERMENT ORGANIZATION

جمهورية العراق
وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء
CSO
Central Statistical Organization IRAQ

دليل ارشادي - تدريبي لإعداد موازنة عامة مستجيبة لاحتياجات (المرأة والرجل) في العراق

المحتويات

المقدمة 3

2.1 محتوى الدليل 5

3.1 مراجع (مصادر) الدليل 5

2. 1.2- **المحور الأول (وحدة التدريب الأولى):**

الإطار المفاهيمي والاجرائي"المؤسسي" للموازنة العامة للدولة 6

1.1.2 مفهوم الموازنة العامة 7

2.1.2 انواع الموازنات العامة 7

3.1.2 أهداف الموازنة العامة للدولة.....12

2.2 دورة الموازنة العامة 13

1.2.2 تخطيط الموازنة: 13

2.2.2إعداد الموازنة: 13

3.2.2 إقرار الموازنة:.....13

3.2 العلاقة بين الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) والموازنات الأخرى 15

المحور الثاني(وحدة التدريب الثانية): 15

1.3 مفهوم (الرجل والمرأة) 15

4.3 لماذا يعتبر النوع ا (الرجل والمرأة) مهمًا في الموازنات؟ 16

5.3 ماهي علاقة الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)بكل هذه المفاهيم؟.....16

6.3 أدوار (الرجل والمرأة) 17

9.3 علاقات (الرجل والمرأة) ..... Error! Bookmark not defined.

٤- أهداف الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) 18

المرحلة الثالثة: اعتماد بعد (الرجل والمرأة)كأساس لإعداد الموازنة العامة في مراحلها المختلفة
.....24
الموازنات المستجيبة (الرجل والمرأة) لاحتياجات (الرجال والنساء) 25
المحور الثالث (وحدة التدريب الثالثة):.....29
5. إدماج (الرجل والمرأة) في سياقات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة.....29
المحور الرابع(وحدة التدريب الرابعة):.....37
6. خطوات ومراحل إعداد الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) 37
٧- تحليل جانب النفقات والإيرادات العامة في الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) ..51
إعداد بيانات الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) 59
5.3 عملية من خمس خطوات لإعداد الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) 60
بيان إعداد الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) : ما هي؟ 61
المحور الخامس (الوحدة التدريبية الخامسة) 65
قائمة البلدان العربية التي لديها مبادرات حول الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) 72
مؤشرات هدف المساواة بين الرجل و المرأة في العراق للمدة 2017-2020 74

\
\

المقدمة

على الرغم من أن الكثير من بلدان العالم، بما فيها البلدان العربية، لديها برامج واستراتيجيات وبرامج للنهوض بالمساواة بين الرجل و المرأة ، الاّ أن إدماج احتياجات الرجال والنساء)في عمليات التخطيط والبرمجة واعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)وفجواتهاما يزال ضعيفاً.

لقد أصبح مبدأ "المساواة بين الرجل والمرأة" اليوم إنجازًا وقناعة متجسدة من خلال العديد من الالتزامات القانونية على المستويين الدولي والوطني، ويتم تنفيذه بشكل جاد في جميع المجالات، وبالذات فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

تجدر الأشارة إلى أنّ إعداد هذا الدليل الإرشادي التدريبي لإعداد موازنة عامة مستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)يأتي ضمن مشروع مبادرة تعزيز حقوق النساء في العراق التي تنفذه منظمة تمكين المرأة بالشراكة من منظمة أنترنيوز الدولية، وبالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء في الحكومة الاتحادية.

لقد تم العمل على اعداد هذا الدليل بالتعاون مع مستشارين وخبراء على المستوى الإقليمي والوطني. ونود هنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من الأستاذ الدكتور عماد عبداللطيف سالم (أكاديمي وخبير اقتصادي)، والسيدة هاديا يوسف بالحاج (مستشارة إقليمية لقضايا رجل و المرأة)، والسيدة وثبة الطيار (مستشارة ومدربة في الخطط التنموية)، و السيدة سوزان عارف(رئيسة منظمة تمكين المرأة)، الذين بذلوا جهودا كبيرة في اعدا د المنهاج التدريبي مع الاعتماد بشكل كبير على تجارب ومبادرات عدد من البلدان التي أعدت ونفّذت موازنات عامة مستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء). كما نتقدم بالشكر لوكالة التنمية الألمانية GIZ للدعم المقدم من قبلها لمشروع مبادرة تعزيز حقوق النساء في العراق .

1.1 الهدف من إعداد هذا الدليل

تم إعداد هذا الدليل لتحقيق ما يأتي:

- المساعدة في تامين متطلبات وقضايا احتاجات الرجل والمرأة عند إعداد الموازنة العامة للدولة، بهدف الوقوف على مدى كفاءة وفعالية الإنفاق المبني على مقاربة احتاجات الرجل والمرأة في تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين الإناث والذكور في المجتمع العراقي وفي كافة المجالات.
- تمكين العاملين في مجال إعداد الموازنات العامة من إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي الموجّه للمساواة بين الرجل و المرأة في كافة المجالات.
- تزويد الميسرين والميسرات بأدوات ووسائل نظرية وعملية لتدريب موظفي وموظفات المؤسسات الحكومية على ادماج قضايا (الرجل والمرأة) في الموازنة العامة للدولة، وإلى إيضاح المفاهيم ذات الصلة، والتعرّف على تقنيات اعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)ولهذا تمّ تصميم الدليل الارشادي بطريقة موجزة وبسيطة لتسهيل الفهم والاستخدام.
- تقديم الدعم لوزارة المالية في جهودها الرامية لإعداد وتنفيذ موازنة عامة لاحتياجات (الرجال والنساء),من خلال رفع قدرات العاملين في مجال إعداد الموازنات العامة وتنفيذها في دوائر ومؤسسات الدولة كافة، وبالذات تلك المعنيّة بتصميم برامجها ومشاريعها، وإنفاقها، وخدماتها على هذا الأساس.

2.1 محتوى الدليل

سيقتصر محتوى هذا الدليل على الأساسيات، ولكنه سيغطّي في ذات الوقت جميع الجوانب النظرية والعملية الضرورية لفهم المبادئ الأساسية لإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، وكيفية إدماجها في اطار الموازنة العامة للدولة .

يتكون هذا الدليل من خمسة محاور رئيسة، ينقسم كل منها إلى عدة أقسام ثانوية، وكما يأتي:

- المحور الأول (وحدة التدريب الأولى) : ويتناول إيضاح مفاهيم الموازنة العامة الأساسية، مع التركيز بشكل خاص على بيان نوع ومحتوى الموازنة العامة للدولة، ومراحل إعدادها، والتي تشكّل بمجموعها الإطارالرئيس لفهم المواضيع ذات الصلة بهذا الدليل.
- المحور الثاني (وحدة التدريب الثانية): ويستعرض الإطار المفاهيمي للموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) ويهدف إلى إيضاح مفاهيم ومبادئ الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء).. أي تلك المفاهيم والمبادئ الأساسية المطلوبة لتحقيق مقاربة (الرجل والمرأة)، مع بيان علاقتها بالموازنة العامة للدولة، وبيان القيود والمحددات والعقبات التي تواجه عملية إعداد وتنفيذ موازنة فاعلة وقادرة فعلاً على الاستجابة لمتطلبات واحتياجات (الرجل والمرأة) .
- المحور الثالث (وحدة التدريب الثافلثة): ويتناول إيضاح عملية اعداد الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء). وتستعرض هذه الوحدة التدريبية تلك التفاصيل المتعلقة بكيفية اعداد موازنة قادرة على الحدّ من الفروقات المترتبة على وجود فجوة بين الرجل والمرأة في المجالات المختلفة.

المحور الرابع (وحدة التدريب الرابعة): إدماج احتاجات (الرجل والمرأة) في سياقات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

المحور الخامس (وحدة التدريب الخامسة: توفير الإطار المؤسسّي المناسب لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

وتتناول هذه الوحدة كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات لاحتياجات (الرجال والنساء). وسيكون هذا المحور معنيّاً بتلك الجوانب المؤسسية والقانونية ذات الصلة بإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، وإضفاء الطابع المؤسسي على مراحلها كافة، كما تعرض بعض الدروس المستفادة من مبادرات البلدان التي اعتمدت موازنات مستجيبة ا(الرجل والمراة) في اطار موازناتها العامة.

3.1 مراجع الدليل الرئيسة

إنّ هذا الدليل يعتمد بشـكل كبير على تجارب ومبادرات عدد من البلدان التي أعدت ونفّذت موازنات عامة مسـتجيبة (الرجل والمرأة) ..

وتمّ إعداده استناداً إلى الدراسات والبحوث والتقارير (المحلية والدولية) ذات الصلة بهذا الموضوع .

3. المحور الأول (وحدة التدريب الأولى):

الإطار المفاهيمي والاجرائي"المؤسسي" للموازنة العامة للدولة.

1.2- المدخلات:

1.1.2 - مفهوم الموازنة العامة

2.1.2 - أنواع الموازنات العامة

3.1.2 - أهداف الموازنة العامة

2.2- دورة الموازنة العامة

1.2.2- تخطيط الموازنة العامة

2.2.2- إعداد الموازنة العامة

3.2.2- إقرار الموازنة العامة

3.2 - علاقة الموازنة المستجيبة للرجل و بأنواع الموازنات الأخرى.

مخرجات المحور الأول (وحدة التدريب الأولى):

في نهاية هذه الوحدة، ينبغي على المشاركين والمشاركات أن يكونوا على دراية بما يأتي:

- التعرف على تفاصـيل الإطار القانوني المنظم للموازنة العامة للدولة (قوانين وأنظمة وتعليمات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة).
- تحديد مسؤوليات وواجبات إعداد الموازنة العامة للدولة (المراحل والجهات الفاعلة والجدول الزمني).
- كيفية قراءة وفهم وتحليل الموازنة.

و بعد التدريب، يجب أن يكون المشاركون والمشاركات قادرين على الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي الموازنة العامة، ولماذا هي أداة سياسية مهمة؟
- ما هي تصنيفات الموازنة العامة، وما هي الطرق المختلفة لتصنيف وتبويب الإيرادات والنفقات العامة.
- ما هي الأنماط المختلفة لإعداد الموازنات العامة للدولة.
- لماذا من المهم فهم مسار وعملية اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة؟
- لماذا، ومتى، وكيف، تكون الموازنة العامة للدولة هي الأساس في إعداد موازنات مستجيبة لأحتيجات رجل و المرأة ؟

1.1.2 مفهوم الموازنة العامة

- إنّ الموازنة العامة للدولة هي الخطة المالية الاساسية التي تحدد اهداف الدولة وسياستها وبرامجها في كيفية الاستغلال الامثل للموارد وعملية توزيعها تبعاً للأولويات الوطنية. وتقوم الموازنة العامة بدور رئيس في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال الانفاق الحكومي، وفي خلق دخل وفرص عمل وطاقات انتاجية جديدة في البلاد.
- كما يمكن بواسطة الموازنة العامة للدولة تفادي التضخم غير المرغوب به، واعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية المختلفة من خلال ما تفرضه من ضرائب أو ما تدفعه من نفقات .
- تكتسب الموازنة العامة للدولة أهميتها من الناحية السياسية من كونها انعكاس لبرنامج عمل الحكومة خلال مدة محدودة من الزمن، وبترجمتها لخطة الدولة الى مبالغ مالية (تخصيصات) بهدف الإيفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، وإنجاز عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة والمُستدامة.

التعريفات الرئيسة لمفهوم الموازنة العامة:

- ان الموازنة العامة للدولة هي (الخطة التي تقوم بتنبؤ مدروس لنفقات الدولة وايراداتها، بحيث تعكس هذه الخطّة الماليّة سياسات الدولة المختلفة من حيث تحديد أولويات الانفاق واختيار البرامج والمشاريع التي تحقق الأهداف العامة).
- وتعرف الموازنة العامة كذلك بأنها (تقدير مفصل لنفقات الدولة وايراداتها لمدة مقبلة من الزمن، وبأنها الاداة الرئيسة التي تستخدم في السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية). ويتبين من هذا التعريف ان الموازنة العامة للدولة تستند الى عنصرين أساسيين هما التقدير والاعتماد. فبالنسبة الى التقدير فأنه يتمثل في تقدير ارقام تمثل الايرادات العامة التي ينتظر ان تحصل عليها السلطة التنفيذية، وكذلك النفقات العامة التي ينتظر ان تنفقها لإشباع الحاجات العامة للمواطنين، وذلك خلال فترة مالية مستقبلية غالباً ما تكون سنة .
- اما بالنسبة الى الاعتماد فيقصد به حق السلطة التشريعية واختصاصها في الموافقة على توقعات وتقديرات السلطة التنفيذية من ايرادات ونفقات عامة. وعلى هذا الاساس فأن الموازنة العامة تبقى مجرد مشروع مُقترَح للموازنة، إلى أن تتمّ المصادقة عليها وأعتمادها من قبل السلطة التشريعية.

2.1.2 انواع الموازنات العامة

هناك خمسة أنواع من الموازنات العامة من حيث التطور والمنهج واسلوب الاعداد وتتمثل بما يأتي :

أولاً: الموازنة التقليدية (موازنة البنود) :

يعد هذا الموازنات من أقدم الانواع التي تم استخدامها ومازالت تستخدم حتى الوقت الحاضر لما تتصف به من يسر وبساطة في الاعداد والعرض والتنفيذ والرقابة.

- بدأ تطبيق موازنة البنود عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية لتكون موازنة تنفيذية شاملة، اذ تصنف النفقة فيها تبعاً لنوعيتها وليس للغرض المرجوّ منها. ولهذا يتم حصر المصروفات ذات الطبيعة الواحدة في مجموعات متجانسة رئيسة وفرعية.
- وتساعد موازنة البنود على ضبط الانفاق في الحدود التي وضعتها الدولة، وتتميز بتركيز الرقابة على جباية الاموال وانفاقها من خلال تقسيم جهات وبنود الإنفاق، كل بند على حدة، مع تحديد التخصيصات المالية المرصودة له. وهذه التخصيصات يتم التعبير عنها بأرقام صماء لا تعبر عن أي نهج أو تصور تنموي. وهذا النوع من الموازنات ما يزال معتمداً من قبل بلدان عديدة من بينها العراق.
- إنّ هذا النوع من الموازنات العامة يعد غير فعال في تحليل العلاقة بين التمويل(الإنفاق) من جهة، وبين النتائج المتحققة من هذا التمويل (أو جدوى الإنفاق) من جهة أخرى.

وبالرغم من بعض المزايا التي تتصف بها موازنة البنود (كسهولة إعدادها، والرقابة عليها)، فأنها تتعرض لأنتقادات كثيرة منها مايأتي :

أ. إنّ موازنة البنود مهمة لأغراض رقابية، ولا تعمل أو تهتمّ بقياس وتقييم كفاءة الأداء .

ب. إنّ أوجه الانفاق لاتكون واضحة بشكل محدد وتتسم بالغالب بالعمومية.

ج. لاتركز موازنة البنود على مخرجات الأنفاق وانما تركز كثيرا على المدخلات .

د. ضعف المرونة عند التنفيذ لأن التخصيصات مرصودة لبنود محددة فقط .

ه. عدم القدرة على قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية .

ثانياً: موازنة البرامج والأداء :

- ظهر مفهوم موازنة البرامج والاداء في الولايات المتحدة الأمريكية عامي 1954- 1955، ونال لاحقاً اهتمام الكثير من الدول

.

- إنّ موازنة البرامج والأداء ماهي الا تبويب حديث لحســابات الموازنة، ويتم من خلاله التركيز على ماتقوم به الحكومة من برامج ومشــروعات. أي انها تركز على الهدف ذاته وليس على وســائل تحقيق ذلك الهدف، لأن التبويب التقليدي للموازنة يظهر فقط ماتشتريه الحكومة، ولكن لايظهر البرامج التي من أجلها تم الشراء، ولامدى الأنجاز الذي تحقق من هذه البرامج.
- وهكذا تعمل موازنة البرامج والأداء على ابراز وظيفة جديدة للدولة، هي وظيفة الرقابة الأدارية بدلا من التركيز على وظيفة الرقابة المالية التقليدية .

ويحقق تطبيق اسلوب موازنة البرامج والأداء مزايا عديدة منها :

1. اعطاء صــورة دقيقة عن حجم الانفاق الحكومي من خلال تحديد علمي مســبق بتكلفة ماســيتم تنفيذه من أعمال وبرامج ومشروعات.
2. توسيع صلاحيات مدراء الدوائر في مجال التخطيط والرقابة الذاتية وبالمقابل تؤدي الى تحملهم مسؤولية عدم الكفاءة التي قد تحصل في الأداء .
3. رفع كفاءة أداء اجهزة الرقابة المالية والادارية من خلال إضافة مؤشرات جديدة للتقويم والرقابة.
4. تنسيق البرامج والانشطة الحكومية ومنع الازدواج والتعارض الحاصل فيها .
5. مرونة توزيع المخصصات على المهام والانشطة وفقا لأهميتها، بما يؤدي الى الاستخدام الامثل للموارد .
6. رفع كفاءة الوحدات الحكومية في ادارة وتنفيذ البرامج والمشروعات الحكومية .
7. ترجمة سياسة الدولة واهدافها الى برامج تعالج المشاكل الاساسية وذلك في صورة واضحة ومبسطة.

ويواجه تطبيق هذا الاسلوب عددا من الصعوبات والمعوقات ومنها الآتي:

1. نقص الموظفين المؤهلين عمليا وفنيا لتنفيذ مثل هذا النوع من الموازنة .
2. صعوبة ربط الاداء بالهدف وصعوبة قياس الفاعلية .
3. ارتفاع تكلفة التطبيق لما يتطلبه من جهود وأعباء .
4. صعوبة تقبل الجهاز الاداري والمالي للتغيير ومقاومته له .
5. صعوبة تغير الانظمة المحاسبية لتتوافق والعمل على هذا النوع من الموازنة .
6. عدم ملائمة الهياكل التنظيمية للجهاز الاداري للدولة لتطبيق هذا النوع من الموازنة .
7. اهتمامها بالمشاريع والخطط على المدى القصير (لمدة سنة واحدة) .

ونتيجة لنقاط الضعف التي تتصف بها موازنة البرامج والاداء والمعوقات في تطبيقها تمّ استحداث موازنة التخطيط والبرمجة.

ثالثاً: موازنة التخطيط والبرمجة :

- إنّ من اهم العوامل التي ساعدت على بلورة هذا النوع من الموازنة هو الاعتراف بجانب التخطيط كأحد الأعمدة الرئيسية في اعداد الموازنة وضرورة اتباع الاسس العلمية في عملية اتخاذ القرارات كأستخدام اسلوب "تحليل التكلفة والعائد" في القرارات الخاصة بالأنفاق الحكومي. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أوّل من قام بتطبيق هذه الموازنة (1961- 1965).
- تعرف موازنة التخطيط والبرمجة على انها (طريقة او منهج عملي لأتخاذ القرارات وذلك عن طريق توفير البيانات والمعلومات التي تتعلق بالتكاليف والمنافع لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة وقياس النواتج او المخرجات لتسهيل تحقيق هذه الاهداف بشكل أكثر فاعلية) .
- يعد هذا النوع من الموازنات تطويرا لموازنة البرامج والاداء، فإلى جانب مزايا موازنة البرامج والاداء نجد ان موازنة التخطيط والبرمجة تربط بين البرامج والاهداف على المستوى القومي وعلى مستوى الوحدات الادارية، كما أن موازنة التخطيط والبرمجة تنظر الى وظيفة التخطيط كمرحلة اساسية من مراحل الموازنة العامة للدولة، وتعمل على تحديد البدائل وتقوم بتقييمها لأختيار البديل الافضل ومتابعة تنفيذه.
- و يعاب على هذه الموازنة كونها اداة تخطيطية طويلة الاجل تهتم بالدرجة الأولى بالمستوى القومي ، كما انّها تهتّم اساساً بعملية أتخاذ القرارات المتعلقة بأختيار البرامج وتحديد حجم المخرجات دون الاهتمام او الدخول في تفاصيل التخطيط والتنفيذ ومواجهة المشاكل اليومية لعمليات التنفيذ .
- كما يهتم هذا النوع من الموازنات بالبحث عن اساليب التغلب على او معالجة مشاكل معينة، أكثر من البحث في تحقيق أهداف افضل، ولهذا فهي تصلح للإستخدام في الدول المتقدمة، وليس في البلدان النامية.

- **رابعاً: الموازنة الصفرية :**

بدأ التفكير في اعداد الموازنة على الاساس الصفري في عام (1968) وتم تطبيقها في الشركات الصناعية وفي الوزارات والمؤسسات الحكومية في الولايات المتحدة الامريكية عام (1977).

- تُعرّف هذه الموازنة على أنها "أداة ادارية عملية لتقييم الانفاق تهدف الى اعادة توجيه ومناقلة التخصيصات المالية من برامج ذات أفضلية متدنية الى برامج ذات أولوية قصوى، وهذا يؤدي الى تحسين الفاعلية والكفاءة وتقليل حجم التخصيصات المالية المعتمدة.
- كما أن مرحلة اعداد الموازنة الصفرية تبدأ من قاعدة الهرم الاداري الى أعلى هذا الهرم، بمعنى ان مختلف المستويات الادارية تقوم بتوضيح وبيان جميع النشاطات التي تقوم بها ومدى جدواها والمبالغ اللازمة لتنفيذها، وأن يتم البدء بالدراسة من نقطة الصفر.
- تقوم الموازنة الصفرية على أساس عدم الاهتمام بالتخصيصات الواردة في الموازنة السابقة عند اعداد مشروع الموازنة الجديدة، والبدء من جديد، أي من نقطة الصفر.
- ومن الميزات الإضافية للموازنة الصفرية أنها تقوم على اللامركزية الإدارية والمالية، كما أنها تزيد من دقة تحديد الاهداف وزيادة كفاءة المؤسسات والاجهزة الحكومية لان الاداء سيخضع للتقويم المستمر.
- كما أن الموازنة الصفرية تعطي قدرا أكبر من المرونة للأدارة العليا فيما يتعلق بأعادة توزيع الموارد او اجراء تغييرات في هيكل الموازنة العامة بالنسبة للوحدات التنظيمية.

خامساً: موازنة الحقوق :

- يتم اعداد هذا النوع من الموازنات بهدف متابعة مدى وفاء الدولة والتزامها بحقوق الفئات المجتمعية المختلفة مثل (موازنة حقوق الطفل وموازنة حقوق المرأة أو تلك الخاصة بالطبقات الأكثر فقرا، أو الفئات الهشّة، والمُهمّشة، من السكان).
- والهدف من اعداد موازنة الحقوق هو استخدام هذا النوع من الموازنات في ادارة حوار مجتمعي حول أولويات الانفاق العام، وكيفية توجيهه نحو الوفاء بالحقوق المختلفة لفئات المجتمع.

وهذا النوع من الموازنات يوجد في العديد من بلدان العالم سواء في البلدان المتقدمة او النامية كما تقوم بعض الحكومات بأعداد موازنات الحقوق كجزء تكميلي لموازنتها العامة, وذلك لتحقيق أهداف منها:

- اقناع المجتمع بتخصيص جزء أو مزيد من الانفاق العام على بعض البرامج ذات الصلة بحقوق الفئة محل الاهتمام، مثل المرأة والطفل والفئات الهشة من السكان .
- اظهار مدى التقدم في تحقيق وعودها السياسية والاجتماعية تجاه الفئات الأكثر ضعفا او المهمشة في المجتمع .

- لتوضيح مدى إيفاء الدولة (من الناحية المالية) بالإلتزامات والتعهدات الدولية في مجال حقوق المرأة والطفل.

ان الموازنة المستجيبة للرجال و النساء هي احدى انواع موازنات الحقوق التي تهتم بصيانة حقوق (رجالا ونساءً) .

3.1.2 أهداف الموازنة العامة للدولة

تسعى الدول والحكومات، من خلال إعداد الموازنات العامة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسة وهي:

- تخصيص الموارد الاقتصادية العامة بما يتماشى مع مبدأ الكفاءة: ويتعلق هذا الدور للموازنة بقيام الحكومة بدور المنتج للسلع العامة، وتشييد البنى التحتية الرئيسة (طرق، جسور، ماء، مجاري، سدود..)، والقيام بمهام الدفاع والأمن وتطبيق القانون، وما إلى ذلك من مهام. كما تقوم الحكومة أيضا بدور المنظّم والضابط لإيقاع النشاط الاقتصادي، حيث تقوم بسن القوانين المتعلقة بدعم بعض النشاطات، وفرض الضرائب، وفضّ المنازعات، وبسط سلطة القانون على الجميع، ونشاطات أخرى.
- توزيع الدخل القومي بما يتماشى مع مبدأ العدالة: ويتعلق هذا الدور في الغالب بجانب الإيرادات من الموازنة، حيث يتم تصميم نظام ضريبي يعتمد على إيرادات تتناسب بشكل أو بآخر مع الدخل.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويتم ذلك عن طريق وضع موازنات تتلاءم مع متغيرات الاقتصاد الكلي، ومنها البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي.
- تعتبر الموازنة العامة الأداة الرئيسة التي تقوم الإدارات الوطنية او المحلية من خلالها بإتخاذ قراراتها المالية وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. كما أنّها تُعَد بالنسبة للمجتمع المدني الأداة الأكثر أهمية لضمان أن يكون المواطنون جزءاً من هذا المسار في إطار مقاربة تشاركية ما انفكت تعرف رواجا منذ سنوات، وتُسمّى بـ (الموازنة التشاركية).

لا تأخذ المنهجيات المختلفة المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنات العامة "التقليدية" تلك الفوارق الموجودة بين النساء والرجال والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، على مستوى الحقوق والاحتياجات والمسؤوليات والإمكانات بنظر الاعتبار، حيث يتم بناء هذه المنهجيات بالأساس على غرار النماذج الاقتصادية الأخرى المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات العامة القائمة على تماثل احتياجات جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن اختلاف ظروفهم، واحتياجاتهم، ومواقعهم الاقتصادية والاجتماعية.

- إنّ الموازنة هي وثيقة قانونية كما أسلفنا، لأنها تجسد التفويض السنوي الذي يمنحه البرلمان للحكومة لتنفيذ برنامجها الحكومي، هذا إضافة لكون الموازنة العامة هي عبارة عن مستند محاسبي يعمل على توثيق بيانات عامة ذات صلة بالإيرادات والمصروفات.

2.2 دورة الموازنة العامة

- يتم إعداد الموازنة والتصـــويت عليها وتنفيذها، ومراقبة التصـرـفات المالية المرتبطة بها من خلال قانون الموازنة العامة، الذي يتم من خلاله معرفة وتوثيق جميع أنواع البيانات والبرامج ذات الصلة بالموازنة.
- وفي العديد من البلدان، تتم الموافقة على قانون الموازنة العامة لمدة عام واحد فقط، ومع ذلك يمكن اسـتخدامها أيضًـا لأكثر من سـنة، أو يمكن أدراجها كخطة مالية سـنوية في إطار "اسـتراتيجية للموازنة" تمتد على مدى ثلاث سـنوات (كما هو الحال في العراق).
- يتم اعداد الموازنة العامة من حيث المبدأ كل عام (أو سـنة مالية)، والمدة بين موازنة وأخرى تسـمى دورة الموازنة. في السنغال مثلا، تبدأ دورة الموازنة في 1 يناير/ كانون الثاني، وتنتهي في 31 ديسمبر/ كانون الأول من كل عام. ودورة الموازنة هذه تتزامن مع السـنة التقويمية. في العراق كذلك تبدأ دورة الموازنة اسـتناداً لهذا التوقيت، وتكون لسـنة مالية محددة (مثلاً للسـنة المالية 2023) حيث تبدأ من 1-1، وتنتهي في 31-12، خلافاً لمصرـ التي تبدأ دورة الموازنة العامة فيها في 1 تموز وتنتهي في 30 حزيران(وتكون الموازنة فيها للسنة المالية 2022-2023) .

ويمكن إيضاح دورة الموازنة من خلال تتبّع مراحلها المختلفة من الإعداد إلى التشريع، وصولاً إلى التنفيذ، وكما يأتي:

1.2.2 تخطيط الموازنة:

ويشـمل تقويم كفاءة أداء إدارة الموازنة العامة السـابقة، وتقديرات الإيرادات والمصرـوفات للموازنة العامة الحاليّة، وكذلك ترتيب الأولويات في اختيار الأنشـطة والمشـاريع، وهي كلها عمليات تندرج في اطار البدء بإجراءات التخطيط لإعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية القادمة.

2.2.2 إعداد الموازنة:

ويشمل ذلك إصدار تعليمات اعداد الموازنة العامة (بشقيها التشغيلي والاستثماري) من قبل وزارة المالية و وزارة التخطيط، وارسالها إلى الوزارات القطاعية لغرض إعداد الميزانية التخطيطية(التقديرية) الخاصـة بها. وعلى وفق هذه التعليمات يتم إعداد مشرـوع قانون الموازنة العامة المقترح لسنة مالية واحدة، و"استراتيجية الموازنة" لثلاث سنوات مالية (كما هو معمول به في العراق).

3.2.2 إقرار الموازنة:

تقوم الحكومة (مجلس الوزراء) باستلام مشروع الموازنة المقترَح بعد انجازه من قبل وزيري المالية والتخطيط. وبعد مناقشة مشروع الموازنة في مجلس الوزراء، والمصادقة عليه، يقوم مجلس الوزراء بإرسال مشروع الموازنة المقترَح إلى البرلمان (أو مجلس النواب). وبعد مناقشة تفاصيل مشروع الموازنة العامة في البرلمان (مجلس النواب)، يتم إمّا المصادقة عليه، أو اقتراح تعديلات معينة بصدده (وفي هذه الحالة يعاد مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء لبحث إمكانية إجراء التعديلات المطلوبة عليه). وفي حال عدم وجود تعديلات على مشروع الموازنة، يقوم مجلس النواب بالمصادقة عليها، وارسالها إلى رئيس الجمهورية لتوقيعها، ومن ثم إصدارها كقانون في الجريدة الرسمية.

إنّ إصدار قانون الموازنة العامة، ونشره في الجريدة الرسمية (جريدة الوقائع العراقية مثلاً)، يتيح للحكومة التحكّم بالنفقات لمدة معينة، من أجل ضمان إنفاق الأموال بشكل فاعل وكفوء على الأنشطة والقطاعات المُستهدَفة.

مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة (العراق أنموذجاً)

الخطوة 1: تحديد الأهداف الرئيسة للموازنة العامة في إطار مؤشّرات الاقتصاد الكلي.

الخطوة 2: توصية مجلس الوزراء باعتماد تلك الأهداف من قبل الوزارات القطاعية، ووحدات الإنفاق.

الخطوة 3: إرسال تعليمات إعداد الموازنة العامة على مستوى وحدات الإنفاق الفرعية في كل وزارة.

الخطوة 4: اجتماعات التحضير لإعداد الموازنة على مستوى كل وزارة.

الخطوة 5: إحالة مقترحات الموازنة (التخطيطية – التقديرية) إلى ديوان الوزارة المسؤولة عن إعدادها والاتفاق على تفاصيل الإنفاق (والتخصيصات المطلوبة) فيها، وإقرارها بصيغتها النهائية.

الخطوة 6: إرسال الموازنات (التخطيطية – التقديرية) المُعدّة من قبل الوزارات القطاعية، ووحدات الإنفاق، إلى وزارة المالية/ دائرة الموازنة، لمناقشتها، وتحديد تخصيصات الموازنة "التشغيلية - الجارية" على وفقها.

الخطوة 7: مناقشة وإقرار مشروع الموازنة "التشغيلية" المقترح من قبل وزارة المالية.

الخطوة 8: إعداد الموازنة الاستثمارية من قبل وزارة التخطيط، والاتّفاق على تخصيصاتها بالتنسيق مع وزارة المالية.

الخطوة 9: إنجاز مشروع الموازنة المقترَح(بشقيّه التشغيلي والاستثماري) من قبل وزارة المالية، وإرساله إلى مجلس الوزراء.

الخطوة 10: مناقشة وإقرار مشروع قانون الموازنة العامة المقترَح في مجلس الوزراء.

الخطوة 11: تقديم مشروع الموازنة العامة المُقترَح إلى البرلمان (مجلس النواب)

الخطوة 12: مناقشة مشروع الموازنة العامة المُقترَح والتصويت عليه بهدف إقراره في البرلمان (مجلس النواب).

الخطوة 13: إرسال قانون الموازنة العامة إلى رئيس الجمهورية لتوقيعه.

الخطوة 14: نشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية (واسمها في العراق/ مثلاً/ "جريدة الوقائع العراقية")، لتصبح بذلك واجبة التنفيذ من قبل جميع الوزارات القطاعية، والجهات غير المرتبطة بوزارة، ووحدات الإنفاق الأخرى.

الخطوة 15: تقوم وزارة المالية بإعداد تعليمات تنفيذ الموازنة العامة (للسنة المالية المحددة)، وتقوم بإعمامها (مع قانون الموازنة العامة النافذ) على جميع وحدات الإنفاق.

3.2 العلاقة بين الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)والموازنات الأخرى

- هناك علاقة وثيقة مابين الموازنة لاحتياجات (الرجال والنساء)، وموازنة البرامج والأداء.
- إنّ النمط التقليدي لإعداد الموازنات العامة لا يُساعد على إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء).
- إنّ الموازنة العامة هي أداة لتحقيق أهداف السياسة المالية.. ومن بين أهم هذه الأهداف هو ايصال الخدمات بكفاءة وفعالية للمستخدم النهائي.
- على سبيل المثال : ليس من المهم عدد المدارس التي تبنى ولكن الأكثر أهمية هو:

هل تم البناء بمواصفات تتسّم بالجودة، وبما يتناسب مع احتياجات المستفيدين منها ؟

- إن من الاسباب الرئيسة لربط الموازنات الحديثة بالموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)هي كون هذه الموازنات تُراعي جودة الخدمات العامة المقدمة لافراد المجتمع، ومدى استجابتها لمطالب واحتياجات الافراد.
- ومن الملاحظ ان هناك صفات مشتركة بين الموازنات الحديثة والموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)في الاعداد والتطبيق والاهداف وقياس الاثر .
- وفي نهاية الأمر فأن لكل نوع من انواع الموازنات الحديثة سلبيات وايجابيات وقد يكون هناك نوع من انوع الموازنات الحديثة صالحا للتطبيق في دولة ما ولايصلح للتطبيق في دولة اخرى، وذلك يعتمد بطبيعة الحال على عوامل ومعايير تساعد على تطبيق ذلك النوع من الموازنات دون غيرها .

المحور الثاني (وحدة التدريب الثانية):

3. الإطار المفاهيمي والاجرائي "المؤسسي" للموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

1.3 مفهوم أحتياجات (الرجل والمرأة)

- يرتبط مفهوم أحتياجات رجل و المرأة عموما بحالات اللامساواة في النفوذ بين النساء والرجال، وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية.
- يقر مصطلحح أحتيجات رجل و المرأة بالتقاطع بين تجربة النساء على صعيد التمييز وانتهاك حقوقهن الإنسانية، وليس فقط بالاعتماد على جنسهن، بل كذلك من خلال علاقات قوى أخرى كالانتماء العرقي أو الطائفي أو الطبقي أو العمر، أو القدرة/العجز، أو مجموعة من العوامل الأخرى، بما في ذلك انتمائهن للمناطق الريفية أو الحضرية.

2.3 لماذا يعتبر مراعات احتياجات الخاصة للرجل والمرأة مهمًا في الموازنات العامة للدول؟

- إنّ إحتياجات المتفاوة للرجل والمرأة يمكن التعبير عنها بمؤشرات إحصائية أو اجتماعية، بسبب انعدام المساواة بين الرجال والنساء، الناتج عن التهميش أو التمييز داخل المجتمع.

- تزيد الموازنات غير المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)من عدم المساواة، من حيث أنها تعامل الرجال والنساء على قدم المساواة، وكذلك الفتيات والفتيان (وغيرهم من الفئات المحرومة)، دون الأخذ بعين الاعتبار اختلافاتهم واحتياجاتهم، مما يجعلها ميزانيات عمياء)في المقابل، فإنّ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)) تهتمّ باحتياجات (الرجل والمرأة)، وبكيفية تدبير الموارد المخصصة لتلبية هذه الإحتياجات.

3.3 ما هي علاقة الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) بكل هذه المفاهيم؟

- إن مصطلح "الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء))" يشير بشكل عام إلى الموازنات الحكومية التي تصاغ استناداً إلى تقدير الاختلاف في أدوار واحتياجات النساء والرجال في المجتمع.
- وتقوم الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)بمهمة تقييم الآثار المترتبة على اتخاذ أي إجراء مخطط له على النساء والرجال والمجموعات المستهدفة الأخرى.
- تشمل هذه العملية جميع التشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة بقضايا الرجل والمرأة في جميع المجالات، وعلى جميع المستويات. والهدف من ذلك هو ضمان تمتع الرجال والنساء بذات المزايا، والحد من النتائج المترتبة على عدم المساواة.
- وهذا يعني ببساطة أنه يجب تخصيص الموارد استجابة لقدرات وقيود واحتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان وأي فئة مستهدفة أخرى، وفي جميع المجالات.

4.3 الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

تعني هذه الموازنة بناء هيكل (و محتوى) الموازنة العامة بشكل يحقق تكافؤ الفرص والعدالة بين مختلف فئات المجتمع وأفراده، رجالاً ونساء وأولادا وبنات، وذلك من خلال إعادة جدولة الأولويات على صعيد النفقات ومصادر تحصيل الإيرادات، من أجل المساعدة على تحقّق هذه العدالة الاجتماعية على أرض الواقع.

وهذا يعني:

- تحديد وفهم احتياجات كل فئة مجتمعية.
- الوصول إلى توزيع عادل للموارد المالية المتاحة حسب احتياجات وتوقعات وطموحات كل فئة مجتمعية
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإعادة تصـميم البرامج والخطط التنموية وتوجيهها للوصـول إلى حالة من المسـاواة بني جميع أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم، وإلى استغلال الموارد المالية المتاحة الاستغلال الأمثل.
- التأكد من وجود فرص متســاوية للجميع للوصــول إلى الموارد والمصــادر المتاحة في المجتمع وإلى ما تقدمه الدولة من خدمات وإمكانات.

5.3 أدوار (الرجل والمرأة)

هي مجموعة من المعايير الســلوكية التي تُعد مقبولة اجتماعيا لكل من دور الرجال والنســاء في مجتمع ما وفي زمن ما. وبالتالي، هناك فرق واضح بين ما يعتبره المجتمع وظائف للرجال ووظائف للنساء سواء كان ذلك داخل أو خارج المنزل. إن تقسيم الأدوار بين النساء والرجال يُحدّد وفقاً لجنسهم. ولأن هذه الأدوار يحددها المجتمع، فهي إذاً :

- مكتسبة
- تتغير بتغير الزمان
- تختلف داخل وبين الثقافات

ومن أهم أدوار للرجل والمرأة ما يأتي:

1. الدور الإنتاجي:

ويعني القيام بأي إنتاج من خلال عمل ما بمقابل مادي. أي إنه العمل الذي يتم تســعيره وتقديره كعمل يمارســه الأفراد أو المجتمعات، لذلك فإن الأنشــطة الانتاجية تشــمل جميع الأعمال التي تســهم في الدخل والرفاه الاقتصــادي والتقدم في الأسرة والمجتمع.

تقوم النساء ببعض الأدوار "الإنتاجية" يبقى دون مقابل، كمشاركة النساء في الأعمال الزراعية ورعاية الماشية والصناعات الغذائية بهدف بيعها، وغيرها من الاعمال الحرفية التي تقوم بها النساء في المنزل.

إلا أن المجتمع يميّز بين الأدوار التي تقوم بها النســاء والرجال داخل وخارج المنزل. فالرجال قد يعملون كطباخين او خياطين او عمال تنظيف خارج المنزل، ويعد ذلك دور انتاجي مقبول اجتماعيا. وعلى الرغم من أن العمل الذي تقوم به النساء (داخل المنزل)، هو ذاته العمل الذي يقوم به الرجال (خارج المنزل)، إلا أن هناك تمييز واضــح حســب المكان الذي يمُارس فيه العمل، حيث أن عمل الرجال خارج المنزل يحظى بالاحترام اجتماعيا، ولهُ قيمة اقتصادية، لا يُعد العمل المنزلي للنساء عملاً بل واجباً، وهو غير مُقيّم اجتماعيا وماديا في المجتمع، ولا يدخل في حساب الدخل القومي.

2. دور الرعاية الأسرية

دور "الرعاية" الأسريّة، هو العناية بالمنزل وأفراده.. على ســبيل المثال، الطبخ، والغســيل، والتنظيف، والتمريض، وتربية الأولاد، والعناية بهم. وهذه الأدوار تُناط عادةً بعهدة النساء دون الرجال .

3. الدور المجتمعي

يشــمل هذا الدور الأعمال التي تجرى عادة في المجال العام، ويضــم الأنشــطة الثقافية والاجتماعية، ويؤدي الى تبؤ مكانة أكبر في المجتمع. وفي العادة يكون لدى الرجال وقت أكبر للقيام بهذا الدور أكثر من النساء، وبالتالي فهم يتمتعون بتمثيل أكبر على الصعيد السياسي وصنع القرار في المجتمع.

4. الأدوار المتعددة الأخرى

وتشــير هذه الأدوار إلى إدارة وصــيانة الموارد المخصــصــة للاســتهلاك المجتمعي (مثل الغابات والوقود والمياه) فضــلاً عن المشاركة في الاحتفالات الثقافية والدينية والأنشطة السياسية الرسمية وغير الرسمية .

٤- أهداف الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

- تسمح الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)لجميع الأشخاص الذين تعرضوا للتمييز بالوصول بشكل أفضل إلى الموارد و الفرص الاقتصادية، والحصول عليها.

- تعمل هذه الموازنة على رفع مستوى مشاركة النساء في القوى العاملة، وزيادة حصّتهن من الدخل القومي، مما يقلل من الفقر ويسرّع من وتيرة النمو الاقتصادي. وأكدت الأبحاث أن تعميم مراعاة مقاربة للرجل و المرأة بشكل فعال يحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

- يزيد تحليل الميزانية الذي يراعي الفروق بين بين الرجل و المرأة من فرص تنفيذ الإصلاحات في إدارة المالية العامة، مما يعزز من فاعلية أنظمة التخطيط والموازنة العامة.
- تتطلب الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، عرضًا تفصيليًا للميزانيات والأنشطة، مما يعزّز مبدأ الشفافية في إدارة الموازنة العامة، ومبدأ المشاركة في المساءلة المالية عن التصرفات المرتبطة بالإنفاق العام. وهذا يتطلب نهجا قائما على النتائج مع مؤشرات أداء تراعي الفوارق بين الجنسين.

- لدمج احتياجات الرجل والمرأة) بشكل فعال في الموازنة العامة تأثير إيجابي على تحسين الظروف المعيشية للرجال والنساء معاً، نظرًا لرصد تخصيصات الموازنة بشكل أفضل وأكثر كفاءة. وبذلك يمكن أن يحصل السكان المستهدفون على عمل لائق، ودخل كاف ومستدام، وغذاء أفضل، ومياه ذات جودة أعلى وخدمات صحية حديثة ونوعية تعليم أحدث. وهكذا.

1.4 : لماذا الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)في العراق ؟

تتجسّد اهمية الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)في العراق من خلال كونها وسيلة للوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية تجاه قضايا واحتياجات (الرجل والمرأة) لجميع الفئات الهشّة من السكان، إضافة للمرأة التي تعاني من الفجوات التمييزية أكثر من غيرها، في الكثير من المجالات.

ويمكن ايضاح ذلك من خلال تتبّع المسار الوطني الداعم للمساواة بين بين الرجل و المرأة والتمكين الاقتصادي، والضمان الاجتماعي للمرأة في العراق، حيث جسدت الفجوات التمييزية حال المرأة العراقية في بيئة العمل في عالم متغير، وشخصت طبيعة المشاكل والتحديات التي تواجهها وتحد من تمكينها الاقتصادي ومشاركتها في البناء والتنمية.

ومن أبرز المسارات الوطنية التي سعت الى تعزيز المساواة والتمكين والضمان الاجتماعي، ما يأتي:

1. الدستور العراقي

كان للمراة العراقية حضور مهم في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 من خلال المواد الآتية:

- المادة (14): "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق والقومية او اللون او الدين او الاصل او المذهب" . وبذلك جعل للمراة كياناً قانونياً مساوياً للرجل.

- المادة (15): "لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ولا يجوز الحرمان منها أو تقييدها".
- المادة (16): "تكافؤ الفرص حق مكفول لعموم العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك" .
- المادة (20): "للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخابات والترشيح" .
- المادة (22) : "العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة" .
- المادة (29) : اولاً : ب : "تكفل الدولة حماية الامومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشئ والشباب" (الضمان الاجتماعي) .
- المادة (29) : أولاً – رابعاً : تمنع كل اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع .
- المادة (30) : أولاً : تكفل الدولة للفرد والاسرة ، وخاصة الطفل والمرأة، الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الاساسية للعيش في حياة كريمة .
- المادة (30) : ثانياً : تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة او المرض او العجز عن العمل او التشرد او اليتم او البطالة وتعمل على وقايتهم من الفقر والجهل والفاقة .
- المادة (37) ثالثاً : يحرّم العمل القسري السخرة والعبودية وتجارة العبيد ويحرم الاتجار بالنساء والاطفال والاتجار بالجنس.

2. الاتفاقيات الدولية المراعية للجنس

هناك حزمة من الاتفاقيات الدولية وقع عليها العراق معززة للمساواة بين بين الرجل و المرأة في الحقوق والعمل والتنمية والضمان الاجتماعي ومن أهمها ما يأتي :

أ. اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1979 ، وقد صادق العراق على هذه الاتفاقية سنة 1986 مع بعض التحفظات التي أبداها العراق حول هذه الاتفاقية .

ب. اتفاقية منع التمييز في مجال (الاستخدام والمهنة) رقم (111) في 25/حزيران 1958 والصادرة عن الامم المتحدة/ مكتب العمل الدولي/ والتي استندت الى اعلان فيلادلفيا الذي أكد ان البشر جميعاً بصرف النظر عن العنصر او العقيدة او الجنس لهم الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والامن الاقتصادي وتكافؤ الفرص، وان التمييز يمثل انتهاكاً للحقوق المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

ج. اتفاقية المساواة في الاجور رقم 100 لسنة 1951 والخاصة بمساواة العمال والعاملات في الاجر لدى تساوي قيمة العمل. وقد صادق العراق على هذه الاتفاقية في عام 1963.

د. اتفاقية العنف والتحرش الجنسي رقم (190) لسنة 2019 والتي تقر يحق كل انسان في عالم عمل خال من العنف والتحرش بما في ذلك العنف والتحرش على اساس رجل و المرأة لانها تشكل انتهاكاً خطيراً او اساءة لحقوق الانسان وتتنافى مع العمل اللائق. وكان العراق من المستجيبين لها لانها تعزز بيئة العمل الصديقة للنساء .

ه. اتفاقية حماية الامومة: وتعد واحدة من ضمن اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم (18) التي أقرت في 2000/6/15، بعد ان كانت هناك توصية لمراجعة اتفاقية حماية الامومة لعام 1952 ، من اجل تعزيز المساواة لكافة النساء العاملات ، وضمان صحة وسلامة الام والطفل وتطوير سبل حماية الامومة في القانون والممارسة الوطنية. وقد انضم العراق الى هذه الاتفاقية بموجب قانون رقم (23) لسنة 2019 .

3. القوانين الوطنية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين:

من أبرز القوانين الوطنية بهذا الصدد ما يأتي :

أ- قانون الاحوال الشخصية لعام 1995 وتعديلاته .

ب- قانون العقوبات لسنة 1969 وتعديلاته .

ج- قانون مكافحة الدعارة لسنة 1988 وتعديلاته .

د. قانون الجنسية لسنة 2006 .

هـ. قانون محو الامية 2011 .

و. قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة 2012 .

ز. قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة 2013.

ح. قانون تعديل قانون الرعاية الاجتماعية 2013 .

ط. قانون الحماية الاجتماعية 2014 .

ي. قانون العمل العراقي رقم 37 لسنة 2015 .

ك. بيان تشكيل محكمة تحقيق متخصصة بالنظر بقضايا العنف الاسري 2015.

4. الخطط والسياسات والبرامج والموازنات المتصلة بالمساواة بين الرجل و المرأة

أ. رؤية العراق 2030

تبنت رؤية العراق خمسة أولويات وطنية [22] .

- بناء الانسان
- الحكم الرشيد
- اقتصاد متنوع
- مجتمع آمن
- بيئة مستدامة

اذ راعت هذه الاولويات في مضامينها قضايا تمكين المرأة وحقوقها وتعزيز المساواة بين الرجل و المرأة

ب. خطط التنمية الوطنية الثلاث

- خطة التنمية 2010-2014
- خطة التنمية 2013-2017
- خطة التنمية 2018-2022

ج. وثيقة التعافي والاستجابة الوطنية المستجيبة لازمة كوفيد 19 لسنة 2021

كان الهدف الرئيس من هذه الوثيقة هو إحداث الاثر الايجابي في الاستجابة الاقتصادية والتعافي في دعم نمو الاقتصاد الكلي في مسار مستدام، ودعت الى دعم تكافلي مناصر للنساء الفقيرات والمعيلات لاسرهن مع التوسع السريع والتدريجي لشمولية التغطية النسوية في القطاع غير الرسمي بالضمان الاجتماعي.

د. الخطة الوطنية لتمكين المراة العراقية 2021

ان بناء هذه الخطة اعتمد على التشريعات والاتفاقيات الدولية ولاسيما قرار مجلس الامن المرقم 1325 بشأن المراة والسلام والامن وسعت هذه الخطة الى تجسيد ثقافة عدم التمييز بين الرجل و المرأة وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل ابعادها القيمية والنفسية والقانونية بما يؤسس لادوار فاعلة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

لذا اهتمت الخطط بتمكين المرأة العراقية في مجالين:

المجال الاول : البيئة التشريعية

المجال الثاني : البيئة الاقتصادية والتي تضمنت :

- بناء القدرات حول الموازنة المستجيبة للرجل و المرأة .
- تطوير المهارات .
- الشمول المالي للنساء .

- البيانات والمعرفة .
- النشاط القانوني والاعلامي .
- اقتصاد رعاية الطفولة .

هـ. الموازنة العامة الإتّحادية للسنة المالية 2021

كما اوضحنا سابقاً، فإنّ الموازنة المستجيبة للرجل والمرأة تشير الى الموازنات الحكومية التي تصاغ استناداً الى تقدير الاختلاف في ادوار واحتياجات النساء والرجال في المجتمع وترمي هذه الموازنات الى تجسيد احتياجات المراة خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات. ولاول مرة يسعى العراق الى جعل موازنته العامة مستجيبة لاحتياجات الرجل والمرأة وذلك في الموازنة العامة للسنة المالية 2021 / الفقرة (6)/ من المادة 28.. وهي المادة الخاصة بتمكين المرأة في قانون الموازنة الاتحادية والتي تم اقرارها من قبل مجلس النواب.. ونصّها هو الآتي:

"تُلزَم الحكومة بإعداد برامج مستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)وتمكين المرأة".

وكانت هذه المادة تتويجاً للمطالبات المتكررة من قبل لجنة المرأة والطفل النيابية، فضلاً عن مجموعات متعددة من المنظمات المناصرة لحقوق المرأة في العراق، وبذلك تم ترجمة وتجسيد حقوق المرأة في المساواة والتمكين من أجل المشاركة في إعداد موازنة 2021.

5. قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لسنة 2014

تسري احكام هذا القانون على الفئات الاتية من الأُسر والافراد لمن هم دون خط الفقر من العراقيين :

- ذو الاعاقة والاحتياجات الخاصة .
- الأرملة ، المطلقة ، زوجة المفقود ، العزباء ، البالغة غير المتزوجة .
- العاجز .
- اليتيم
- أُسرة النزيل أو المودَع .
- الأحداث المحكومين .
- الطالب المتزوج .
- الأسر معدومة الدخل .

وبموجب المادة 3 تم تحديد الأهداف الرئيسة لهذا القانون، بما يأتي:

أ. تحقيق الحياة الكريمة للجميع .

ب. المساهمة في تعزيز قيم التكافل الاجتماعي .

ج. ضمان وصول مظلة الحماية الاجتماعية الى كافة الفئات المشمولة بأحكامه.

د. توفير استقرار نفسي ومادي للأفراد .

6. قانون العمل رقم (37) لسنة 2015

راعى هذا القانون حقوق العمال بشــكل عام، وحقوق المرأة العاملة بشــكل خاص، ومنع كل كل أشــكال التمييز بين الرجل والمرأة، وضمان حقوق المتقاعدين، واكثر مواده تتوافق مع معايير العمل الدولية ومنها [25] :

- شــمل القانون جميع العمال في القطاع الخاص والمختلط والتعاوني اضــافة الى العمال المتعاقدين والاجور اليومية في القطاع العام مما فتح آفاقاً واسعة في تغطية شرائح عمالية كبيرة لم يعالجها القانون السابق .
- لأول مرة في العراق يتم تشــريع قانون يمنع التمييز في الاســتخدام والمهنة والعمل الجبري والتحرش الجنسي ــ في العمل ويعاقب كل من يرتكب هذه المخالفات .
- القانون يسمح بالتفاوض الجماعي وحق الاضراب بعد مصادرة هذا الحق منذ عام 1987.
- يمنع القانون عمالة الاطفال بعد ان اقرها القانون السابق الذي سمح بتشغيل الاطفال بعمر 12 سنة.
- غطى القانون وبشــكل كامل حقوق المراة العاملة ومنح اجازة حمل ووضــع قدرها 90 يوماً بأجر تام بعد ان كانت 72 يوماً.
- المادة 86/ثانياً التي تنص على حظر تشــغيل النســاء ليلاً، بهدف عدم تعارض عمل المرأة مع وظيفتها الاجتماعية المتعلقة برعاية أسرتها .
- المادة 58/ ثانياً التي تم من خلالها حظر تشــغيل المراة العاملة في الاعمال المرهقة او الضــارة بالصــحة والمحددة بموجب المادة 67/ثالثاً من قانون رقم 37 لسنة 2015.

خلاصة الوحدة التدريبية (الثانية) الخاصة بالموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

ماذا نقصد بالموازنة المستجيبة ؟
لاحتياجات (الرجال والنساء)

الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)تشير بشكل عام إلى :

- الموازنات الحكومية التي تصاغ استناداً إلى تقدير الاختلاف في أدوار واحتياجات النساء والرجال في المجتمع. وترمي هذه الموازنات إلى تجسيد احتياجات المرأة خلال جميع مراحل عملية وضع السياسات، بما في ذلك أثناء التخطيط لإعداد الموازنة والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

- إن الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، هي ليست موازنة منفصلة للمرأة، ولكنها موازنة تُخطط، وتُنفذ، وتُتابع وتُقيّم بطريقة مُستجيبة لاحتياجات المرأة والرجل معاً.

- إن إعداد الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، هو أسلوب صُمّم لتضمين البعد النوعي في كل مراحل دورة الموازنة، بهدف تحليل الآثار المختلفة لسياسة الدولة المالية فيما يتعلق بالمصروفات وكذلك بالإيرادات على المستويين المركزي والمحلي، وأثرها على كل من النساء والرجال، كما يتضمن هذا الأسلوب مقترحات لإعادة دراسة الأولويات الخاصة بالإيرادات والمصروفات، آخذاً في الاعتبار الاحتياجا ت المختلفة للنساء والرجال.

لماذا موازنات مراعية لإحتياجات (الرجل والمرأة) بشكل عام ؟

بعد انعقاد مؤتمر الامم المتحدة الدولي الرابع حول قضـــايا المرأة في بكين عام 1995 ، بدأ اهتمام العديد من المنظمات الدولية والاقليمية وحكومات الدول ينصـــبّ على بعد جديد في العلاقة بين الموازنات العامة والتنمية، ألا وهو إدماج لاحتياجات (الرجال والنساء في عملية التنمية من خلال نقطة البداية الحقيقية لذلك، وهي الموازنات.

- وعلى هذا الصـعيد فقد شـكلت تجربة أسـتراليا الاولى في منتصـف الثمانينيات من القرن الماضي، أسـاسـاً لانطلاق المزيد من المبادرات الدولية والاقليمية والوطنية التي تســتهدف إحداث تغيير جوهري في منهج إعداد الموازنات الحالي، (وهو المنهج المســتند إلى التفكير الاقتصــادي التقليدي) لصــالح منهج آخر يعطي عامل ا(الرجل والمرأة)وزناً أكبر في االادارة المالية الحكومية. فكما هو معروف فإن المنهج التقليدي لإعداد الموازنات وتنفيذها لايقيم وزناً يذكر للفوارق القائمة بين النساء والرجال من حيث الحقوق والمسؤوليات والامكانات.

وعليه، فإن المنهج "التقليدي" في إعداد الموازنات يظهر وكأنه "محايد" تجاه ا (الرجل والمرأة) ، وقد أكسبه ذلك خاصية تعامل النماذج الاقتصادية مع مختلف فئات المجتمع، والتي تفترض تماثل احتياجات جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي، فإن الموازنات التقليدية تتجاهل وجود أي فوارق بين الرجال والنساء.

ولهذا السبب جاءت الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)لكي:

- تحلّل تأثير القرارات والاجراءات التي تعتمدها الموازنة العامة على كل من الرجال والنساء في مراحل العمر المختلفة، وعلى الفئات الاجتماعية المختلفة، وعلى التوزيع الجغرافي لهم في مناطق الدولة المختلفة.
- ولكي نعيد بناء الموازنة العامة للدولة لكي تأخذ بنظر الاعتبار احتياجات كلاً من الرجل والمرأة..

فإنّ الهدف الرئيس للموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) سيكون :

تشخيص الفجوة بين السياسات المعلنة والموارد التي يتم تخصيصها لتنفيذ المشاريع والخطط التنموية، وضمان ان الايرادات العامة يتم انفاقها بحيث تراعي العدالة الاجتماعية والمساواة حسب احتياجات الرجل والمرأة ، وتعمل على تقييم آثار تلك الموازنات على أوضاع المرأة والرجل وظروفهما في المجتمع سواء في مرحلة الاعداد أو التنفيذ .

وباختصار فإن الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، تتصف بأنها:

- أولا: ليست موازنة منفصلة للمرأة.
- ثانيا: تشجع الاستخدام الامثل للموارد لتحقيق المساواة بين النساء والرجال وبلوغ التنمية البشرية المستدامة.
- ثالثا: تعمل على استخدام الموارد المتوافرة لتحسين نوعية حياة الرجال والنساء بشكل متساوٍ.
- رابعا: تسمح لأي بلد باستثمار كافة موارده البشرية (نساءً ورجالاً) للمحافظة على قدراته التنافسية.
- خامسا: تُساعد في التعرف على الفجوات في توزيع الموارد العامة.
- سادسا: تحديد الاولويات لاحتياجات كلا من المرأة والرجل.
- سابعا: تعمل على إعادة تخصيص الموارد بحيث تستجيب لاحتياجات مختلف فئات السكان.
- ثامنا: تُساهم في إعطاء اهتمام خاص لحالة المرأة الأكثر حرماناً وتهميشاً واحتياجاً.
- تاسعا: تُساهم في تحقيق الإنصاف والعدالة النوعية وتكافؤ الفرص.

أهمية الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)تُعد الموازنات من أهم الأدوات الحكومية لصياغة السياسات، كما أنها أداة مهمة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تحدد الفرص المتاحة لكل شرائح المجتمع.

- وعليه فإن الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، تضمن وتراعي وجود فرص متكافئة للرجال والنساء أيضًا.
- كما تسمح مرحلة المتابعة والتقييم للموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)بتحليل الآثار المختلفة للسياسات المالية للدولة سواء على صعيد المصروفات أو/و الإيرادات وأثرها على النساء والرجال، مما يتيح فرصة التقدم بمقترحات لإعادة دراسة الأولويات الخاصة بالإيرادات والمصروفات في كل بند من بنود الموازنة، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها بناءً على الفجوات التي تم تحديدها، اضافةً لكونها أحد مؤشرات الحوكمة وإحدى آليات المشاركة المجتمعية في التنمية.
- إن جسر، أو ردم، أو تضييق هذه الفجوات يقود ليس فقط إلى العدالة الاجتماعية، وإنما يساهم أيضاً في عملية تنموية أكثر نجاعة وفاعلية، واستغلال أمثل للموارد، وتحقيق أفضل النتائج التنموية.
- تساهم الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)في تحقيق المساواة والانصاف والعدالة النوعية بين النساء والرجال وبالتالي تنمية المجتمع من خلال التوظيف الأفضل للموارد المتوافرة لتحسين نوعية حياة الرجال والنساء بشكل متساوي، وتسمح كذلك بتوظيف الموارد البشرية كافة رجالا ونساءً.
- ومن أهم ايجابيات تبني نهج الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، هو أنها تتيح الفرصة لإعطاء اهتمام خاص بفئات النساء الأكثر تهميشًا واحتياجًا.

استناداً لما تقدّم .. فالموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)تعني:

بناء هيكل الموازنة بشكل يحقق تكافؤ الفرص والعدالة بين مختلف فئات المجتمع وأفراده، رجالاً ونساء وأولاداً وبنات، وذلك من خلال إعادة جدولة الاولويات على صعيد النفقات ومصادر الايرادات، من أجل دفع تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في جميع المجالات .

وهذا يعني..

- تحديد وفهم احتياجات كل فئة مجتمعية.
- الوصول إلى توزيع عادل للموارد المالية المتاحة حسب احتياجات وتوقعات وطموحات كل فئة مجتمعية .
- إعادة ترتيب أولويات الانفاق وإعادة تصميم البرامج والخطط التنموية وتوجيهها للوصول إلى حالة من المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وإلى استغلال أمثل للموارد المالية المتاحة .
- التأكد من الفرص المتساوية للجميع للوصول إلى الموارد والمصادر المتاحة في المجتمع وما تقدمه الدولة من إمكانات.

إنّ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)) ، سوف تهدف، أو لا تهدف إلى ما يأتي:

تهدف الى	لاتهدف الى
1. جسر الفجوات بين الرجال والنساء .	1. اعداد موازنات خاصة بالنساء او موازنات منفصلة لكل من الرجال والنساء.
2. فهم احتياجات كل من الرجال والنساء.	2. تحديد مصادر للوصول للخدمات والموارد للنساء فقط.
3. وصول عادل للموارد حسب احتياجات كل من الرجال والنساء بما يلبي احتياجاتهم الفعلية.	3. تمويل مشاريع خاصة بالمساواة على أساس احتاجات (الرجل والمرأة).
4. استخدام فعال للموارد لتحقيق الأهداف المراعية لإحتياجات جميع فئات المجتمع .	4. توزيع الموارد بنسبة (50 %) للنساء و (٥٠ %) للرجال.
5. اعادة ترتيب الاولويات بحيث يتم منح المساواة على اساس احتياجات (الرجال والنساء)أهمية خاصة.	5. زيادة الموارد المرصودة لكل برنامج دون الاهتمام بالسقف الاعلى للانفاق أو الحد الاعلى للايرادات.
6. اعادة تصميم وتوجيه البرامج والخطط التنموية لضمان استخدام أفضل للموارد.	6. تبذير الموارد الاقتصادية، بدل استخدام هذه الموارد بفاعلية أكبر، وكفاءة أعلى.

لماذا موازنة لاحتياجات (الرجال والنساء)في العراق ؟:

جعل العراق من اهداف التنمية 2015-2030 اطاراً تنموياً شاملاً واهتم بغاياتها ومؤشراتها وحظي الهدف (5) " المساواة بين الرجل و المرأة وتمكين كل النساء والفتيات " ربطاً بضمان الحقوق المتساوية وتوفير فرص للعيش الكريم والعمل اللائق دون

تمييز في مكان العمل او اي عنف، مع حماية وضمان اجتماعي شامل ومستدام لجميع الفئات المجتمعية دون تمييز .

المحور الثالث (وحدة التدريب الثالثة):

5. إدماج احتياجات (الرجل والمرأة) في سياقات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة

- يمثل إدماج احتياجات (الرجل والمراة) في كل مرحلة من مراحل تصـــميم وتنفيذ وتقييم الموازنة العامة عملية ضرورية لتحقيق العدالة والانصاف في تلبية متوازنة لاحتياجات مختلف فئات المجتمع في العراق .
- ومن خلال الدراسات والبحوث الخاصة بالموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، تم التوصل الى حقيقة مفادها : ان احتياجات الرجل والمرأة عندما لاتاخذ في الحســبان ســوف يكون لها تأثيرات ســلبية على المجتمع ككل، وعلى الجانب التنموي أيضــاً. فالموازنة المســتجيبة لاحتياجات الرجال والنســاءأي لمختلف الفئات المجتمعية) تعد الاداة الفعالة لألية إدماج لاحتياجات الرجال والنساء ضمن الموازنة العامة للدولة، وليست موازنة منفصلة او مستقلة لفئة دون أخرى.. أي أنها موازنة تم التخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها حسب احتياجات كلا الجنسيين بما يحقق مبدأ المساواة .
- وقد عرف المجلس الاقتصــادي والاجتماعي للأمم المتحدة مفهوم إدماج احتياجات الجنســيين في الموازنة بأنه عملية تقييم الآثار المركبة بالنسـبة للمرأة والرجل نتيجة القيام بأي عمل، بما في ذلك القوانين والسـياسـات، وكأسـتراتيجية لجعل مشاغل وتجارب المرأة والرجل جزءا لايتجزأ من تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في جميع المجالات السياسية والاجتماعية حتى تستفيد المرأة والرجل على قدم المساواة من هذه السياسات والبرامج.

1.5: مـاذا يعني إدمـاج قضـــايـا احتيـاجـات(الرجـل والمرأة) في الموازنـة العـامـة للـدولـة ؟

إنّ تضمين قضايا **(الرجل والمرأة)** في الموازنة العامة للدولة تعني :

1. الإقرار بأن كل من الرجل والمرأة شركاء فعالين في التنمية الاجتماعية والاقتصــادية، ويجب دعم مشــاركتهم في بلورة وتطوير سياسات وبرامج التنمية .
2. التأكيد على ضرورة ان يكون صوت وفعاليات المرأة مسموعاً فيما يتعلق بأولويات احتياجاتهن المختلفة وبما يحقق الوصول الى اهدافهن .

3. التنبيه لظاهرة عدم المساواة بين الرجل والمراة، واعادة دراسة الدور والرؤية والقيم الذكورية السائدة، وذلك من أجل العمل على تغييرها.
4. اشراك الرجل في احداث التغيير في المواقف والممارسات وازالة التمييز الذكوري فيما يتعلق ببرامج وسياسات التنمية.
5. التأكيد على ضرورة تحقيق العدالة والانصاف بين الرجل و المرأة في المشاركة في الفرص والسيطرة على الموارد والاستفادة منها في تحقيق غايات كلاً من الرجل والمرأة .
6. الانتقال من الموازنات التقليدية والتي لاتلبي احتياجات وطموحات (الرجل والمرأة) الى الموازنات الحديثة والتي تنطوي على اعتبارات المساواة بين الرجل والمراة وتلبية احتياجاتهم ضمن برامج وسياسات تلك الموازنات .

ادماج لاحتياجات (الرجال والنساء)ضمن سياقات إعداد الموازنة العامة للدولة

مراحل عملية إعداد الموازنة العامة	سياسات مراعية لإحتياجات (الرجل والمرأة) في الموازنة
إعداد الموازنة العامة	1. اقتراح مبادرات مراعية لإحتياجات (الرجل والمرأة) ضمن سياسات الموازنة العامة من قبل مجلس الوزراء. 2. دمج سياسات مراعية لإحتياجات (الرجل والمرأة) في تعليمات وزارة المالية الخاصة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة. 3. تحديد أولويات واحتياجات (الرجل والمرأة) ، ورصد التخصيصات اللازمة للإيفاء بها، في قانون الموازنة العامة للدولة.

مناقشـــة وإقرار الموازنـة العامة	1. وضـع ارشـادات وتوصـيات خاصـة لإحتياجات الرجل والمرأة فيما يتعلق بتشـريعات النفقات والايرادات ضمن الاطار الكلي لعملية صنع القرار التشريعي . 2. دمج أدوار الرجل والمراءة في مشروعات القوانين، في اطار صلاحيات السلطة التشريعية . 3. دمج الاثر النهائي للنتائج الخاصة بالرجل والمرأة) في التقديرات المالية المصاحبة للتشريعات الجديدة المتعلقة بالنفقات والايرادات .
تنفيذ الموازنة العامة	1. الزام السلطة التنفيذية بتوجيه المؤسسات والقطاعات الحكومية بدمج احتياجات ومتطلبات (الرجل والمرأة) ضمن سياقات وخطط العمل الفعلية . 2. إدماج احتياجات ومتطلبات الرجل والمرأة في خطط التعاقد الخارجي والمشـــتريات الحكومية والانفاق الموجّه من خلال خطط التنمية الوطنية . 3. تنفيذ الاهداف المتعلقة باحتياجات (الرجل والمرأة) في كافة القطاعات، وتوفير فرص العمل الكفيلة بتحقيق ذلك.
مراقبـة وتقييم الموازنـة العامة	1. مراعات احتياجات الجنســيين في عمليات الرقابة المالية التي تركز على النفقات، والالتزام بالقواعد المالية المعتمدة . 2. مراعات احتياجات الجنسيين في عمليات مراقبة الاداء التي تركز على المخرجات والنتائج . 3. مراجعة الالتزام باهداف النوع اومراقبة الارشـــادات والتوجيهات المتعلقة بتلبية احتياجات لاحتياجات الرجال والنساء .

2.5 : أهداف ومراحل إدماج لاحتياجات (الرجال والنساء)في الموازنة العامة للدولة

تهدف الموازنة المســتجيبة لاحتياجات (الرجال والنســاء)إلى إعادة صــياغة كلا من النفقات والايرادات وتوجيهها بما يخدم متطلبات افراد المجتمع، ومن ثم ارســاء التدابير المعينة المرتكزة على تقييم النتائج في خطط وبرامج الموازنة العامة، وبالتالي اعداد تقارير المتابعة الخاصة بتلك البرامج ومراقبة النفقات والايرادات وتحديد الآثار النهائية المترتبة على كل ذلك.

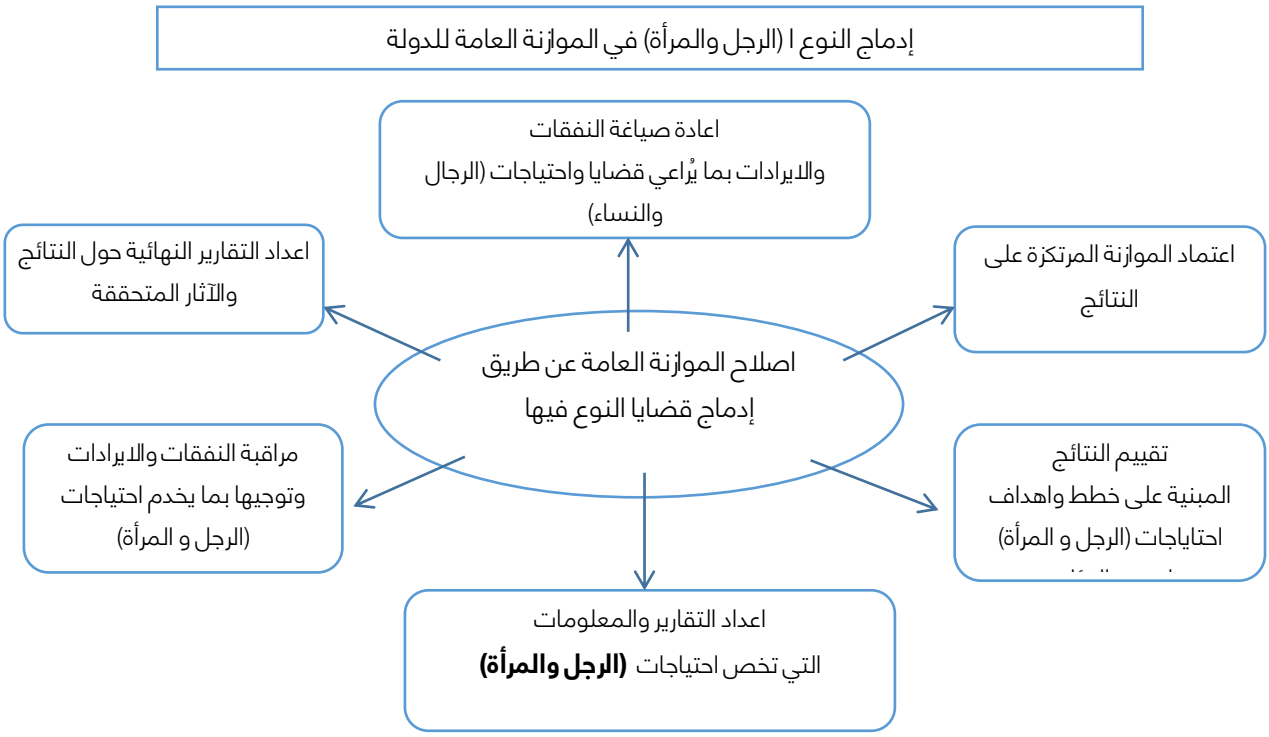

إنّ ما ورد في المخطط أعلاه يعني :

أنّ استخدام وتوظيف احتياجات (الرجل ولمراة) كأداة تحليل للسياسات والبرامج الحكومية في الموازنة العامة للدولة يتضمن مجموعة من الاهداف، أهمها ما يأتي :

1.2.5 أهداف مراعات احتياجات (الرجل والمرأة) في الموازنة العامة للدولة

1. تضييق الفجوة النوعية بين الرجال والنساء ، وضمان مشاركة المرأة والرجل في صنع السياسات واتخاذ القرارات .
2. توفير أليات وادوات للمراقبة على اداء الجهاز التنفيذي في الدولة ومتابعة تنفيذ الاهداف والبرامج الخاصة بالنوع (الرجل والمرأة) في جميع مراحل إعداد الموازنة لعامة للدولة، وتقييم ومتابعة السياسات الهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية .
3. فحص أوجه السياسة المالية الهادفة الى تحسين منظور احتياجات لاحتياجات الرجال والنساء وبيان اثرها على تحقيق العدالة النوعية .
4. التركيز على الأولويات في الانفاق، واعادة توجيه البرامج والمشروعات الخاصة بكل قطاع من قطاعات المجتمع، وتعزيز الشفافية، واقتراح سياسات بنيوية هدفها الاساس سد الفجوات النوعية بين افراد المجتمع.
5. تحسين نوعية الخدمات الحكومية المقدمة وتحديد الأولويات في تغطية تلك الخدمات حسب احتياجات الرجال والنساء .

2.2.5 : مراحل إدماج احتياجات (الرجل والمرأة) في الموازنة العامة

1.2.2.5 المرحلة الأولى : التحليل النوعي للسياسات :

تعد المرحلة الاولى اساسية لأظهار التفاوت الموجود بين بين الرجل و المرأة في الاستفادة من الموازنة العامة، ويهدف هذا التحليل الى اعداد تقرير عن وضعية السياسة والموازنة من زاوية احتياجات (رجل وامرأة) . وفي هذه المرحلة تتمّ الاجابة عن التساؤلات التالية :

1- هل السياسة تستجيب لمتطلبات تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة .
2- كيف تمت الإستجابة لإحتياجات المستفيدين من خلال اعتمادات الموازنة .
3- الى اي مدى ساهمت الموازنة العامة في تقليص فجوة عدم المساواة الموجودة بين الرجل و المرأة .
4- كيف تستفيد الفئات المستهدفة من الموازنة العامة .

إنّ إعادة قراءة الموازنة على ضوء الاسئلة سالفة الذكر تمكننا من :

1- الحصول على رؤية شاملة حول وضعية الانفاق العام من زاوية احتياجات (الرجل والمرأة) .

2- تحديد مستويات استفادة كلا بين الرجل و المرأة من تخصيصات الموازنة العامة.

3- هل تخصيصات الموازنة تهدف بالفعل الى تقليص فجوة (، في جميع المجالات.

4- تحديد المعطيات الواجب توفرها من أجل صياغة سياسة معينة قائمة على تلبية احتياجات لجميع الفئات.

2.2.2.5 المرحلة الثانية : إعادة هيكلة الموازنة

عندما يتم إعداد الموازنة العامة بشـكل لايراعي هدف المسـاواة بين الجنسـين، فإنّ ذلك يضـعنا أمام ضرورة اعادة هيكلة الموازنة بشكل يراعي احتياجات (الرجل والمرأة) وذلك من خلال :

1. اتخاذ تدابير ايجابية مبنية على بعد احتياجات الرجال والنساء . من خلال تحليل اثر التشريعات والسياسات والبرامج على المراة والرجل في جميع المراحل والمسـتويات، ووضـع احتياجات كلا منهما كعنصر اسـاسي في تصـميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج .
2. إعادة ترتيب أولويات السياسة المالية من خلال تحليل أوجه النفقات العامة ومصادر الايرادات في الموازنة من منظور احتياجات الرجال والنساء.

3.2.2.5 المرحلة الثالثة: اعتماد بعد احتياجات (الرجال والنسـاء) كأسـاس لإعداد الموازنة العامة في مختلف مراحلها

إن إدماج احتياجات (الرجل والمرأة) في الموازنة العامة يتطلب دراسة الموضوعات الاتية:

1. كيف يتم اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة المالية؟
2. من يتخذ هذه القرارات؟
3. ماهي طبيعة المعطيات والبيانات الاحصائية التي يتم بموجبها بناء السياسة المالية؟
4. ماهي المعايير المعتمدة في مختلف مراحل إعداد الموازنة العامة؟

3.5 مستويات التحليل النوعي للسياسات

هناك مستويات وتوصيفات معينة للتحليل النوعي للسياسات، أهمها ما يأتي:

1- التحليل القائم على ربط النفقات العامة بالمساواة بين الجنسين: حيث أنّ التحليل النوعي للسياسات من خلال تحليل أوجه الانفاق العام يمكننا من الوقوف على حجم المجهودات المبذولة بأتجاه تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين الرجال والنساء .

2- التحليل المصنف للمستفيدين والمستفيدات : ويقوم هذا النوع من التحليل على تجميع وتحليل آراء الفئة المستهدفة حول مدى اثر الانفاق العام على حياتهم الخاصة من خلال معرفة مدى استجابة البرامج لاحتياجات هذه الفئة .

3- التحليل المرتبط بالبحث في أثر الانفاق العام : يمكننا هذا التحليل من معرفة مستويات استفادة كل الرجل و المرأة لجنسين من النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية. ويعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة الإستراتيجيات والخطط والسياسات القطاعية .

4- تحليل أثر الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)على تلبية احتياجات جميع الفئات الاجتماعية، حيث أن من الضروري تحليل وفهم تساقط الآثار المترتبة على اعتماد الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)على احتياجات كل الفئات الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من وصول الى توزيع عادل للموارد المتاحة حسب الإحتياجات الفعلية لكل فئة مجتمعية، واعادة ترتيب الأولويات في الانفاق من حيث آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وإعادة تصميم البرامج والخطط التنموية بهدف توجيهها لتحقيق الى حالة من المساواة بين جميع افراد المجتمع، والى استغلال الموارد المالية المتاحة استغلالاً

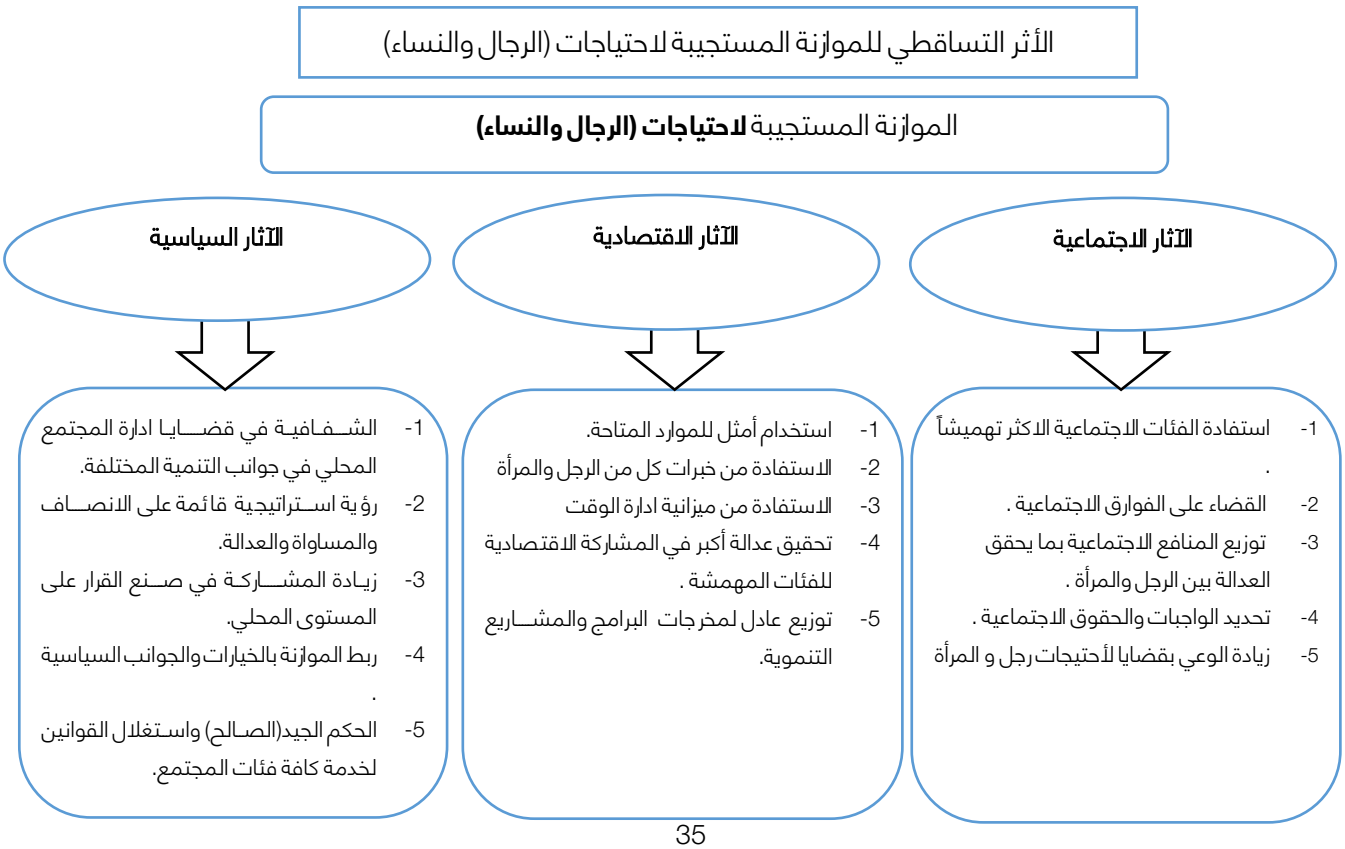

4.5 : المعوقات الرئيسة أمام إعداد وتنفيذ موازنات مستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

ما هي العوائق والمحددات والعقبات التي تحول دون العمل بموازنات مستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)؟

- تتضمن الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)تغييرًا في العقليات والسلوكيات والممارسات.
- وكما هو الحال مع أي تغيير ، هناك عقبات يجب التغلب عليها.
- إنّ من السهل اتخاذ قرار باعتماد الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، لكن التحدي الرئيس هو الحفاظ على زخم المبادرة واستدامتها بمرور الوقت.

تتمثّل العقبات الرئيسة أمام تطبيق الموازنة لاحتياجات (الرجال والنساء)في مايأتي:

- عدم كفاءة أنظمة الموازنة والتخطيط: فهي لا توفر بيانات كافية لتحليل مفصل لقضايا الرجل والمرأة ، وتفتقر إلى البيانات المصنفة حسب الجنس، وإلى الإحصاءات الأساسية لمعظم المؤشرات ذات الصلة.
- الخبرة المحدودة في تحليل لأحتيجات **(الرجل والمرأة)** ، وفي تعميم مقاربة لأحتيجات رجل و المرأة: ذلك لأن الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)هي أسهل نظريا، وأصعب على مستوى التطبيق، فهي تتطلب موظفين مدربين تدريباً جيداً يتمتعون بمهارات معينة لإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)حيث تتطلب جهودا متواصلة ومستمرة. وفي معظم الإدارات والمؤسسات الحكومية، يؤثر التغيير المستمرّ للموظفين سلبًا على أدائهم.
- إنّ الممارسات والمواقف التي تميز بين النساء والرجال والتي تأسست على مدى مئات السنين لا يمكن أن تتغير بين عشية وضحاها. لذا سيبقى التحدي الرئيس أمام تطبيق الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)هو تغيير العقلية وطريقة الرؤية. ، وأنماط التفكير والسلوك.
- غالبًا ما تتضمن الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)تغييراً في التصورات حول علاقات القوة، وقد لا تحظى بالدعم الحاسم من صانعي القرار وواضعي السياسات. وإذا لم يوجد تأييد فعلي لقضية المساواة بين الجنسين، فسيصبح من الصعب تنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء).

- ضـعف المؤسـسـات: لأنّ التعاون مع الآليات المؤسـسـية **(للرجل والمرأة)** ضروري للعمل من أجل تغيير العقلية وطريقة الرؤية. فإذا كانت المؤسسات غائبة أو ضعيفة، لن تكون الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)فاعلة وكفوءة.
- عدم وجود ترتيبات مؤسـسـية لتنفيذ الموازنة المسـتجيبة لاحتياجات (الرجال والنسـاء): لأنّ الموازنة المسـتجيبة لاحتياجات (الرجال والنسـاء)هي في الأسـاس وظيفة تخطيط وميزانية، ومكانها بطبيعة الحال هو في وزارة المالية ووزارة التخطيط. وعندما يتم اعداد موازنة مسـتجيبة لاحتياجات (الرجال والنسـاء)من قبل منظمات المجتمع المدني، أو وزارة المرأة أو أي مؤسسة أخرى، فإن وضع الميزانية، وإن كانت مستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، سوف لن يكون فقط صعب التنفيذ، ولكن سيكون من الصعب أيضاً الحفاظ على استمراريته.
- الافتقار إلى الحوار السياسي بين أصحاب المصلحة: حيث أنّ من المهم أن يشارك مختلف أصحاب المصلحة في إعداد الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، وبالذات الجهات المانحة والبرلمان والحكومة ومنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، إذا لم يتم تنسيق هذه التدخلات بشكل صحيح، فإن الارتباك وضعف التنسيق وغياب الإرادة السياسية، سيؤدي إلى تقويض الجهود المبذولة لإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

- عدم توافر إحصاءات وبيانات مستجيبة ودالة وحديثة وموثوقة عن فجوات واحتياجات **(الرجل والمرأة)** .

المحور الرابع (وحدة التدريب الرابعة):

6. خطوات ومراحل إعداد الموازنة العامة المستجيبة لاحتيجات الرجل والمرأة

أولاً: مراحل التحوّل من الموازنات التقليدية، إلى الموازنة المستجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة

- إن التحول من النمط التقليدي لاعداد الموازنات الحكومية الى نمط آخر يسمح بتضمين قضايا لأحتيجات الرجل والمرأة في الموازنة العامة هو عملية طويلة وشاقة وتتطلب استثمار الكثير من الجهود والموارد من القطاع الحكومي.
- وتصبح هذه المهمة أكثر تعقيدا وصعوبة في الدول الأقل تطورا والتي تعاني نظم موازنتها العامة أصلا من مشاكل عديدة يتوجب معالجتها أولا ، أو بالتوازي، مع الانتقال الى تطبيق الموازنة المستجيبة لأحتيجات رجل و المرأة.

ولابد أن تمر عملية التحوّل من الموازنات التقليدية الى الموازنات المستجيبة لأحتيجات(الرجل والمرأة) بمرحلتين أساسيتين هما:

1.6 مرحلة تحليل الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء):

وتتم بهدف التعرف على مواطن القصـور وعدم التوازن في الموازنات العامة إزاء قضـايا واحتياجات (الرجل والمرأة) ، ومن ثم ادخال التعديلات الضرورية عليها من حيث الشكل والمضمون، وكذلك على السياسات الحكومية التي أوجدت هذا القصور أو عدم التوازن.

ويجب أن يشـمل التحليل الآثار المحتملة لبنود الموازنة من ايرادات ونفقات على فئات الرجال والنسـاء. وتقع مسـؤولية القيام بذلك على عاتق البرلمانيين وناشطي المجتمع المدني.

2.6: مرحلة اعداد الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

وهذه المرحلة ذات طبيعة استباقية للحدث، ويتحمل مسؤولية تنفيذ مهامها الجهاز التنفيذي الحكومي. وهذه المرحلة تستند الى نتائج المرحلة الاولى ويجب ان ينجم عنها موازنات تشجع المساواة بين الرجال والنساء من خلال ضمان تأثيرات متكافئة لمكوناتها من ايرادات ونفقات على الطرفين.

وتم تحديد استراتيجيتين متداخليتين لدفع عملية تطبيق موازنات مستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)قدما وذلك على النحوالاتي :

أ- تحسـين نوعية البيانات وأدوات تحليلها لتبرير أي تغيرات مطلوبة على مصـادر الايرادات وتوزيع النفقات في الموازنة العامة على أساس احتياجات الجنسيين ا.

ب- حشـد جهود الدوائر المعنية بأحصـاءات لأحتيجات الرجل والمرأة وجعلها أكثر وعيا لقضـايا وأحتياجات ، لأن الموازنة المسـتجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة ترتبط بمسألة البرامج التنموية ارتباطاً وثيقاً.

وهناك مجموعة أخرى من الاسـتراتيجيات الاسـاسـية التي تعمل على إدماج القضـايا المرتبطة لأحتيجات الرجل والمرأة بعملية التنمية، ومن الممكن الاستعانة بها من قبل الحكومات عند البدء بتطبيق مراحل الموازنة المستجيبة لاحتياجات الرجل و المرأة.

وتهدف هذه هذه الاستراتيجيات إلى تحقيق ما يأتي :

1- اضفاء الطابع المؤسسي على الموازنة المستجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة في جميع مستويات الدولة.

2- التعريف بقضـايا واحتياجات المسـتجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة عن طريق المؤسـسـات التعليمية ، وإدراجها ضـمن منظومات المعلومات والاتصالات والبرامج .

3- تعزيز البيانات الخاصـــة لأحتيجات الرجل والمرأة لمختلف الفئات المجتمعية، ودمجها مع المؤشرات الرئيســـة للتنمية الوطنية .

4- التعريف بقضـــايا أحتيجات الرجل والمرأة عن طريق منظمات المجتمع المدني والشـركاء في التنمية ووســـائل الاعلام واصحاب المصلحة المشتركة .

5- إنجاز التشريعات الاساسية التي تدعم إعداد وتنفيذ مبادرات الموازنة المستجيبة لأحتيجات رجل و المرأة.

6- القيام بانشـطة بناء القدرات في مجال الموازنة المسـتجيبة لأحتيجات رجل و المرأة ، بما في ذلك التدريب وتوفير الخدمات اللوجستية لاعضاء البرلمان والموظفين وأصحاب المصلحة .

7- تداول ومناقشة قضايا أحتيجات الرجل والمرأة في إطار احتياجات الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، في الهيئات العامة، بما في ذلك الهيئات التشريعية .

3.6 : مؤشرات الموازنة المستجيبة لاحتياجات الرجال والنساء

يشـكل "المؤشر" أحد وسـائل البيانات والمعلومات التي تلخص كمّاً كبيرا من المعلومات بواسـطة ارقام محددة، حيث يشـير كل مؤشّر الى التغير الذي يطرأ بفعل الزمان على ظاهرة ما، أو متغيّر ما، مقارنة بالقاعدة السائدة.

- وتتميز المؤشرات بأنها تحمل دلالات تعبر عن حقيقة الواقع وتكون قابلة للقياس والمقارنة ويمكن قراءتها بشـكل علمي وموضوعي بهدف التقويم والتوجيه.
- وفي الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاهتمام يتركز على مؤشرات التمكين والمشـــاركة وتصـــنيف البيانات حســـب الجنسيين.
- وبالامكان تعريف المؤشر من منظور احتياجات الرجل والمرأة ا بأنّهُ (الأداة التي توضـح التغييرات الدالة على النوع (الرجل والمراة) في مجتمع ما عبر الزمن، وتعكس احصـــائيات واقعية حول وضـــع النســـاء والرجال) ، وهناك مؤشرات دالة على أحتيجات رجل و المرأة نذكر منها ما يأتي :

1- مؤشر التمكين

يعد مؤشر التمكين من المؤشرات الاساسية في دراسة مشكلات أحتيجات الرجل والمرأة بصورة عامة، ومن اكثرها استخداماً في الدراسات التي تجري في هذا المجال، لانها تتناول الاساليب التي يتم من خلالها استخدام المتغيرات في تكوين لأحتيجات رجل و المرأة . ويمكن استخدام مؤشر التمكين في مجالين رئيسيين هما :

أ- التغيرات التي تحدث في شخصية الانسان، والشعور بالثقة بوجود الحق، والقدرة على اتخاذ القرار، والحرية في اختيار البدائل المتاحة التي تؤثر في الانسان بصورة مباشرة.

ب- يختلف التمكين بأختلاف الهدف منه، هل هو الوصول الى المنفعة، أم هو التغير في الحقوق لأحتيجات رجل و المرأة ؟

- وهنا لابد من تحديد مايأتي: (نوع التمكين – الفترة الزمنية التي يحدث فيها التمكين – الهدف من التمكين – معرفة عدد الافراد الذين سيتأثرون به).
- ويحاول هذا المؤشر أن يقيس القوة البنيوية للرجال والنساء في الحياة السياسية والاقتصادية، وتنطوي تحت هذا المؤشر مجموعة من المؤشرات الفرعية الآتية:
  - نسبة الرجال والنساء في مواقع ادارية وتنفيذية .
  - نسبة الرجال والنساء في وظائف مهنية وتقنية .
  - نسبة الرجال والنساء في البرلمان .

- ويهدف "التحليل النوعي" للموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)الى دراسة تأثير الموازنات العامة على الحالة الاقتصادية للنساء والرجال، ومدى استجابة الموازنة لاحتياجات لاحتياجات (الرجال والنساء)، حيث تشير مصادر اليونيفيم (صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة) إلى أن من فوائد استخدام تحليل الموازنات على اساس احتياجات (الرجل والمراة) هي ضمان تطبيق المباديء الآتية:

أ. المساواة : ليس فقط في تلبية وتأمين احتياجات الرجل والمرأة، بل أيضاً تحقيق المساواة بين المناطق المختلفة (المساواة المكانية)، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة،لان رصد اشكال التمييز ودراسة المؤشرات تساهم في تعزيز المساواة .

ب. المساءلة : فتحليل الموازنة يتطلب فهم ودراسة جميع المدخلات والمخرجات مما يساهم في تعزيز اليات مساءلة الحكومة .

ج. الكفاءة : لان تحليل الموازنة يستدعي طرح تساؤلات كثيرة ، منها جدوى الانفاق في مجال معين ومدى فعالية الجهاز الاداري الحكومي، وكل ذلك سيعمل بالضرورة على تعزيز الكفاءة.

د. الشفافية : فتحليل الموازنة يتطلب الكشف عن جميع مصادر الايرادات وآليات صرفها، وليس هناك من مجال لحسابات سرية وفرعية، مما يعزز من شفافية الموازنة والاداء الحكومي على حد سواء .

4.6 : الأطراف الرئيسة الفاعلة في إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

هناك طرفان رئيسان يعملان على إعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، هما:

1- الطرف الأول

السياسيون (صناع السياسات ومتخذي القرارات والتشريعيون) حيث توفر لهم هذه الموازنة المعلومات الأساسية عن احتياجات **(الرجل والمرأة)** ، كما تجعلهم على دراية بأثر السياسات التي يرسمونها، وذلك من خلال البرامج المخصصة للمرأة والفئات المهمشة والاكثر فقرا في ميزانيات الوزارات المختلفة .

ويقوم البرلمانيون بدور هام في إقرار واعتماد ومراجعة الموازنة العامة للدولة، ويتضاعف دورهم في حالة وعيهم بإحتياجات **(الرجل والمرأة)** ، وإيمانهم بقيم المساواة والعدالة، لأنهم يستطيعون عند مناقشتهم للموازنة طرح أسئلة عن مدى استجابة هذه الموازنة لاحتياجات (الرجال والنساء) (لمختلف الفئات) ، وإلى مدى استجابة الموازنة العامة للدولة للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع.

2- الطرف الثاني

منظمات المجتمع المدني وقادة الرأي والصحفيون، حيث يقدم لهم هذا النوع من الموازنات المعلومات الأساسية التي سوف تدعم قدرتهم في التأثير على عملية صنع السياسات العامة والدعوة لرسم المزيد من السياسات التي تأخذ في اعتبارها مصالح الرجال والنساء على حد سواء.

- لقد جاءت المبادرة لهذا النوع من الموازنات نتيجة لجهود أطراف حكومية في استراليا , السويد ، سويسرا ، النرويج ، كما بدأت بجهود من فاعلين خارج الإطار الحكومي التنفيذي.

- ففي أوغندا، تنزانيا ، جنوب أفريقيا ، موزمبيق ، وكندا ، وانجلترا ، أعطى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والبرلمان دفعة قوية لظهور مثل هذه الموازنات.
- كما مارس الدعم الفني المقدم من المؤسسات المانحة مثل أوكسفام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي، دوراً مسانداً لمثل هذه المبادرات.

5.6 - طرق تحليل الموازنة العامة وفق منظور أحتياجات (الرجال والنساء)

- هناك عدة نماذج او طرق لتحليل ادوات الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، والتي تهدف الى تقييم جانبي الموازنة العامة وتحديد المستفيدين من تلك السياسات والبرامج وايجاد طرق مناسبة لمعرفة اثر النفقات العامة في تحقيق المساواة في تلبية احتياجات ال(الرجل والمرأة) لمختلف الفئات .
- وتهتم أدوات الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)بتطبيق التحليل النوعي لمختلف الفئات المجتمعية على عملية إعداد الموازنات العامة المختلفة بوسائل متعددة حتى يمكن إدماج متطلبات واحتياجات (الرجل والمرأة) في السياسات والوسائل المُتّبعة لإعداد الموازنة العامة للدولة ضمن منهجية الاصلاح الاقتصادي.

وهناك الكثير من الطرق التي على أساسها نقوم بتحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)منها :

1.5.6- طريقة الخطوات الخمس في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

أ- **الأداة الأولى (الخطوة الأولى) : - تقييم المنافع وفقاً لاحتياجات للرجل والمرأة) :**

وهي عبارة عن آلية بحثية، يتم من خلالها معرفة رأي المرأة أو الرجل في كيفية تعاملهما مع التفاصيل ذات الصلة بإعداد الموازنة العامة، لو تم تعيينها / أو تعيينه وزيراً للمالية.

والهدف من استخدام هذه الآلية هو تحليل آراء النساء والرجال حول مدى جدوى وقدرة الانفاق العام على توفير الخدمات التي تتناسب مع احتياجاتهم ، ومدى استجابة الإنفاق العام للأولويات ذات الصلة لأحتيجات رجل و المرأة .

ب- **الأداة الثانية (الخطوة الثانية): - تحليل المنافع المتحققة من الإنفاق العام مع مراعاة احتياجات الرجل والمرأة**

- تعمل هذه الأداة على تحليل درجة اســتفادة الرجال والنســاء ، والفتيان والفتيات، من الإنفاق على الخدمات العامة المقدمة وتحليل المنفعة المتحققة ، حيث تكشف هذه الآلية الكمية كيفية توزيع الخدمات العامة
- وســيكون من المفيد جدا وضــع معايير أســاســية وإنشــاء نظم متابعة، وهذا يتطلب قياس وحدة التكلفة من تقديم خدمة ما (على ســبيل المثال : تكلفة توفير مكان لمدرســة ابتدائية لمدة عام واحد)، وعدد الوحدات المســتخدمة من قبل كل من الرجل والمرأة والبنت والولد . ويمكن بعد ذلك حســاب النتائج المتحققة كقيمة من : تكاليف الوحدة مضروباً في عدد الوحدات المستخدمة من قبل المستفيدين محل الاعتبار .

ت- **الأداة الثالثة (الخطوة الثالثة) : - تقييم سياسات الإنفاق العام من منظور (الرجل والمرأة) :**

- تهدف هذه الآلية الى تقييم السياسات التي خصصت لها موازنات لتحديد آثارها المحتملة على أوضاع لأحتيجات رجل و المرأة ، وتحديد الأثر المتوقع على أشــكال فجوات لأحتيجات رجل و المرأة، ودرجاته، وايضــاح النتائج المتوقعة من إجراءات حكومية معينة (مثل الزيادات المخططة في الإنفاق العام على التعليم)، والتي قد تكون لها عدد من الآثار الإيجابية مثل:
  - زيادة تسجيل الفتيات في المدارس ومن ثم خفض الفجوة النوعية الخاصة بالقيد والتسجيل في المدارس .
  - تحسين المؤهلات التعليمية للفتيات، ومن ثم تخفيض الفجوة النوعية الخاصة بالمستوى التعليمي بين الرجال والنساء.

د. **الأداة الرابعة(الخطوة الرابعة) : - تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)من (جانب الإنفاق) :**

- تعمل هذه الآلية على توضــيح الآثار المتوقعة لتقديرات الإنفاق في التعامل مع قضــايا عدم المســاواة وفقا للإنفاق العام الكلي والإنفاق الخاص بالوزارات القطاعية (الصحة، التربية والتعليم..).
- إنّ تقسيم الإنفاق العام إلى فئات يتم تضمينها الأبعاد النوعية هو الآلية الأساسية للإنفاق العام . وهذا يجعل من الصعب الحكم على مدى استجابة أولويات الإنفاق العام لاحتياجات الجماعات المختلفة من الرجال والنساء .

ه. **الأداة الخامسة (الخطوة الخامسة): - تحليل أثر الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)على استخدام الوقت :**

- إنّ الهدف من اســتخدام هذه الأداة هو تســعير المنتجات والخدمات المقدّمة من خلال الاقتصــاد غير الرســمي (غير المُنظّم) الذي تعمل فيه الأنشــطة الاقتصــادية غير مدفوعة الأجر، والتي تتم مباشرة لمصــلحة الأسرة أو العائلة المقربة أو الأصــدقاء على أســاس تبادلي، بما في ذلك الأعمال المنزلية اليومية ، و / أو الأنشــطة المهنية التي تمارس على هامش الموجبات

القانونية أو النظامية أو خارجها. - وبالتالي فإن من المهم القيام بقياس كمي للعمل غير المأجور غير المحتسب في الحسابات القومية، وتحديد قيمة هذا العمل في حســاب تابع. وعلى الرغم من دخول المرأة بأعداد كبيرة عالم العمل المأجور، فإنها ما زالت تخصص الكثير من الوقت للأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، وغير المدرجة في الحسابات القومية .

- ومن بين الطرق التي طبقتها بعض الدول بهدف إعداد وتنفيذ الموازنة المســتجيبة لاحتياجات (الرجال والنســاء)على وفق مراحل اعداد الموازنة العامة، هي طريقة الخطوات الخمس في تحليل الموازنة المســتجيبة الموازنة المســتجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة ، و يمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول الآتي:

طريقة الخطوات الخمس في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)في المملكة المتحدة

الخطوة	الأسئلة التمهيدية	المتطلبات
١- جـعـل احـتـاجـات الخـاصـــة ب (الرجـل والمرأة) مـوضـــوع الاهتمام	من هم المستقبِلون ؟	بيانات مفصلة وفقا **(الرجل والمرأة)** .
٢- مراجعـة الإيرادات والنفقات	كيف يتم توزيع العائد بين الرجال والنساء ؟	إحصائيات النفقات والإيرادات مفصلة وفقا لأحتيجات (**(الرجل والمرأة)**
3- تقـدير الأثر الادوار **(الرجل والمرأة)**	- ما الآثار المتوقعة على المديين الطويل والقصير للتوزيع النوعي لكل من • موارد (المال والوقت) . • العمل المدفوع وغير مدفوع الأجر. - هل الإنفاق ملائم لاحتياجات كل من الرجل والمرأة ؟	• بيانات عن اقتصاد الرعاية غير مدفوع الأجر. • تحليل جزئي لتوزيع الدخل ودرجة حســاســية الإنفاق للاختلافات النوعية. • الحســاســية للتفرقة، وللممارســات التقليدية ، وللعادات والسلوكيات السائدة، والآثار التي تحدثها السياسات على كل ذلك.

	- كيف تؤثر السياسة في أدوار وعادات الموازنة المستجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة.	
4- إدماج احتياجات (الرجل والمرأة)	- كيف يتم أخذ الاحتياجات في الحسبان عند تصميم السياسات ورسمها وتنفيذها ؟ - ما الأولويات التي يجب العمل على وفقها للحد من التمييزبين الجنسيين؟	• التعاون بين الهيئات الحكومية من خلال عملية صنع السياسات. • الوعي بالقضايا المرتبطة باحتياجات الرجل والمرأة ، والقدرة على البحث والتحليل من أجل الكشف عن القضايا المسكوت عنها في ما يخصّ عدم المساواة في تلبية احتياجات (الرجل والمرأة) . • أدوات لتقدير الأهداف والأولويات المرتبطة بالسياسات .
5- إرشادات	هل تم تحقيق الأهداف الخاصة بتحقيق العدالة في تلبية احتياجات **(الرجل والمرأة)**	• الوعي بتعقيد عملية وضع الأهداف الخاصة بعدم مساواة بين الجنسيين. • القدرة على صنع السياسات، وتحديد تأثيرها على الظواهر الاجتماعية.

- وفي جنوب افريقيا تم اعتماد هذه الطريقة أيضاً في تحليل الموازنة العامة بهدف إدماج إحتياجات ل (الرجال والنساء)فيها، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول الاتي:

طريقة الخطوات الخمس في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)في جنوب افريقيا

الخطوة (1)	تحليل الوضع الحالي للمرأة ، الرجل ، البنت ، الولد، في قطاع معين .
الخطوة (٢)	تقدير مدى ملائمة السياسات للوضع الحالي لأحتيجات (الرجل والمرأة) .
الخطوة (3)	تقدير مدى ملاءمة تخصيص الموارد في الموازنة العامة لتنفيذ سياسات مستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء).

الخطوة (4)	تقدير مخرجات الإنفاق على المدى القصـــير لتقييم كيفية إنفاق الموارد فعلاً، وطرق وآليات تنفيذ البرامج والسياسات.
الخطوة (5)	تقدير نتائج الإنفاق على المدى الطويل، أو تقديرالأثر المحتمل للإنفاق.

2.5.6 - طريقة مفاتيح الاســئلة العشرــة في تحليل الموازنة المســتجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

- وهي أداة تحليلية هدفها الاساس هو إظهار التباين في الاوضاع بين الرجال والنساء من ناحية الانشطة والحقوق والواجبات، وتحليل المنافع المكتسبة لكليهما من خلال الانفاق العام.
- وتحتوي هذه الاداة على عشرــ أســئلة يجب الإجابة عليها من أجل بيان الثغرات و"الفجوات" و الخصــائص والمعلومات و المؤشرات وفحص العلاقات بين الأسئلة بالنسبة للنساء والرجال، والفتيات و الفتيان، بالنسبة لكل طرف على حدة.

وهناك اربع مراحل أساسية لاستعمال طريقة الاسئلة العشرة في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)هي :

أ- المرحلة الأولى : يجب الاجابة على الاســئلة العشرــة من خلال البيانات الفعلية عن أوضــاع كل من المرأة والرجل، واســتخراج الفجوات النوعية بين الرجل والمرأة بخصوص تلك الاسئلة .

ب- المرحلة الثانية: فحص العلاقة بين النتائج المستحصل عليها من المرحلة الأولى ومقارنة النتائج.

ت- المرحلة الثالثة: تحديد أولويات الانفاق ضــمن احتياجات (الرجل والمرأة) ، و تحديد طبيعة العلاقة بين احتياجات كل من الرجل والمرأة .

ث- المرحلة الرابعة: تحليل التباين بين احتياجات (الرجل والمرأة) ، وتحديد المسؤوليات الفعلية لتلبية تلك الاحتياجات.

ويمكن توضيح طريقة الاسئلة العشرة في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)من خلال الجدول أدناه:

اداة مفاتيح الاسئلة العشرة في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

الاسئلة العشر	الوسائل	المتابعة
1- من يقوم بماذا ؟ لفائدة من ؟	الانشطة	الاجابة على الاسئلة العشرة
٢- كيف ؟	الوسائل	استخراج الثغرات والخصائص والمعلومات
3- من يملك من يتحكم في ماذا ؟	الموارد	فحص العلاقة بين الرجال والنساء
4- من يقرر في ماذا ؟	السلطة	تحديد أولويات الانفاق
5- من المسؤول ؟	الواجبات	ماهي طبيعة العلاقة بين الرجال والنساء
6- من يستفيد من ماذا ؟	المداخيل	مقارنة الفوارق بين الرجال والنساء
٧- من ينفق ماذا ؟	النفقات	فحص العلاقة بين الواجبات والحقوق
8- من له الحق في ماذا ؟	الحقوق والقوانين	تحديد التباين بين الواجبات والموارد
9- من يستفيد من العائدات ؟	الاثر والواقع	تحليل الاثر النهائي
10- من يستفيد؟ من يتضرر ؟	الاثر والواقع	تحديد العلاقات بين الرجال والنساء
كل سؤال من هذه الاسئلة يرفق بسؤالين هما لماذا ؟ ومع من ؟		

3.5.6 - طرق أخرى لتحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

هناك عدة طرق اخرى يتم استخدامها في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)نذكر منها ما يأتي:

1.3.5.6 - طريقة (دايان اليسون)

إن منهج الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)لا يقدم نموذجًا مفردًا يلائم أي مجتمع . لذا تم اقتراح عدد كبير من الأدوات الفنية التي تسمح بعمل موازنات مستجيبة ، و تسمح في ذات الوقت بتحليل الموازنات المستجيبة. وهناك بعض الأدوات المقترحة للتحليل، من قبل خبيرة الاقتصاد الاجتماعي (دايان اليسون) وهي :

- تقييم سياسة الوعي باحتياجات (الرجل والمراة) : كيف تعكس البرامج والسياسات، الاحتياجات والأولويات المختلفة لكل من الرجل والمرأة .
- التأكد من المنافع المتحققة بواسطة الانفاق العام طبقاً لإحتياجات الرجل والمرأة: كيفية استفادة كل من الرجل والمرأة من الإنفاق على الخدمات العامة، مثل التعليم ، والوحدات الصحية ، أو خدمات الارشاد الزراعي.
- عرض آراء المستفيدين طبقاً بصدد إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، وتحديد أولويات الموازنة العامة، ومنها: كيف يمكن للاستثمارات العامة في البنية الأساسية، و ومشاريع تقديم الخدمات العامة، تلبية الاحتياجات المختلفة والأولويات المتباينة لكل من الرجل والمرأة ؟
- تحليل إطار السياسات الإقتصادية متوسط المدى، المُراعية لاحتياجاتالرجل والمراة : و يهتم بتقدير اثر السياسات الإقتصادية على النساء ، ويركز على المالية العامة والسياسات المالية والإقتصادية، وتخفيض معدلات الفقر .
- تحليل أثر الموازنة العامة على استخدام الوقت طبقاً للإختلاف في طبيعة وخصائص النوع : كيف تؤثر النفقات بطريقة مختلفة في استخدام كل من المرأة والرجل للوقت ؟
- التحليل النوعي للدخل المتحقق : كيف يتأثر كل من الرجل والمرأة، بطرق مختلفة، بسعي الحكومة لزيادات الإيرادات العامة (الدخل المباشر ، الضرائب المشتركة المباشرة) ، والضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة) أو رسوم الاستخدام .
- التعبير الواضح عن الوعي باحتياجات (الرجل والمرأة) في الموازنة العامة : كيف توفر الحكومة معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتقليل التحيز النوعي في قانون الموازنة السنوى .

2.3.5.6 - طريقة (رواندا شارب)

تعتبر تجربة استراليا من التجارب الرائدة في مجال ادماج احتياجات **(الرجل والمرأة)** في الموازنة العامة للدولة حيث قامت الباحثة الاقتصادية (رواندا شارب) بأستخدام نموذج لتحليل ادوات الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)مصنف الى تسعة خطوات رئيسة لتحليل الموازنة العامة، وكذلك تصنيف ثلاثي لتحليل اثر الانفاق الحكومي على تقليص الفجوة بين الرجل والمراة وهذه الخطوات هي :

- دراسة احتياجات (المراة والرجل).
- تحديد أهم المشاكل المتعلقة باحتياجات (الرجل والمرأة) .

- تحليل الادوات الممكن استخدامها في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء).
- تحديد البيانات والمؤشرات الممكن الاعتماد عليها في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)مناقشة الاسباب الكامنة وراء كل مشكلة من مشاكل احتياجات **(الرجل والمرأة)** ، ودراسة الآثار الناتجة عنها .
- تحديد البرامج القطاعية التي تتعلق بقضايا **(الرجل والمرأة)** .
- تحديد التخصيصات الموجهة للبرامج القطاعية .
- مناقشة أي صعوبة تواجه الخطوات السبع الانفة الذكر .
- تحديد المسؤوليات والواجبات والالتزامات .

وقد حددت (رواندا شارب) ثلاثة اقسام لتحليل جانب النفقات العامة في الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء).. هي :

القسم الاول : - الانفاق الموجه (الرجل والمرأة) ، وفيه يتم الاهتمام بتحديد مقدار الانفاق الموجه لاحتياجات (الرجل ، المراة).. مثل برامج الصحة الإنجابية، و صحة الامهات، وبرامج رعاية المراة، وبرامج تطوير قدرات الرجل في المجالات المختلفة .

القسم الثاني : - البرامج الموجهة لتحقيق تكافؤ الفرص في الوظائف العامة بين الرجل والمراة، وكيفية تدريب المراة للقيام بالوظائف العامة المختلفة، مثل برامج تطوير قدرات المرأة الادارية، وبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة .

القسم الثالث : - تحليل المستفيدين من خدمات الانفاق العام على البرامج التعليمية، ومن برامج الرعاية الاولية، ومن برامج قطاعات أخرى، مثل المستفيدين من نظام التعليم المجاني، ومن برامج الدعم الزراعي، ومن برامج الدعم الصحي .

3.3.5.6 طريقة (باربرا ايفرز)

قامت الباحثة الاجتماعية (باربرا ايفرز) بتحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)من خلال نموذج الخطوات الاربع،حيث حددت خطوات رئيسة لتحليل الموازنات من منظور احتياجات الجنسيين على النحو الاتي :

- الخطوة الاولى : - انتقاء القطاعات ذات الصلة المباشرة بالتنمية البشرية، اذ ان هذا النوع من القطاعات هو الذي يمكن من خلاله الاستجابة لاحتياجات واولويات النوع ا (الرجل والمرأة) المختلفة بشكل مباشر ومؤثر اذا عولج بالشكل الصحيح ، اذ بمجرد ان نكون قد حققنا نجاحا في تلبية احتياجات النوع الرجل والمرأة) المختلفة، واصبحت كل فئة من الفئات المجتمعية مشاركة ومنتجة ومستثمرة باقصى طاقاتها فأننا بطبيعة الحال نحصل على التنمية المرجوة لرأس المال البشري كخطوة اساسية ومساندة لجهود

تطوير(رأس المال المادي) وذلك لكي تتحقق التنمية الشـاملة المسـتدامة، ومن بعض هذه القطاعات او السـياسـات التي لها اثر مباشر على أدوار (الرجل والمرأة) ، هي قطاعات التعليم والصحة والزراعة .

- **الخطوة الثانية** : - تقييم اوضــاع الرجال والنســاء في كل قطاع من هذه القطاعات المختارة من خلال طرح مجموعة من الاســئلة ، وكما يأتي:

- ماهي القواعد التي تنظم علاقات بين (الرجل والمرأة) في هذا القطاع ؟
- ماهي اهتمامات كل من الرجل والمرأة في هذا القطاع ؟
- من هو المسؤول عن اتخاذ القرارات في هذا القطاع ؟
- ماهي فجوات ابين (الرجل والمرأة) في هذا القطاع ؟

- **الخطوة الثالثة** : - فحص وتحليل الســياســات القائمة والمتبعة في كل قطاع من القطاعات المختارة ويكون ذلك من خلال طرح مجموعة من الاسئلة :

- ماهي اكثر الحاجات التي تستجيب لها سياسات هذا القطاع ؟ وهل تعطي اولوية متساوية للفقراء من الرجال والنساء ؟
- في حالة تنفيذ هذه السياسات من سيكون المستفيد الأكبر منها ؟ وما مدى استفادة الفئات المهمشة منها ؟
- ماهي المبالغ المخصـصـة للنسـاء الفقيرات ذوات الاحتياجات الملحة من خلال هذه السـياسـات ؟ وكيف يتم شـمل الافراد المهمشين في هذه السياسات ؟
- ماذا تتضمن هذه السياسات من أجل ردم فجوات النوع (للرجل والمرأة) القائمة في هذا القطاع ؟

- **الخطوة الرابعة** : - اجراء متابعة وتقييم للموازنة العامة، وتحديد الفئات المسـتهدفة منها وهذا مايصـطلح عليه بتقييم المخرجات. وفي هذه الخطوة يتم التركيز على تحليل جانب الانفاق العام الذي ينقسم الى ثلاث مجموعات، هي:

- نفقات مخصـصـة وموجهة بشـكل مباشر لتلبية احتياجات مرتبطة باحتياجات النسـاء، مثل مخصـصـات الصـحة الانجابية للمرأة ومخصصات دعم تعليم الاناث، ومخصصات تدريب وتاهيل الفتيات والنساء العاملات.
- ومن الطبيعي ان نجد ان معظم نفقات هذه المجموعة ان لم يكن جميعها مخصص للنساء خصوصاً في المجتمعات التي يوجد فيها نوع من التمييز ضد المرأة، وذلك بهدف تحقيق مستوى مقبول من العدالة مقارنةً مع الرجل، وهذا ما يعرف بـ (التمييز الايجابي) لصالح المرأة..

في الهند مثلاً يجب ان لا تقل مخصصات الانفاق المباشر على قضايا المرأة عن (1 %) من حجم الموازنة العامة الكلي، اما في الفلبين فالنسبة هي (5%) .

- نفقات مخصصة لموظفي القطاع الحكومي مثل الرواتب والاجور ومخصصات التقاعد ونهاية الخدمة ومخصصات لتمويل برامج التدريب.

وغالباً ما يتم التعرف على هذه النفقات ليس من خلال نماذج الموازنة وانما من خلال تقارير تفصيلية عن اشكال وحجوم هذه المخصصات والآثار المحتملة لها على صعيد تمكين المراة، يتم اعدادها من قبل كل وزارة على حده وتلحق بالموازنة العامة .

- النفقات العامة المختلفة التي لا تخصص على اساس احتياجات الموازنة المستجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة، وانما تكون موجهة لتلبية احتياجات جميع الافراد والفئات في المجتمع من دون تمييز او تحيز.

و يمكن ان تؤدي هذه النفقات إلى تداعيات وتاثيرات متباينة على اوضاع كل من الرجال والنساء تبعاً لانماط العلاقات الوظيفية السائدة بينهما في المجتمع.

ومن امثلة هذا النوع من النفقات مخصصات تطوير شبكات المياه وباقي مرافق البنية التحتية ومخصصات تحديث المواصلات ومخصصات الامن والنظام العام ومخصصات محو الامية والتعليم .

٧- تحليل جانب النفقات والإيرادات العامة في الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

1.7 : تحليل النفقات العامة في الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

يقتضي الامر الأخذ بعين الاعتبار مراعاة عنصر التكافؤ في الحقوق بين الرجل و المرأة في كل ما تتضمنه بنود الانفاق العام في كل سنة مالية.

- ولا نعني بالمساواة هنا التساوي الحسابي فقط ولكن تلبية الحاجات وسد الفجوات بين ما يخصص في الموازنة العامة من انفاق على المشروعات ذات الطابع المشترك بين الرجل والمرأة، وبين الحاجات الحقيقية، بما يحقق تكافؤ الحقوق بينهما.
- ان الهدف الآخر من اعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)هو تقوية الروابط والعلاقات بين السياسات الاقتصادية من جهة، والمخرجات الاجتماعية من جهة أخرى، ومحاولة توضيح اثار كل من النفقات العامة على

النساء والرجال في المجتمع، وتجسير الفجوة بين الرجل و المرأة من ناحية الحقوق المادية حيث يمكن ان يساهم الانفاق العام في التمييز ضد أحتيجات رجل و المرأة د سواء من ناحية السياسات او التطبيق الفعلي.

- كما ان تحديد اوجه الانفاق يمكن ان يكون له تأثير فعلي وملموس في تغيير أوضاع وأدوار (رجل وامرأة) .
- فعلى سبيل المثال يُعد توفير التمويل اللازم لتدريب النساء على الاعمال ذات الاجور الضئيلة والمهارات المحدودة (مثل الخياطة) بدلا من تدريبهن على الاعمال ذات الاجور المرتفعة والمهارات العالية مثل تكنولوجيا الكمبيوتر.. ربما تترتب عليه مزايا آنية وحالية للنساء، ولكنه في ذات الوقت يكرس الادوار النمطية والتقليدية غير المتكافئة للمرأة، مما يوسع الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة على المدى البعيد .

ان تخصيص التمويل ليس الا الخطوة الاولى في عملية اعداد الموازنة العامة، ولابد من ترجمة مدخلات الاموال الى انشطة مختلفة هي :

1- انشطة (مثل تقديم الخدمات الصحية والتعليمية وتوصيل تحويلات الدخل واقامة البنى التحتية الاساسية).

2- مخرجات : (مثل عدد المرضى الذين تم علاجهم والاطفال الذين تم الحاقهم بالمدارس والمنح المقدمة والطرق التي تم مدّها) .

3- نتائج: (أي ماترتب على النشاط من آثار او ثمرة لذلك النشاط مثل الاوضاع الصحية والمؤهلات العلمية التي تم الحصول عليها وعدد الناس الذين تجاوزوا خط الفقر والنمو الاقتصادي المحقق) .

- ويمكن قياس مدى وفاء الدولة بألتزاماتها الخاصة بتلبية احتياجات (للرجل والمرأة) بالنظر الى مخصصات الانفاق. وذلك يتطلب معرفة مدى الالتزام بتحقيق النتائج النهائية، وان هذه النتائج المتحققة لن تساهم في تعزيز نوع من المساواة في تلبية احتياجات للرجل والمرأة) إلا في حالة:

1. ما اذا كان هنالك قصور في وصول التمويل الى الأنشطة ذات الصلة بسبب بعض العوامل، مثل التلكؤ في الصرف والفساد .
2. ما اذا كانت الانشطة الممولة لاتسفر بشكل فعال عن مخرجات تقوم على عدم التمييز، والانصاف بين الجنسين.
3. ما اذا اخفقت المخرجات في استحداث نتائج جيدة لتحسين نوع من المساواة في تلبية الاحتياجات المختلفة (الرجل والمرأة) .

- ولكي تكون الصورة واضحة تمام الوضوح نحتاج الى تتبّع الاموال التي تخرج في صورة مخصصات من الموازنة العامة الى الانشطة والمخرجات التي تمولها، وبحث النتائج المتحققة من ناحية المساواة المرتبطة بقضايا (للرجل والمرأة) .

- و بهذا الصدد فإنّ على الحكومات اعطاء الأولوية لتمويل البرامج التي تعزز المساواة النوعية.

فأغلب برامج الانفاق العام غير محددة وفقا لاحتياجات وفجوات (للرجل والمرأة) ، اي ان الانفاق العام لايستهدف النساء او الرجال على وجه الخصوص، وبالتالي فأن الانفاق المحايد من حيث احتياج (رجل وامرأة) لايساهم في تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة.

على سبيل المثال :

القوانين التي تنظم الحصول على التمويلات الحكومية، مثل العلاوات المخصصة للأسر والضمان الاجتماعي قد تقيد قدرة المرأة في الحصول عليها بشكل مستقل وذلك من خلال اعتبار المرأة فرد من افراد الاسرة التي يعولها الرجل وليس بأعتبارها شخصية مستقلة بذاتها ومن ثم لايمكن للمرأة الحصول على هذه المزايا سوى عن طريق الزوج او بأقتصار حق الحصول على هذه المزايا على العاملين في الاعمال الرسمية وبالتالي اقصاء الغالبية العظمى من النساء اللائي يعملن في القطاع غير الرسمي .

- وعندما تخصص الحكومات الموارد المالية الملائمة فهي بذلك تحقق مايسمى (الالتزام بالسلوك).
- فالألتزام بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة يتضمن ايضا (الالتزام بالنتائج)، اي ان الانفاق يجب ان يكون له تأثير فعلي وملموس في تغيير أوضاع واحتياجات (للرجل والمرأة) على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي .
- ومن المهم التأكيد على ذلك لأنه لاتزال هناك فجوة كبيرة بين مايفترض ان يحدث ومايحدث في واقع الامر في مجال اعداد وتنفيذ الموازنات العامة.
- على سبيل المثال تبين من خلال دراسة تم اجراؤها على اثر الانفاق الحكومي المخصص لبرامج تقليل الفجوات في تلبية احتياجات (الرجل والمرأة) في الفلبين، ان بنود الانفاق لم تركز بشكل واضح ودقيق على تحقيق قدر مقبول من المساواة في تلبية احتياجات (للرجل والمرأة) كما غابت نظم الرقابة والمتابعة على الانفاق الحكومي العام .

وهناك ثلاث طرق لتقييم اثر الانفاق الحكومي وكما يأتي :

1. دراسات تقوم بتتبّع الانفاق لضمان وصول الاموال الى محطات تقديم الخدمات المستهدفة .
2. اجراء تقييم للمستفيدين لتحديد ما اذا كانت النساء تحصل على الخدمات بشكل يحترم حقوق الانسان الأساسية .
3. الدراسة الكمية، التي تقوم بقياس نتائج الموازنة العامة بأستخدام مؤشرات مصنفة وفقا (الرجل والمرأة) مثل معدلات القراءة والكتابة بين الاناث والذكور .

وتشير الدراسات الى ثلاثة ابعاد رئيسية يشتمل عليها جانب الانفاق العام في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، وذلك على النحوالاتي :

1. **برامج خاصة بتلبية احتياجات (الرجال والنساء)**: وهذه البرامج تتكون من النفقات المخصصة للمشروعات والسياسات التي توجه بصورة مباشرة الى المرأة. وهذه النفقات تقترب من الطريقة التي يترجم بها الناس عادة كلمة (موازنة المرأة). على سبيل المثال اعتمادات تعليم الفتيات مهارات ذات طبيعة فنية متخصصة، كما تتضمن اعتمادات لبرامج تمكين المرأة غير العاملة .
2. **برامج تدعم المساواة بين الرجل والمرأة في مراكز صنع القرار** : وهي تتكون من الاموال المخصصة للبرامج الاخرى التي تضمن تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في مراكز صنع القرار داخل الجهاز الحكومي. والمساواة هنا لاتعني فقط اعداد متساوية من النساء والرجال في التوظيف ، ولكن ايضا تمثيلا متساويا داخل الادارة وفي مراكز صنع القرار، وكذلك تعني الحوافز العادلة وظروف العمل المناسبة .
3. **النفقات المتعلقة بالخدمات العامة المشتركة :** وتتكون من النفقات المستمرة التي لم يتم تغطيتها في الفئتين السابقتين. وهذا المكون هو الاهم والاصعب في عملية تقدير مدى افادة كل من المرأة والرجل من هذه الخدمات .

ويمكن توضيح متابعة ادوات مؤشرات تحليل النفقات العامة في الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)من خلال الجدول الآتي:

أدوات ومؤشرات تحليل جانب النفقات العامة في الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

الادوات	المؤشرات	التحليل	المتابعة
1. **ان تكون هناك مخصصات في الموازنة العامة للدولة هدفها الاهتمام باحتياجات (رجل وامرأة)**	هل هناك نفقات مخصصة بشكل مباشر للمرأة والرجل في وثيقة الموازنة العامة للدولة عند اعدادها.	تقييم الى اي مدى ترتقي البرامج والخدمات العامة مع الاحتياجات والاولويات الحقيقية والانية للمواطنين (رجالاً ونساء)	- الانفاق على الصحة - الانفاق على تأمين متطلبات الحياة - الانفاق على البرامج التنموية - الانفاق على التعليم
2. **مدى استفادة كل فئة من فئات المجتمع من مخصصات الموازنة العامة**	هل هناك نفقات مخصصة تهدف الى خلق فرص متساوية للعمل للرجل والمراة.	رؤية ان كانت النفقات المخصصة لبرامج وسياسات القطاعات المختلفة تعمل على تقليص فجوات بين (الرجل والمرأة)أم لا .	- قياس ما يدفع على تدريب الموظفات - تسهيلات العناية بالاطفال - القروض والبرامج الاجتماعية

3. **تحليل تاثير النفقات العامة على أســاس بيان احتياجات (رجل وامرأة)**	هـل هنـاك نفقـات على البنيـة التحتيـة والانظمـة الادارية للدولة بحيث تهيء ارضــيـة منـاســبـة لتلبية احتياجات (الرجل والمرأة) .	تقييم توزيع موارد الموازنة من حيث الاثر على الفئات الاجتماعية (رجال - نساء - اولاد - بنات) .	- الانفاق على تطوير الاجهزة - الادارة - الانفاق على المياه - الانفاق على المواصلات - الانفاق على البنى التحتية الأخرى

يتضّح لنا مما ورد أعلاه ما يأتي :

- يشــير تحليل الانفاق العام في الموازنة المســتجيبة لاحتياجات (الرجال والنســاء)الى تحليل اثر الانفاق الحكومي الفعلي، وعوائد هذا الإنفاق على كل من الرجال (الرجال والاولاد) والنساء (السيدات والفتيات) ويتمثل هدفه الاساسي في مراجعة السياسات الحكومية ومنها السياسة المالية ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية في تخصيصات الموازنة العامة.
- لذلك فأن تحليل جانب النفقات العامة يعتبر اســلوباً من اســاليب اجراء تقييم الســياســة الاقتصــادية مع مراعاة الفروق النوعية عند صياغة واعداد الموازنة العامة للدولة، اذ تتطلب مراجعة سياسة الانفاق العام ما ياتي :-

1. تحديد وقياس أثر النفقات العامة الموجهة لكل من الرجال والنساء .
2. قياس وتحليل مدى تحقق المساواة في توزيع النفقات العامة على الرجال والنساء .
3. مراجعة الانفاق العام على الخدمات العامة التي تخدم كل من الرجل والمرأة .
4. مراقبة الانفاق العام الموجه لدعم مدخولات النساء كبرامج التوظيف والتدريب المهني .
5. مراقبة الانفاق العام الموجه لدعم مدخلات الرجال كبرامج توظيف الشباب العاطلين .
6. تحسين الانفاق العام الموجه نحو تفعيل المؤسسات الاجتماعية والثقافية لبناء قدرات النساء.
7. تدعيم الانفاق العام الموجه نحو المؤسسات المعنية بحقوق المراة، مثل المجلس القومي للمرأة (كما هو الحال في مصر)، ووزارة المرأة، أو الجهة المعنيّة بشؤون المرأة في هيئة حقوق الانسان(كما هو الحال في العراق) .

و تقتضي ـ عملية اجراء التحليل الخاص بإدراج احتياجات (للرجل والمرأة)، وتقليل الفجوات بينهما في الموازنة العامة للدولة، دورة مترابطة من الاجراءات وكما يأتي:

1. تشخيص المشكلة: وهي تحديد الفجوة النوعية بين الرجال والنساء من ناحية الاحتياجات والادوار والحقوق والالتزامات.
2. تحديد اولويات الانفاق العام الموجهة لسـد متطلبات الرجل والمرأة وتحقيق المسـاواة بينهم من ناحية الاثر الفعلي لتلك النفقات.
3. تحديد اهداف مسـتقبلية تهدف الى تحقيق قدر من المسـاواة في درجة الاسـتجابة لاحتياجات (للرجل والمرأة) من خلال وضع خطة عمل متكاملة مسندة الى التحليل الاقتصادي لاحتياجات وفجوات الموازنة المستجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة تندرج في مراحل اعداد الموازنة العامة للدولة.
4. وضـع خطة عمل متكاملة يندرج فيها كل ما يخص فعاليات النشـاط الاقتصـادي في الوزارات والقطاعات من ناحية تصـنيفها الى احتياجات وادوار والتزامات الرجل والمرأة وتطبيقها فعلياً من اجل الحصـول على النتائج النهائية بغية متابعتها ومراقبتها من خلال اسـتعمال الادوات المناسـبة لتحليل الفجوة بين (للرجل والمرأة) مع مراعاة الفئات الهشـة والمهمشـة من الرجال والنساء بهدف القضاء على الفقر .

2.7 : تحليـل الايرادات العـامـة في الموازنـة المسـتجيبـة لاحتيـاجـات (الرجـال والنسـاء)

ا- ن هناك قلة من الدول التي قامت بتحليل جانب الايرادات العامة من منظور احتياجات (الرجال والنسـاء)ومنها المملكة المتحدة وجنوب افريقيا وذلك بسـبب اتسـاع القاعدة الضرـيبية لهذه الدول، في حين اشـارت تجارب اخرى الى عدم قيامها بتحليل جانب الايرادات العامة من منظور احتياجات (للرجل والمرأة) ، وانحصـر اهتمامهم بتحليل جانب النفقات العامة فقط نظراً لاهمية النفقات العامة في تحقيق العدالة والمساواة بين ((الرجل والمرأة)

- وعليه فأن اغلب الدراسات تهتم بتحليل جانب النفقات العامة للموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)واعداد تقارير خاصة بهذا الشأن.
- اما مبررات عدم تحليل جانب الايرادات العامة وفق منظور النوع (الرجل والمرأة) وخاصـة في الدول النامية(ومنها العراق)، فهي:

1. ضيق القاعدة الضريبية الناتج اصلاً عن انخفاض متوسط دخل الفرد مما يؤدي الى انخفاض نسبة دافعي الضريبة .
2. محدودية المنافع العامة المكتسبة من خلال النظام الضريبي والايرادات العامة، مقارنة بالمنافع العامة المكتسبة من خلال جانب الانفاق العام .

3. ان شكل وطبيعة الايرادات العامة تختلف من دولة الى أخرى، اما جانب الانفاق العام فقد يكون متشابه الى حد ما بين الدول ضمن اطارالانفاق متوسط الاجل .
4. اغلب التجارب في تحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)توضّح ان جانب تحليل الايرادات العامة ليس ذو جدوى في تحقيق العدالة الاجتماعية .

- كان التركيز يتم أساساً على تحليل جانب الانفاق العام اكثر من تحليل جانب الايرادات العامة، على الرغم من ان عمليات الموازنة العامة تبدأ عادة بتقدير الايرادات الكلية والتي تأتي من مصادر مختلفة، حيث يعتبر الانفاق العام اكثر استجابة لتوجهات السياسة الاقتصادية وخصوصاً في الدول النامية.
- من الصعوبة بمكان تكييف الايرادات العامة وفق منظور احتياجات (للرجل والمرأة) بما يحقق المساواة الاجتماعية بين فئات المجتمع.
- فمعظم الايرادات العامة لا تحتسب على اساس الفرد، بل على اساس ما تحصل عليه المؤسسات المختلفة، مما يجعل من الصعوبة اجراء تحليل يحدد منافع النوع (الرجل والمرأة) من خلال دراسة وتحليل جانب الايرادات العامة.

وعلى الرغم من ذلك يمكن دراسة وتحليل الايرادات العامة وفق منظور احتياجات (الرجل والمرأة) من خلال مجموعة من الاجراءات تتمثل بما يأتي:

1- تحليل الضرائب وتصنيفها وجعلها آلية عادلة لتمويل الايرادات العامة، بحيث تستجيب لاحتياجات (الرجال والنساء)بما يحقق العدالة الاجتماعية .
2- زيادة ايرادات الحكومة المحلية بما يُراعي ظروف واحتياجات وقدرات الرجل والمرأة وليس كمصدر من مصادر الدخل القومي .
3- الاخذ بنظر الاعتبار اختلاف الآثار الاجتماعية بين الرجل والمرأة عند تحصيل الايرادات العامة، وبما يسهم في خلق فرص عمل للعاطلين.

وتنقسم الايرادات العامة في الموازنة لاي دولة الى ثلاث مجموعات رئيسة هي

1. الايرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة التي تجبيها الحكومة بموجب قوانين خاصة من المكلفين بدفع الضريبة .
2. ايرادات غير ضريبية يكون مصدرها فائض المشاريع العامة الانتاجية والخدمية ورسوم بيع الخدمات العامة.
3. الاعانات والمنح الخارجية التي تتلقاها الحكومة سواء كانت على شكل نقدي أو عيني .

- وللسياسة الضريبية اهمية خاصة في تمويل النفقات الحكومية فيمكن من خلالها تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال وضع انظمة ضريبية تعمل على اعادة توزيع الدخل بما ينسجم ومبدأ المساواة وتحقيق العدالة في تلبية احتياجات (الرجال والنساء)
- وهذا يعني وجود عبء ضريبي متناسب بين فئات المجتمع يعتبر من اهم شروط خلق بيئة تنافسية ومحفزة للنشاط الاقتصادي.

على سبيل المثال..

يمكن أن يتناسب العبء الضريبي مع الطاقة الضريبية للاقتصاد الا ان هذا العبء قد لا يكون موزعاً بشكل عادل، فقد يتركز على فئات ضعيفة (الفقراء) مما يزيد ويكرس من الفجوات الاجتماعية القائمة.

لذا يعد تحقق التوازن الضريبي شرط مهم لتقليص الفجوة النوعية بين الرجل والنساء.

ويمكن أن يحقق النظام الضريبي مبدأ العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة من خلال ما يأتي :

1. تطبيق مبدأ التصاعد الضريبي لمنع تركز الثروات في ايدي قلة من الحائزين لها .
2. اعادة توزيع مبالغ الضريبة بشكل نفقات تحويلية لمصلحة فئات المجتمع كافة .
3. فرض الضرائب التصاعدية حسب سهولة اكتساب الدخل .
4. وضع معدلات وشرائح عادلة تتناسب وقدرة المكلف، بعد دراسة عبء الطاقة الضريبية .

ويمكن ان نستنتج بان تحليل الموازنة العامة حسب منظور احتياجات (الرجل والمرأة)، سوف يحقق لنا ما يأتي :

1. المساواة ليس فقط بين الرجال والنساء، بل ايضاً في المناطق المختلفة وبين الفئات المختلفة من خلال دراسة المؤشرات والادوات الخاصة بتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية .
2. المساءلة: فتحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) يتطلب فهم ودراسة جميع المدخلات والمخرجات مما يساعد في تعزيز آليات المساءلة الحكومية .
3. الكفاءة : فتحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)يضع تساؤلات حول جدوى الانفاق العام وجودة تحصيل الايرادات العامة وفاعلية الجهاز الاداري الحكومي .
4. الشفافية : فتحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)يتطلب الكشف عن جميع مصادر الايرادات وآلية صرفها، فلا مجال لحسابات فرعية أوسرية، مما يعزز شفافية الاداء الحكومي .

ملخّص ومخرجات الوحدة التدريبية الرابعة:

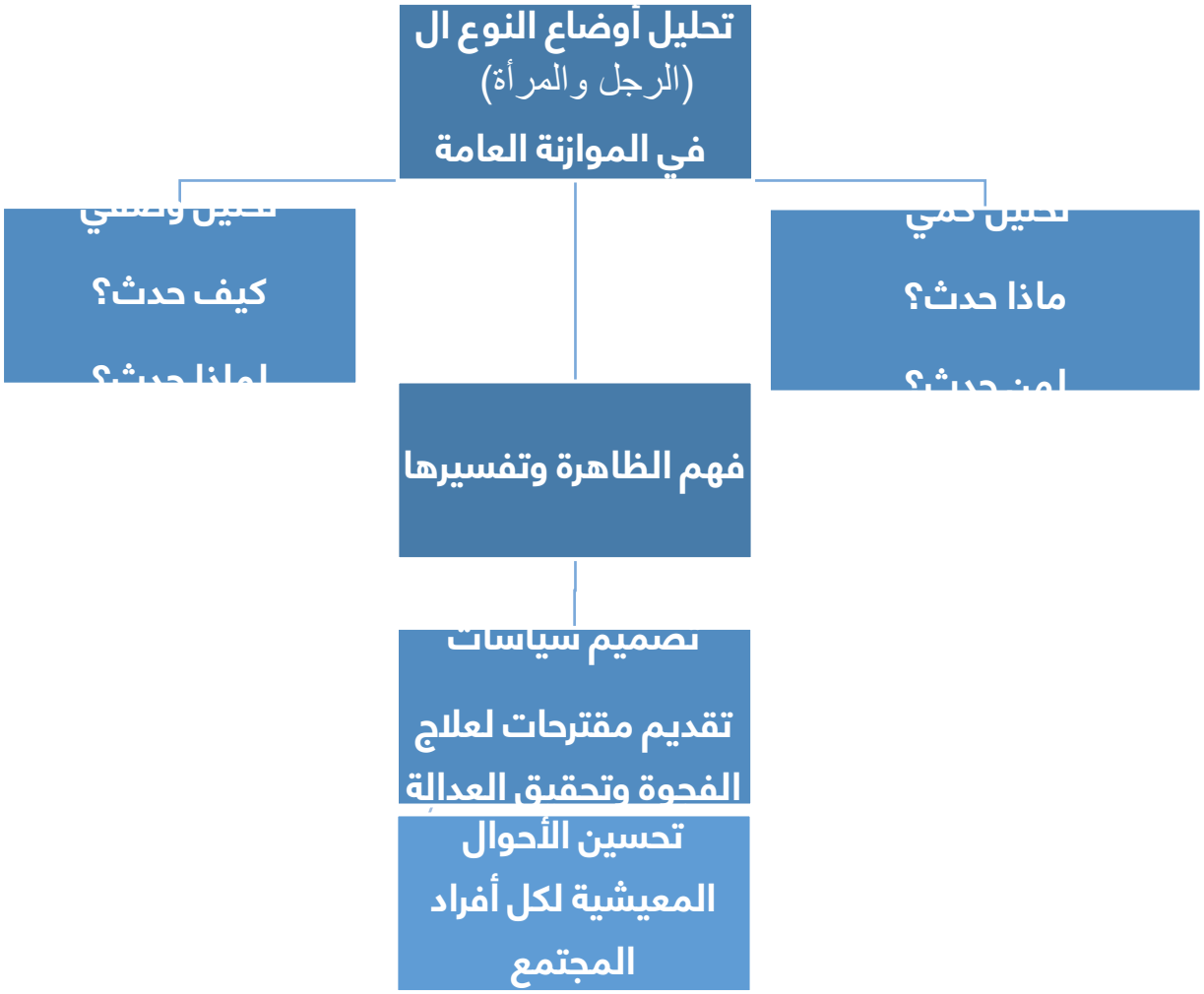

إعداد بيانات الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

- يتطلب إعداد بيان موازنة عامة يُراعي احتياجات (الرجال والنساء)، القيام بخطوتين أساسيتين هما : اختيار الموازنة المناسبة للتحليل، وإجراء عملية من خمس خطوات لتحديد قضايا واحتياجات (للرجل والمرأة)، واقتراح إجراءات معيّنة لمعالجتها.

- إن بيان الموازنة المراعي لقضـايا واحتياجات (الرجال والنسـاء)هو في الواقع ملخّص عام لتوجهّات ومنهجية اعداد الموازنة العامة، وبالتالي لا يمكن أن يتناول جميع البرامج والأنشطة.
- وفقًا لذلك، يجب تحديد برامج الموازنة التي لها تأثير واضح على تحقيق أوضاع اقتصادية أفضل لجميع فئات المجتمع، أو تلك التي تراعي الفوارق بين الجنسين.

كيف يتم اختيار برنامج فرعي لمراعاة احتياجات (الرجل والمرأة) في الموازنة العامة ؟

لمعرفة أي جزء من الموازنة يجب استهدافه لدمج قضايا واحتياجات (الرجال والنساء)، يمكن طرح الأسئلة الآتية:

- ما هو تأثير توجهات السياسة العامة على الرجال؟ وماهو تأثيرها على النساء؟
- هل تم إجراء تحليل لاحتياجات (الرجل والمرأة) على مستوى القطاع؟

ما هي البرامج الفرعية للقطاع المعني (الصحة مثلا) التي تمّ رصد أكبر التخصيصات لها في الموازنة؟

- ما هي البرامج الفرعية للقطاع المعني (الصحة مثلا) الأكثر أهمية للمساواة بين الرجل و المرأة ؟
- ما هي البرامج الفرعية التي تتماشى مع السياسة الوطنية للمساواة بين بين الرجل و المرأة ؟
- عند اسـتهداف جزء من الميزانية لتعميم مراعاة الاحتياجات ورصـد الفجوات الخاصـة (للرجال والنسـاء)، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبرامج الفرعية لتقديم الخدمات.
- فبرامج الدعم المؤسـسيـ لها تكاليف إدارية أقل مقارنة بالخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين والمواطنات. وبما أن البرامج مقسـمة إلى برامج فرعية، فمن الأفضـل التركيز عليها، من أجل إقامة الصـلة المناسـبة بين الأنشـطة والأموال المخصصة والمخرجات.
- بعد ذلك يتم تحليل البرامج الفرعية المختارة من منظور احتياجات (الرجل والمرأة)مع تحديد المخرجات والأنشـطة لمعالجة قضـايا الخاصـة بـ(الرجل والمرأة) التي تم رصـدها في القطاع المعني. ويمكن تطبيق ذات العملية على مشـاريع التنمية، طالما أن أنشطتها ومخرجاتها محددة بوضوح.

5.3 عملية من خمس خطوات لتحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

يتضمن تحليل الموازنة المستجيبة لقضايا واحتياجات ل (الرجال والنساء)عملية من خمس خطوات:

خمس خطوات لتحليل الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء):

1. صِف وضع النساء والرجال والفتيات والفتيان في القطاع، وحدّد المشكلة (حدّد العامل الذي يسبب عدم المساواة بين الجنسين).

2. تحقق مما إذا كانت السياسة مراعية لاحتياجات (رجل وامرأة) ، أي: (تحقق من وجود أحكام السياسة التي تعالج المشكلة المحددة)، واقترح الأنشطة التي تهدف إلى تصحيح الوضع، وكذلك الآثار التي سيتم إنتاجها.

3. التحقق من رصد تخصيصات كافية لتنفيذ السياسة المراعية لاحتياجات (الرجل والمرأة) ، أي: (التحقق مما إذا كانت الأنشطة المقترحة ممولة)، مع تحديد الموارد المطلوبة لتنفيذ الأنشطة المقترحة.

4. تحقّق مما إذا كانت النفقات قد تمت على النحو المخطط له –"الآثار"

5. إفحص تأثير السياسة والإنفاق، أي ما إذا كان يتم تعزيز المساواة بين الرجل و المرأة على النحو المنشود - "النتائج" أو "التأثير"

لأغراض التطبيق العملي لعملية إعداد الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)يجب الإحاطة بما يأتي :

بيان إعداد الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) : ما هو؟

بيان إعداد الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، هو جدول بسيط تعده المؤسسة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ برامج الموازنة العامة.

ويعرض الجدول الآتي شكل بيان الموازنة المستجيبة لاحتياجات لاحتياجات (الرجال والنساء):

شكل يوضّح بيان الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

البرنامج: اسم برنامج وزارة				
البرنامج الفرعي: اسم البرنامج الفرعي				
تحليل الموازنة المستجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة	الأثر	النشاط	المؤشر	التخصيصات

عند استكمال نموذج بيان الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، يجب مراعاة التفاصيل التالية:

- يجب تحديد مؤشرات محددة بحيث يكون من الممكن قياس مستوى تحقيق كل تأثير.
- يجب أن يحتوي كل تأثير على مؤشر واحد على الأقل، كما يجب أن تكون مصنفة حسب الجنس أو البيانات الخاصة (الرجل

والمرأة) .

على سبيل المثال:

- يجب تحديد عدد الأشـخاص الذين تم تدريبهم، مع تحديد النسـبة المئوية للرجال والنسـاء. كما يجب أن تسـتند هذه المؤشرات إلى البيانـات المتوفرة بـالفعـل (أو يمكن إتـاحتهـا بسـهولـة من خلال تغييرات طفيفـة في أنظمـة البيـانـات والاحصاءات الحكومية) على أساس سنوي، مثل البيانات الإدارية أو بيانات المسح التي يتم جمعها سنويًا. ومن المحتمل ألا تكون البيانات المتاحة مصـنفة حسـب الجنس. في هذه الحالة، ينبغي إيلاء اعتبار خاص للثغرات المحتملة في البيانات وسدها بوسائل أخرى.
- يجب إدخال الميزانية المخصصـة للبرنامج الفرعي في العمود الأخير. إن أمكن، يجب الإشـارة إلى أي مخصـصـات ميزانية محددة لأنشطة تلبية احتياجات (الرجل والمرأة) .

- من أجل إجراء تحليل ميزانية الإنفاق، يجب إعداد جدول يتناول تفاصـيل التوظيف في قطاعا الخدمة المدنية بالإضـافة إلى بيان الموازنة المُراعي لاحتياجات (الرجل والمرأة) .
- يقدم جدول القوى العاملة في الخدمة المدنية لمحة عامة عن توزيع الوظائف في الوزارات القطاعية بين الرجال والنسـاء. لذا يجب جمع المعلومات وتوحيدها في جدول واحد للوزارة. ويوضح الجدول أدناه تنسيق تحليل القوى العاملة في الخدمة المدنية (الوظائف الحكومية):

القوى العاملة في قطاع الخدمة المدنية (الوظائف الحكومية)

المستوى/الموقع	المجموع	نساء	رجال	٪ من النساء إجمالي القوى العاملة
الوزراء				
الادارات العليا الأخرى				
الإدارات العـامـة (المـدراء العـامون والدرجات الخاصة)				
الإدارة (م.مدير عام، ومدراء الأقسام)				
الـطـاقـم المـحـترف/ المـوظـفـون التقنيون				

موظفو الدعم (مثل السكرتارية)				
المستشارون				
العمال المتعاقدون				
المجموع				

جدول: عدد موظفي وزارة						
الجهة / المنطقة	رجال		نساء		المجموع	نسبة / معدل التكافؤ
	العدد	%	العدد	%		
بغداد						
الموصل						
البصرة						
النجف						
.....						
.....						
.....						
مجموع الموظفين						

سـوف يعطينا هذا الجرد وصـفاً للمواقع والوظائف التي تتقلدها النسـاء في كل قطاع، و بيان الفجوات على مسـتوى احتياجات وأوضاع الجنسيين في كل قطاع، والفجوة بين الرجل و المرأة حسب المناطق.

من حيث المبدأ، كان من الممكن أن يتيح بيان الميزانية الذي يراعي الفوارق بين الرجل و المرأة للوزارة المعنية تحديد تكلفة دمج النسـاء بشـكل أفضـل في مواقع صـنع القرار وأخذ ذلك في الاعتبار عند إعداد الموازنة. لقد أجرت رواندا هذا التمرين لصـالح وزارة الصحة.

تحليل الوضع وزارة الصحة: صحة الأم والطفل (قسم الولادات)

رقم	تحليل وضع (الرجل والمرأة)	الأثر	النشاط	المؤشر	المبالغ اللازمة/ التخصيصات المالية
البرنامج 2: الموارد البشرية لقطاع الصحة					
البرنامج الفرعي 02: الممرضات والقابلات					
1	يساهم نقص القابلات في ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والأطفال.	عدد النساء الحوامل اللائي يعتنين بقابلات ماهرات في ازدياد	تعيين القابلات المؤهلات في المؤسسات العامة ذات الصلة.	زاد معدل الولادات بمساعدة طبية من ....٪ إلى ....٪ في عام	.....
				زيادة عدد القابلات المؤهلات من .... إلى .... في عام	
2	النقص في مهنيي القبالة والتوليد والمدرسين في مدارس التمريض والتوليد.	ازداد عدد القابلات والمعلمات في مدارس التمريض.	تحديد وتعيين مهنيي القبالة والتوليد في مدارس التمريض المختلفة.	زاد عدد أخصائيي القبالة والتوليد ومدربي القبالة من 5 إلى 12 في كل مدرسة تمريض.	.....
3	عدم كفاية المعدات والمواد التدريبية لتعليم القابلات والتربصات في المستشفيات.	المواد والمعدات التدريبية المطلوبة متوفرة في جميع مدارس التمريض.	توفير مواد ومعدات التدريب في مدارس التمريض.	في كل مدرسة تمريض مكتبة وغرفة تدريب مع المعدات اللازمة.	.....
المجموع					.....
البرنامج 4: الوصول الجغرافي إلى الخدمات الصحية					
البرنامج الفرعي 1: المرافق الصحية					

1	تساهم الثغرات في تقديم الرعاية الصحية في ارتفاع معدل وفيات الأمهات.	صحة الأمهات تحسنت	إعادة تأهيل أقسام التوليد في مستشفيات المحافظات.	انخفض معدل وفيات الأمهات من مثال: 750 / 100.000 إلى 600 / 100.000.	.....
			بناء عدد ... مركزا صحيا	تم بناء عدد ... مركزا صحيا.	
البرنامج الفرعي 02: النقل الطبي					
2	يعرقل نقص سيارات الإسعاف في كل منطقة ريفية وصول النساء على وشك الولادة إلى المراكز الصحية.	نظام الإحالة من أجل الإدارة الفعالة للمضاعفات خدمات التوليد وحديثي الولادة تحسنت على جميع مستويات النظام الصحي.	اقتناء وتجهيز عدد .... سيارة إسعاف	عدد .... سيارة إسعاف توفرت	.....
المجموع					.....

المحور الخامس (الوحدة التدريبية الخامسة)

محتوى الوحدة التدريبية الخامسة:

8. توفير الإطار المؤسسيّ المناسب لإعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

- يجب أن يقترن تنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)بتشريعات محددة وترتيبات مؤسسية فعالة.

- يجب أن تكون القوانين ذات الصلة واضحة، وأن يتم احترام مضامينها، والتعهد بالامتثال لها، وأن تحظى بخاصيّة الإلزام عند إقرارها وتشريعها، ووضعها موضع التطبيق.

- يجب أن تعمل المؤسسات المسؤولة عن اعداد الموازنات العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء),وواضعو سياسات التدخّل الهادفة لتحقيق قدر مقبول من المساواة بين الجنسين، يجب أن يعملوا معًا في اعداد و تنفيذ الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، من خلال تحديد أسس واضحة لمهام كل منهم.

- يجب أن تكون القوانين والترتيبات المؤسسية الملائمة مصحوبة بعمليات وآليات لتحقيق النتائج المطلوبة منها.

- إنّ إضفاء الطابع المؤسسي على الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)هي عملية يعتمد مستوى تقدمها أو نجاحها أو فشلها على عدد من العوامل، بما في ذلك طبيعة البنية والبيئة القانونية والمؤسسية.

وسوف تعمل هذه الوحدة التدريبية على إيضاح كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على عمليات اعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) ، أو ما يعبر عنه بـــ "مأسسة" الموازنة المستجيبة لاحتياجات لاحتياجات (الرجال والنساء).

سيتم تغطية الموضوعات ذات الأولوية بهذا الصدد، وكما يأتي:

- الجوانب القانونية الرئيسة للموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)
- الترتيبات المؤسسية المصاحبة لعملية اعداد وتنفيذ الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)
- وفي معظم الدول، كثيرا ما يلاحظ بشكل عام وجود إطار قانوني مؤات لتعميم مراعاة منظور احتياجات (الرجل والمرأة)عند اعداد الموازنة العامة. ويمكن أن تكون هذه الأطر أيضًا بمثابة أساس للإدارات المحلية (غير المركزية)، لأن الترتيبات المؤسسية الخاصة بالإدارات المحلية لم تعمل بعد على إدماج احتياجات (الرجل والمرأة) في برامجها وسياساتها الإقتصادية والإجتماعية.

مخرجات الوحدة التدريبية الخامسة

في نهاية هذه الوحدة التدريبية، يجب أن يكون المشاركون والمشاركات قادرين على الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما هي الجوانب القانونية التي تسهل عملية إعداد الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)؟

- ما هو الإطار المؤسسي الأنسب لاعداد الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)؟

- ما هي الدروس الرئيسة المستفادة من تجارب البلدان الأخرى؟

1.8 الجوانب القانونية والمؤسسية للموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

1.1.8 الإطار القانوني المناسب لاعداد الموازنة المستجيبة لاحتياجات لاحتياجات (الرجال والنساء)

يجب أن تكون التدخلات الرامية إلى تعزيز المســاواة الرجل و المرأة مدعومة بالتنفيذ الكامل للقانون، ويمكن أن يكون ذلك إما في شكل اتفاقيات دولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو تلك التي يتم سنها في إطار القوانين الوطنية.

- في بعض البلدان، تم إدراج أحكام لتنفيذ التدخلات لصالح المساواة بين الرجل و المرأة في الدستور بهدف إعطاء وزن أكبر للقوانين ذات الصلة بهذا الموضوع.

  على سبيل المثال، أدرجت الجمهورية التونسية وكذلك المملكة المغربية في دستورهما مواد تضمن حقوقاً متساوية لجميع المواطنين والمواطنات(وهذا موجود في الدستور الدائم لجمهورية العراق أيضاً). كما تم تعزيز ذلك بمجموعة من القوانين الوطنية التي تجرّم العنف ضد النساء والتمييز القائم على الجنس.

  - إنشاء إطار قانوني مناسب يسهّل إضفاء الطابع المؤسسي على اعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

- يتطلب تطوير السياسات القطاعية توضيح كيفية استجابة سياسة معينة لقضايا واحتياجات (الرجال والنساء).

- وبمجرد تحديد احتياجات (الرجل والمرأة)على مستوى السياسة وتوضيحها في الاستراتيجيات والخطط الوطنية، فإن إدراجها في الموازنة العامة لا يتطلب سوى تعليمات بسيطة من الناحية الفنية.

- وبذلك فإنّ أية محاولة لمعالجة احتياجات الخاصة (بلرجل والمرأة) وإدماجها في الموازنة العامة، دون النظر إلى السياسات والأطر القانونية الداعمة لذلك طوال العملية، سوف تكون عقيمة.

لذلك من الضروري طرح الأسئلة الآتية في بداية اعداد أي موازنة مستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء):

- هل تعهدت الحكومة بالايفاء بالتزامات دولية بالمساواة بين الجنسين؟ هل تم توطين هذه الالتزامات؟

- هل توجد التزامات بالمساواة بين الرجل و المرأة في الدستور؟
- هل مراجعة بعض القوانين التي تراعي الفوارق بين الرجل و المرأة ضرورية لإدماج الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)ضمن الموازنة العامة للدولة؟

2.1.8 الإطار المؤسسي المناسب لاعداد الموازنة العامة لاحتياجات (الرجال والنساء)

- يتم تنفيذ مبادرات الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)من قبل مؤسسات مختلفة في بلدان مختلفة. في بعض الحالات، يتم إعداد تلك الموازنة من قبل إحدى منظمات المجتمع المدني، أو الوزارة المسؤولة عن المرأة أو البرلمان. ومع ذلك، تتولى وزارة المالية بشكل متزايد مسؤولية إعداد الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء).
- لا يوجد خيار صحيح أو خاطئ حول كيفية إطلاق مبادرة الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء). ويمكن أن يبدأ ذلك من قبل أي من أصحاب المصلحة. ومع ذلك، فإن هذه المبادرة لن تكون مستدامة إلا إذا تبنتها وزارة المالية. ومن المهم أن ندرك هنا أن الموازنة المستجيبة لأحتيجات رجل و المرأة ، هي وظيفة تخطيط وميزانية، وبالتالي لا يمكن تنفيذها إلا من قبل المؤسسة التي تم تفويضها للقيام بذلك.
- من الضروري أن يصبح البرلمانيون ومنظمات المجتمع المدني على دراية بما تعنيه موازنة لاحتياجات (الرجال والنساء)لضمان مساءلة وزارة المالية. إن الضغط الذي يمارسه البرلمان والمجتمع المدني لصالح الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)، يساعد في الحفاظ على الديناميكية المطلوبة لتحقيق هدف مهم كهذا.
- وتعد آلية ادماج احتياجات (الرجال والنساء)التي تضم جميع المؤسسات التي تتدخل بهدف تعزيز المساواة بين الرجل و المرأة مفيدة جدًا لإجراء نقاش ديناميكي ومناسب لأحتياجات رجل و المرأة.
- يجب أن تعمل الوزارة المسؤولة عن المساواة بين الرجل و المرأة وقضايا احتاجات (الرجل والمرأة) ومكتب رئيس الوزراء (الأمانة العامة لمجلس الوزراء في العراق، من خلال دوره التنسيقي)، ونقاط الاتصال الخاصة بتمكين المرأة في جميع الوزارات والقطاعات الحكومية، وفي المجلس الوطني للمرأة (وزارة شؤون المرأة سابقاً في العراق)، بالتعاون التام مع وزارة المالية من أجل اعداد وتنفيذ الموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء).

وفيما يلي ملخص للدور الأساسي الذي يمارسه كل من الفاعلين المذكورين أعلاه:

- مكتب رئيس الحكومة (مكتب رئيس الوزراء، أو الأمانة العامة لمجلس الوزراء)، بصفته أعلى هيئة تنسيقية لأنشطة الوزارات الحكومية، سيعمل على إصدار الأوامر والقرارات والتوجيهات التي تلزم الوزارات والجهات التنفيذية الأخرى بانتهاج السياسات التي تفضي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

- وحدات تنسيق قضايا أحتيجات رجل و المرأة ، المسؤولة عن رصد احتياجات (الرجل والمرأة) تم إنشاء وحدات لتمكين المرأة، (مختلف الوزارات والمؤسسات التنفيذية الأخرى (وهي موجودة وعاملة في العراق، ولكنها غير فاعلة لأسباب عديدة). وهذه الوحدات هي المسؤولة عن توثيق ورصد ومتابعة كافة التفاصيل المتعلقة بقضايا (الرجل والمرأة) كل في نطاق تخصص وعمل وزارته. وهذه الوحدات ترتبط عادة بمديريات التخطيط في الوزارات والمؤسسات القطاعية.
- وزارة شؤون المرأة (والأسرة والطفولة)، أو دائرة تمكين المرأة (كما هو الحال في العراق بعد إلغاء وزارة الدولة لشؤون المرأة) ، أو أيّا ما كانت تسميتها: بصفتها مسؤولة عن قضايا (رجل وامرأة) ،وعن تعزيز المساواة بين رجل و المرأة في جميع مراحل عملية التنمية في البلاد.
- المجلس الوطني للمرأة: يتم إنشاء هذه الهيئة (أو هذا المجلس) من قبل الحكومة لتنسيق عمل المجالس النسوية، من القاعدة الشعبية إلى المستوى الوطني. وتعد المجالس النسوية بمثابة منتدى أساسي لتمكين المرأة وضمان مشاركتها الفعالة في عملية التنمية الوطنية. ويتمثل الدور الرئيس لهذه المجالس في الدعوة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

3.1.8 آليات ممارسة التأثير في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة

كيف تتم/وما هي آليات/ ممارسة التأثير في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة

- ان الموازنات العامة هي الاساس في اتخاذ القرارات داخل الحكومة، لأنه من خلال الموازنة العامة يتم تنفيذ اهداف السياسات العامة المتفق عليها بين مختلف الأطراف. وهذا يعطي صورة واضحة لأولويات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، ويحدد امكانات التحرك ضمن هذه الأولويات.
- ان العمل على تحليل الموضوعات ذات الصلة بالموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)يجب ان يدخل ضمن اختصاص وزارة المالية واللجان المختصة بمراجعة الموازنة في البرلمان (وبالذات اللجان : المالية، والقانونية، ولجنة المرأة والأسرة، وحقوق الانسان، في مجلس النواب العراقي).
- لذا فان هناك مجازفة كبيرة في تناول الموضوعات ذات الصلة بهذه الموازنات عن طريق وحدات متخصصة خارج المسار الرئيس لعملية اتخاذ القرار، بحيث تصبح هذه العملية غير فعالة، بل انها قد تؤدي الى عكس النتائج المرجوة منها. ومن هنا يمكن ان تتحول هذه العملية، المهمة والحساسة بطبيعتها، الى مجرد نشاط من انشطة العلاقات العامة فقط، وليس لها اية علاقة بجهة الاختصاص.

- ان عملية اعداد موازنات موجهة نحو نتائج محددة تعني الا يكون تركيز الموازنة على المدخلات فقط، بل يكون التركيز على المخرجات كذلك. وقد يكون التركيز على المدخلات فقط غير مجدٍ لتحقيق المساواة النوعية (الرجل والمرأة)، وخاصةً إذا كانت المعوقات، في جوهرها، هي نتاج طبيعي لثقافة المجتمع، وليست نتاجا لنقص الموارد (كما هو الحال في العراق).
- ان التزام الدولة بمبدأ المساواة وعدم التمييز يخلق الحاجة الى نظام لمتابعة سياقات الانفاق العام وبيان مدى مطابقتها للقرارات والخطط والسياسات الوطنية، وخاصة فيما يتعلق بتجسيد الموازنة العامة للدولة لكل ذلك.
- الحاجة الى تأكيد ان تحظى قضايا واحتياجات (الرجل والمرأة) باهتمام سياسي، وإرادة سياسية قوية وفاعلة، من خلال ادراجها ضمن البرنامج الانتخابي، والبرنامج الحكومي، وخطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، وبعمليات وسياسات اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.
- ان البرلمان هو المسرح المهيأ أكثر من سواه للحرص على موائمة الموازنة العامة للدولة مع الحاجات الملحة للبلد، مع مراعاة حجم ونوع الموارد المتاحة. والبرلمانات هي أكثر الهيئات قدرة على اداء هذا الدور.

4.1.8 خطوات وآليات تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من خلال الموازنة العامة:

- التعرف على الفجوات في توزيع الموارد العامة.
- تحديد الاولويات في توزيع الموارد العامة.
- تخصيص الموارد العامة بحيث تلبي الاحتياجات الملحة للناس.
- اعطاء اهتمام خاص لحالة المرأة الاكثر حرماناً.
- تحقيق الانصاف والعدالة في تخصيص الموارد العامة، عند استخدامها لمختلف الأغراض، أو توزيعها على جميع الفئات والشرائح.

شيء واحد لا يجب أن ننساه!

إن عملية تنفيذ موازنة مســتجيبة لاحتياجات (الرجال والنســاء)لا تترتب عليها نتائج فورية. وتحتاج وزارة المالية إلى الكفاح لبعض الوقت، واســتخدام أســلوب يعتمد على الحســاب والمســائلة من جهة، وتقديم الحوافز المناســبة من جهة أخرى، لجعل الوزارات القطاعية تدرك قيمة الموازنات المســتجيبة لاحتياجات (الرجال والنســاء) ، وتؤمن بتبنّيها، وتعمل على إعدادها وتنفيذها بحرص وكفاءة. عندها، ســتكون عملية إعداد وتنفيذ الموازنة المســتجيبة ل لاحتياجات (الرجال والنســاء)قد "تمأســســت"، وتم دمجها في سياقات عمل الإدارات التنفيذية للوزارات القطاعية.

قائمة البلدان العربية التي لديها مبادرات حول الموازنات المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)

الدولة	اسم التجربة	سنة التطبيق	القطاعات المستهدفة
المغرب	ميزانية النوع الاجتماعي او جندرة الموازنة العامة	2002	وزارة المالية ، وزارة الصحة ، وزارة التربية ، وزارة الزراعة ، واخرى
فلسطين	الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي	2005	وزارة المالية ، وزارة المرأة ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء ، معهد الابحاث الاقتصادية الاجتماعية الوطني ، واخرى
مصر	الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي	2006	وزارة التعليم ، وزارة الصحة ، وزارة المالية ، وزارة التضامن الاجتماعي ، واخرى
اليمن	الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي	2006	وزارة التعليم العالي ، وزارة الخارجية ، وزارة الشؤون الاجتماعية ،وزارة البيئه . المؤسسة العامة للتأمينات المعاشية . واخرى
الامارات	ميزانية البرامج والاداء الحساسة للنوع الاجتماعي	2006	وزارة المالية ، وزارة الصناعة ، وزارة التعليم ، وزارة الصحة ، وزارة الزراعة ، واخرى
الاردن	الموازنة الموجهة بالنتائج	2008	وزارة المالية ، وزارة الصحة ، وزارة التعليم ، دائرة الاحصاءات العامة ، اللجنة الوطنية لشؤون المراة ، واخرى
لبنان	الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي	2011	وزارة الشؤون الاجتماعية ،وزارة الصحة ، شبكات الحماية الوطنية . واخرى
البحرين	الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي	2012	المجلس الاعلى للمراة . وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية ،صندوق العمل ، واخرى
تونس	الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي	2014	وزارة المالية . وزارة الصحة . وزارة التعليم . واخرى

ملاحق الدليل

ملحق(1)

9. فجوات بين (الرجل والمرأة) في العراق

تستدعي الفجوات الموجودة بين الرجل والمرأة في العراق، اعتماداً سريعاً وكفوءاً للموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)في العراق، وإدماجها في الموازنة العامة للدولة.

ويمكن إيضاح ذلك من خلال ما يأتي:

1.9 الفجوة بين الجنسين

يقع العراق في مركز متدن على وفق مؤشر الفجوة العالمية بين الرجل و المرأة لعام 2021 ، حيث جاء العراق في المركز 154 ، وبدرجة 0.535 وهذا يتطلّب تدخلات عاجلة للسياسات بهدف ردم هذه الفجوة الواسعة بين الرجل و المرأة في العراق، وفي جميع المجالات.

والشكل في أدناه يوضّح ذلك:

ترتيب الدول العربية وفق مؤشر الفجوة العالمية بين الرجل و المرأة لعام 2021

72 الامارات		0.716
126 تونس		0.649
129 مصر		0.639
131 الاردن		0.638
132 لبنان		0.638
136 الجزائر		0.633
137 البحرين		0.632
142 قطر		0.624
143 الكويت		0.621
144 المغرب		0.612
145 عمان		0.608
146 موريتانيا		0.606
147 السعودية		0.603
152 سوريا		0.568

154 العراق			0.535
155 اليمن			0.492

المصدر : المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير المساواة بين الرجل و المرأة 2021

كما يمكن إيضاح المؤشرات الخاصة بتحقيق هدف المساواة بين الرجل و المرأة (الذي تعهّد العراق بتنفيذه دولياً) من خلال الشكل الآتي:

مؤشرات هدف المساواة بين الرجل و المرأة في العراق للمدة 2017-2020

المؤشر	%2017	%2018	%2019	%2020
تنظيم الاسرة المبني على الطرق الحديثة	45.6	49.2	59.3	54.6
نسبة متوسط سنوات الدراسة للاناث الى الذكور في الفئة العمرية 25 سنة	69.4	69.2	69.2	69.8
نسبة مشاركة الاناث الى الذكور في قوة العمل	21.5	25.3	25.5	17.1

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الوطني الثاني للعراق ، 2021 ، ص 60.

2.9 الفجوات التمييزية في سوق العمل العراقي

1.2.9 فجوة المشاركة الاقتصادية للمرأة

- كانت نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل، وما تزال، منخفضة في العراق.
- وقد تكون فكرة انخفاض الناتج الحدي للمرأة العاملة مقارنة بالرجل من بين حزمة اسـباب اقتصـادية واجتماعية موروثة تمنع تحقيق المرأة لاسـتقلالها الاقتصـادي وتنمية ادوارها ومشـاركتها في عملية البناء والتنمية، مما عزز من الواقع السلبي لظاهرة التمييز في توزيع فرص العمل لصالح الرجل وعلى حساب المرأة.
- ولعل ارتفاع نسبة النساء العاملات في القطاع غير المنظم التي تتجاوز 60% من اجمالي قوة العمل النسوية خير دليل ومؤشر للتمييز بين الرجل والمرأة في سوق العمل العراقي .
- تشير الاحصاءات الدولية ان معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة يبلغ 13%، وهو أدنى معدل في عام 2020، في حين أشّر مسـح قوة العمل لعام 2021 والذي اجراه الجهاز المركزي للاحصـاء الى معدل مشـاركة للاناث في القوى العاملة بلغ 10.6% مقارنة بمعدل مشاركة الذكور البالغ 68.0% .
- اما معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي (وهو مؤشر دال على مستوى نشاط المراة في سوق العمل)، فان المعدل الوطني لمشاركة الاناث لم يتجاوز 20% حسب نتائج مسح قوة العمل لعام 2021. وهذا الانخفاض تفسره عوامل تتعلق بالتحصـيل العلمي ورعاية الامومة ومحدودية خدمات الرعاية وتدني سـن الزواج والاعراف الاجتماعية التي تحدد دور المرأة في المجال العام والشكل البياني التالي يوضح هذه الحقيقة.

معدل مشاركة النساء والرجال في القوى العاملة 2021

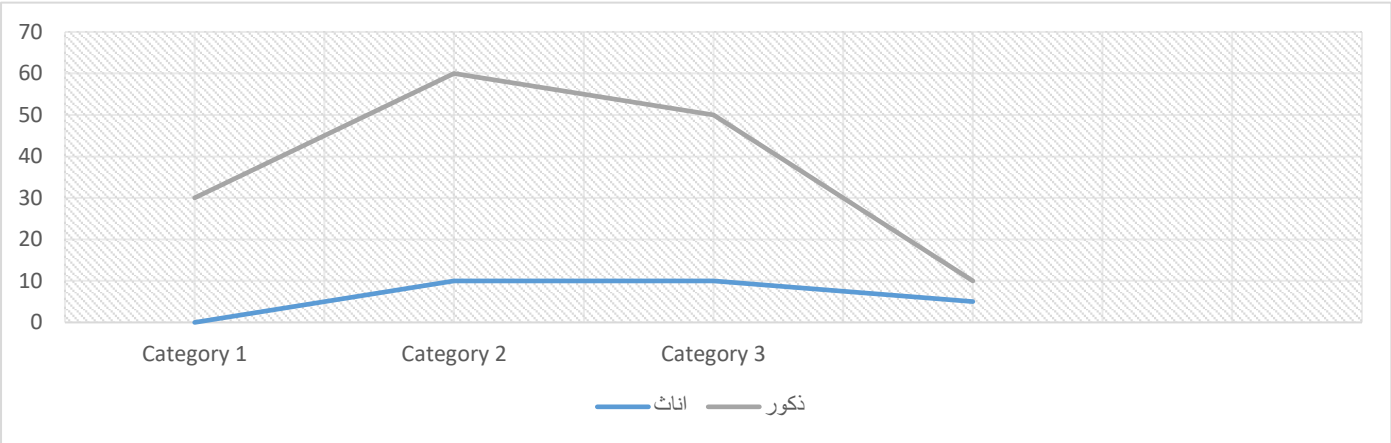

- ان الفجوة في معدل المشاركة بقوة العمل بين الذكور والاناث تتعمق بشكل اكبر عند مقارنتها بالتحصيل الدراسي، كما يوضحها الشكل التالي، والذي يظهر التفاوتات الكبيرة في معدل المشاركة حسب الحالة التعليمية، باستثناء

الفجوة على مستوى التعليم الجامعي التي تبدو اضعف مقارنة بباقي المستويات التعليمية .

معدل المشاركة في القوى العاملة حسب الجنس والتحصيل العلمي 2021

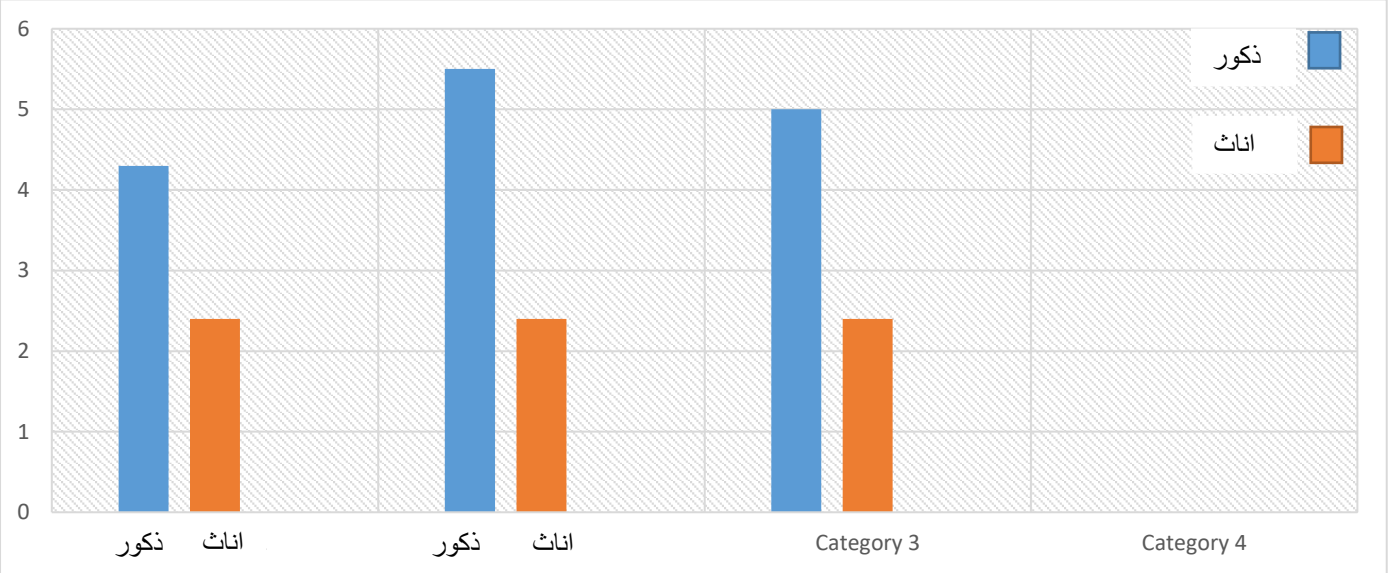

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح القوى العاملة 2021 ، ص 17 .

2.2.9 الفجوة في نوع التوظيف

يتوزع نوع التوظيف بين القطاع العام، والقطاع الخاص (المنظم وغير المنظم)، حيث تميل النساء للعمل في القطاع العام ذو الدخل الآمن والمحمي والمستدام وبنسبة 70.5% عام 2021 مقارنة بالرجال وبنسبة 33.7%. وعلى العكس من ذلك يميل الرجال للعمل في القطاع الخاص وبنسبة 65.9% مقابل 29% للنساء. كما يتّضح من الشكل الآتي:

توزيع الذكور والاناث حسب نوع التوظيف 2021

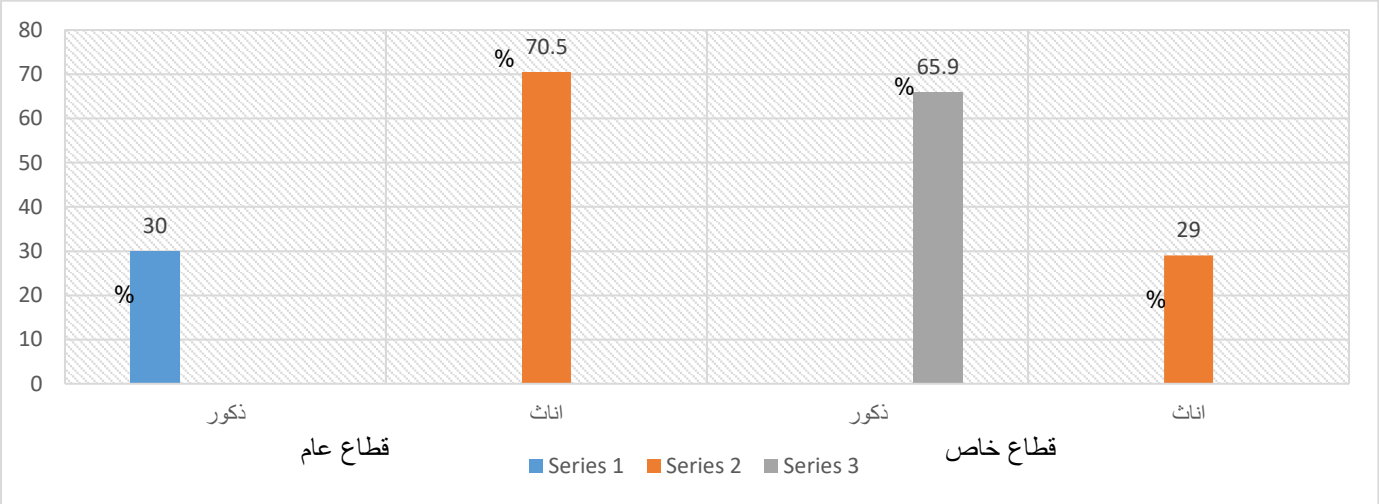

3.2.9 الفجوة في الدخل والاجور

- يشكل الدخل من العمل نسبة كبيرة من دخل الاسرة.
- وتوجد فوارق جزئية بين مكاسب الرجل والمرأة من دخل العمل.
- والسبب يظهر جلياً عند ربط الدخل المتأتي من العمل بمتسوى التعليم.
- وغالباً ما تميل الاناث الى الحصول على مستوى تعليمي أعلى من الذكور، لذا تميل المكاسب ان تكون أعلى بين النساء العاملات (الموظفات) مقارنة بالرجال (الموظفين)، والفوارق في متوسطات الاجور اقل يؤازرها عدم وجود تمييز في قوانين العمل العراقية بين المرأة العاملة والرجل بدلالة قانون رقم (37) لسنة 2015.

4.2.9 فجوة البطالة

- يمثل معدل البطالة النسبة المئوية للقوى العاملة العاطلة عن العمل.
- ومعدل البطالة هو أحد أهم مؤشرات اهداف التنمية المستدامة، حيث اكد مسح القوى العاملة لعام 2021 الى ان معدل البطالة في العراق بلغ 16.5% .
- وبلغ معدل بطالة الإناث 28.2%، وهو ضعف معدل بطالة الذكور البالغ 14.7% في حين كان معدل بطالة الشباب 35.8% اي اكثر من ثلاثة اضعاف نسبة بطالة البالغين التي بلغت 11.2% .
- وتوضح مؤشرات العمالة الناقصة في العراق او كما تسمى بالاستخدام الناقص للعمالة ادراكاً واسعاً لمدى الاحتياجات غير الملباة للتوظيف والتشغيل في الاقتصاد العراقي، حيث بلغ المعدل المشترك بين البطالة والعمالة الناقصة المرتبطة بالزمن وتحديداً ساعات العمل 23.7% في القوى العاملة وهو اعلى بكثير من معدل البطالة. وكان هذا المعدل مرتفعاً جداً بين النساء 49.4% مقابل 26.4% بين الذكور في حين بلغ بين الشباب 52.8%، وهو أكثر من المعدل بين البالغين الذي يصل إلى 23.2% .
- ان هذه النسب والارقام تعكس بشكل واضح حالة عدم المساواة في توفير الفرص للنساء في سوق العمل العراقي، وفقدان القدرة على تطبيق معيار تكافؤ الفرص، مما يدعو وبقوة الى أن تكون سياسة التشغيل الوطنية التي يتم اعدادها حاليّاً مستجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة بهذا الصدد، وتأخذ بنظر الاعتبار كافة الفجوات التمييزية التي يتسم بها سوق العمل العراقي .

5.2.9 الفجوة في التدريب والتأهيل

يعد مؤشر معدل التحاق الشباب في التعليم والعمل والتدريب من مؤشرات اهداف التنمية المستدامة.

- ولو حاولنا متابعة هذا المؤشر وفقاً لمعطيات سوق العمل العراقي سنجد ان معدله يبلغ حوالي 36.7% من الشباب الذين لم يلتحقوا لا بالتعليم ولا بالعمل ولا بالتدريب.
- وكان المعدل بين الاناث 52.3% ، وهو أعلى من معدل الشباب الذكور البالغ 22.1%، مما يفسر لنا ضعف المؤهلات التي تتيح للمرأة التنافس الايجابي والمتكافيء للوصول إلى فرص العمل مقارنة مع الرجل.
- وهكذا استمرت الفجوة القائمة على اختلاف بين الرجل والمرأة في مجال التأهيل للعمل بالاتساع بين صفوف المراة العراقية الباحثة عن فرصة عمل . والشكل الآتي يوضح هذه الحقيقة:

فجوة الشباب غير الملتحقين بالتعليم والعمل والتدريب حسب الجنس 2021

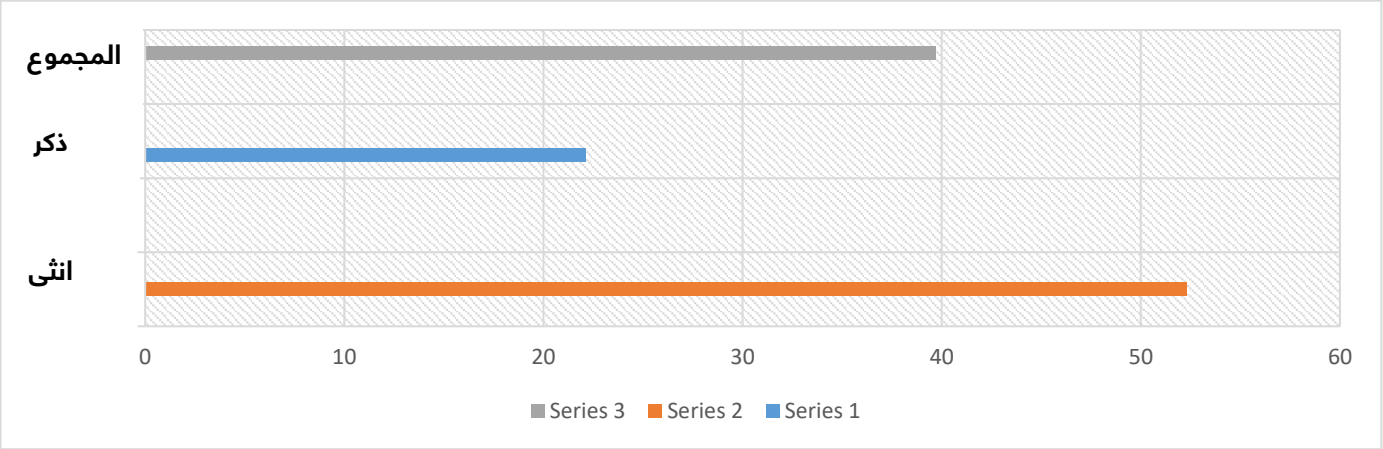

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مسح القوى العاملة 2021.

6.2.9 فجوة التمكين الرقمي

- يساعد الاقتصاد الرقمي على تسهيل العمل عن بعد، بحيث لا يكون نوع الجنس عائقاً بالقدر ذاته الذي يكون فيه بالاقتصاد المادي، وبما يتيح فرصاً جديدة في عالم العمل للمراة.
- ولكن هل البيئة الجديدة للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ساهمت في تمكين المرأة العراقية وتعزيز فرصها المتكافئة مع الرجل في سوق العمل الرقمي؟

يمكن التحقق من ذلك من خلال بعض المؤشرات، ومنها :

- نسبة النساء اللاتي يستخدمن الانترنيت.. وكما يتضح من الشكل الآتي:

نسبة النساء اللواتي يستخدمن الانترنيت لعام 2021

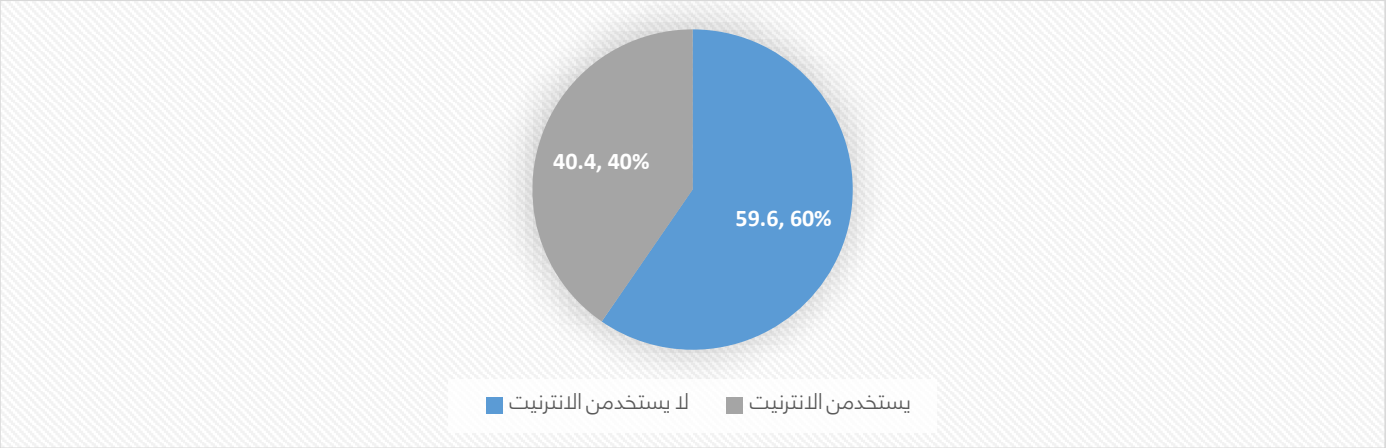

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمراة في العراق 2021.

- يتّضح من الشكل أعلاه ان نسبة النساء اللواتي لا يستخدمن الأنترنيت تبلغ 59.6% ، في حين أن نسبة النساء اللواتي يستخدمن الانترنيت تبلغ 40.4% فقط ، ومع ذلك تبقى فجوة التمكين الرقمي عالية بين النساء .
- و هذه النسبة قد تزداد كلما أرتفع مستوى تحصيلهن العلمي، مما يجعل فرصة حصول النساء على عمل عن بعد أكبر، كما يتضّح من الشكل الآتي:

نسبة النساء اللواتي يستخدمن الأنترنيت حسب التحصيل العلمي 2021

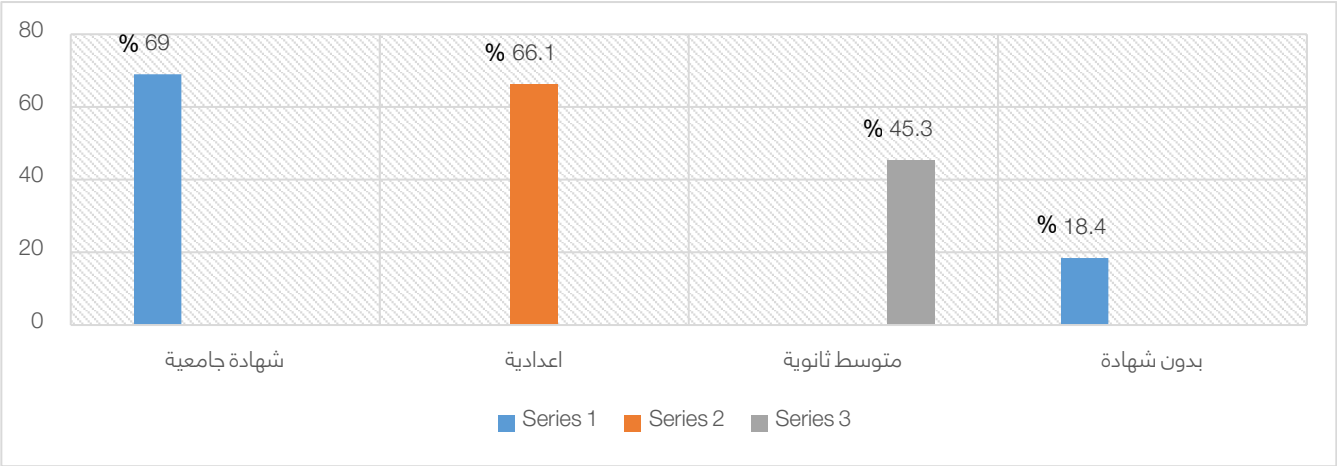

3.9 فجوة الشمول المالي

- من المعروف ان مستوى الادماج المالي في العراق يعد منخفضاً حيث يفضل الناس تفضيلاً قوياً التعاملات النقدية. وهذا يعود جزئياً لانخفاض الثقة بالقطاع المصرفي في العراق، والذي جاء نتيجةً لعقود من عدم الاستقرار المالي.
- إنّ نسبة العراقيين ممن لديهم حسابات مصرفية تبلغ 11% في عام 2014، ارتفعت الى 23% في عام 2017 والى 34% في عام 2019، بينما كانت النسبة بين النساء 19.5% فقط.

كما اكد مسح IWish على انخفاض نسبة النساء اللواتي يتقدمن بطلبات للحصول على قروض والتي تصل الى 16% مقارنة بـ 18% للرجال .

- وهذه القروض غالباً ما ترتبط باغراض سكنية أكثر من ارتباطها باقامة مشاريع صغيرة تعزز استقلال النساء الاقتصادي، وتوفر لهن فرص العمل اللائق. فالمرأة العراقية تواجه صعوبات أكبر من الرجل في الحصول على التمويل بنسبة 51%.
- ان عدم دخول المرأة في ميدان العمل الخاص من خلال اقامة مشاريع صغيرة او انشطة ذاتية تعود بشكل رئيس الى مشكلة التمويل وبنسبة 40% (كما حددها المسح الخاص باوضاع المراة الاجتماعية والصحية في العراق لعام 2021)، والى فقدانها مهارات وادارة واستدامة فرص العمل ايضاً.
- ان فجوة الشمول المالي التي تفسرها فجوة التمويل قادت الى فجوة اكبر في مجال رائدات الاعمال وامتلاكهن للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر حيث تظهر لنا البيانات وجوداً منخفضاً جداً لرائدات الاعمال في العراق مقارنة بالعالم ، فالنساء العراقيات يمتلكن 6.8% فقط من الشركات مقابل 22.9% في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا و 34.7% عالمياً .
- كما نجد ان 2.3% من الشركات لديها نساء في منصب مدير أعلى مقارنة بـــ 4.9% في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، و 18.6% عالمياً ، مما يشير الى القيود المفروضة على النساء ومما يحول دون توليهنّ مناصب الادارة العليا وصنع القرار الاقتصادي.

4.9 فجوة الحماية الإجتماعية

- ان بقاء معظم النساء (وخاصة المعيلات لأسرهنّ، و الفقيرات، والعاطلات عن العمل، والارامل والمطلقات غير العاملات، والعاملات في القطاع غير المنظم) خارج نطاق تغطية أنظمة الحماية الاجتماعية، يمثل تحدياً مؤسسياً واقتصادياً واجتماعياً على الصعيد الوطني، وان تم شمول بعضهن فان النسبة لا تتعدى 2.3% للنساء مقارنة بـــ 4.6% للرجال في

عام 2019(وقد ارتفعت هذه النسـبة بعد الإجراءات الحكومية الأخيرة بتوسـيع الشـمول برواتب الرعاية الاجتماعية).. غير أنّ هذا الإجراء يتمّ في إطار تقديم مِنح مالية حكومية تفتقر إلى الاستدامة، ولا تؤهّل المرأة للحصول على دخل دائم في سوق العمل.

- وهذا يدلّ على ضـعف انظمة الحماية الاجتماعية في تحقيق التغطية الكاملة وشـمولية السـكان (نسـاءاً ورجالاً) برواتب الرعاية الاجتماعية والضـمان الاجتماعي والاعانات والمسـاعدات التي تحقق أمن الدخل، وتعزز المنعة البشرية في مواجهة الازمات والصدمات في عالم متغير وبيئة عمل غير مستجيبة.

ملحق(2)

10. مصفوفات التحليل

تم إعداد هذه المصفوفات أستناداً الى استعراض وتحليل المفردات الآتية :

- معطيات الموازنة العامة الاتحادية (سنوات مختلفة)
- الاطلاع على برنامج عمل الوزارات المعنية بالقطاعات المسـتهدفة بهذا التحليل ، وكيفية تعاطيها مع موضـوع احتياجات (الرجل وامرأة) عند إعداد موازناتها السنوية وخططها وبرامجها ذات الصلة بالخدمات المقدمة من قبلها .
- خلاصة اللقاءات بالجهات ذات الصلة المباشرة بتطبيق مبادرة موازنة لاحتياجات (الرجال والنساء)في العراق وهي : الشؤون المالية والقانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وزارة المالية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للأحصاء .
- السياسات والخطط والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بإحتياجات (للرجل والمرأة) ، والمشار اليها في الجزء الخاص بها من الدليل .

:1.10

مصفوفة أبعاد الموازنة العامة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء) (المقترحة) عند التطبيق

الابعاد المكونة للموازنة المستجيبة لاحتياجات (الرجال والنساء)	الانشطة المطلوبة لتحقيقها	الجهات المنفذة	الملاحظات
البيانات المفصلة حسب الجنس : - النفقات والايرادات (على المستوى الكلي ، وعلى مستوى كل وزارة من الوزارات القطاعية) - البرامج والمشاريع القائمة حالياً وتحديد الفئات المستفيدة منها ، وطبيعة هذه الاستفادة كماً ونوعاً .	توجيه مركزي واضح وملزم بتوفير هذه البيانات والعمل على وفقها في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ .	-هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة - مجلس الوزراء - وزارة المالية (دائرة الموازنة) - وزارة التخطيط : (قسم احصاءات التنمية البشرية، و قسم السكان)	- التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المنفذة لضمان وضوح التوجيهات ومتابعة تنفيذها - تكليف الجهات الرقابية بمتابعة تنفيذ التوجه المركزي
تقييم الاثر الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع والبرامج المستهدفة في الخطط والبرامج والسياسات والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية مع إيضاح أثرها على المرأة بشكل خاص (فردي) وليس بشكل عام .	أجراءات وانشطة تعمل على تفعيل دور الادارات التنفيذية في تحقيق الاهداف : - توفير كافة البيانات ذات الصلة - أدخال مفهوم كفاءة وحدة الموارد المستخدمة للمفاضلة بين المشاريع وتقييمها . - التعاون مع المنظمات الدولية حول اصدار أو استخدام مؤشر عالمي مناسب يمكن من خلاله قياس كفاءة الانفاق في مجالات الخدمة الاجتماعية .	هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المنفذة للمبادرة .	ضرورة تطوير نموذج فعال وقابل للتطبيق لقياس كفاءة الموارد المالية المستخدمة ، حيث يمكن من خلال هذا النموذج تقييم البرامج والنظم المالية والادارية من خلال الكلفة النهائية للوحدة الاساسية للمنتج .
مشاركة المرأة في إعداد الموازنات واختيار المشاريع وإقرارها ومتابعة تنفيذها	- تشريع قانون أو إصدار توجيه مركزي واضح وملزم . - تحديد آليات هذه المشاركة بدقة وتفصيل	- مجلس النواب - رئيس مجلس الوزراء - وزارة المالية - وزارة التخطيط - وزارة المرأة (أو التشكيل البديل الذي سيحل محلها) -هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة	- إلزام كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية بذلك - توسيع نطاق مشاركة كافة المنظمات والمؤسسات والهيئات غير الحكومية المعنية بمكافحة التمييز ضد المرأة في مجال إعداد الموازنات العامة وإقرارها ومتابعة تنفيذها .

:2.10

المصفوفة العامة لتحليل فجوة بين (رجل وامرأة) في الموازنة العامة للدولة

أبعاد الموازنة	الممارسة الراهنة	الممارسة المعيارية	الفرق أو الفجوة	العقبات	متطلبات تحقيق الممارسة المعيارية
المعلومات التفصيلية حسب الجنس: - المساهمة في الايرادات العامة - الحصة من النفقات العامة - المردودات الفعلية لمشاريع الموازنة الاستثمارية	لايوجد في بنود الموازنة العامة تصنيف للمصروفات والايرادات حسب الجنس (بأستثناء الفقرات الواردة في قانون الموازنة والتي تمت الاشارة اليها في الجزء الخاص بها من هذا التحليل) .	تصنيف بيانات بنود الموازنة العامة حسب الجنس ، وقيام وحدات الإنفاق بإعداد موازنتها على هذا الاساس	كبيرة جداً	طبيعة نمط إعداد الموازنة العامة المعمول به حالياً (موازنة البنود) وليس موازنة البرامج والاداء	تشريع قانون جديد للإدارة المالية ، أو تعديل القانون المعمول به حالياً واصدار تعليمات إعداد موازنة عامة يتسق مع هذا التشريع
تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للبرامج والمشاريع على أوضاع المرأة ، وقضاياها ، بشكل فردي (خاص)	غير واضح أو ملموس في جميع الوزارات التي تمت زيارتها (وفي الوزارات التي لم تتم زيارتها) استنادا الى الخبرة الشخصية والمعلومات العامة بهذا الصدد .	استخدام نموذج قياس فعال ، وقابل للتطبيق لتحديد كلفة مدخلات ، وكفاءة مخرجات البرامج والمشاريع	كبيرة جداً	- منظور اداري حساس جدا تجاه الرقابة العامة (من أي جهة كانت). - ضعف الا تأهيل ، وبالتالي الأمكانيات الفنية والمهنية للهيئات الحكومية المناط بها تنفيذ هذه المهمة. - ضعف الأمكانات ، ووجود العديد من القيود السياسية ، والأجرائية ، التي تحول دون اهتمام المنظمات غير الحكومية ، ومنظمات المجتمع المدني بهذا النوع من الأنشطة الرقابية . -عدم رغبة جميع مستويات الأدارة التنفيذية بأن تكون البرامج والمشاريع خاضعة للتقييم .	- توفير نموذج قياس فعال ، وقابل للتطبيق ، من قبل الأدارات التنفيذية الحكومية ، والجهات الرقابية ، ومنظمات المجتمع المدني - العمل على ادخال مبدأ قياس كفاءة استخدام المال العام ، وترسيخه كتقليد عمل لدى وحدات الأنفاق الحكومية على اختلاف مستوياتها ، ولدى القطاع الخاص ايضا . - تمكين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأعلامية ، و تعزيز قدراتها على التعامل مع القضايا والسياسات ذات الصلة بالموازنة العامة المستجيبة لأحتياجات الرجل و المرأة ، وتمكينها من القيام بمهام الرقابة على الأنفاق الحكومي (الأستثماري والتشغيلي) بأعلى

					قدر ممكن من المهنية والحيادية .
مشاركة المرأة في اعداد واقرار و تنفيذ الموازنة العامة للدولة ، وفي الخطط والأستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بقضاياها وأوضاعها	ضعيفة جدا	مشاركة واضحة وفعالة للمرأة في إعداد الموازنات والمشاريع ومشاركات منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات غير الحكومية ذات الصلة بهذه العملية	كبيرة جدا	- ضعف دور المرأة – النائبة في مجلس النواب . - ضعف منظمات المجتمع المدني . - ضعف ادراك النساء عموما لأهمية هذه المشاركة وتداعياتها على مدى الـ تمـ تع بحقوقهن ، أو التمييز ضدهن في مختلف المجالات .	مشاركة المرأة بفاعلية في اللجان ذات الصلة بالموازنة العامة في مجلس النواب، ومنحها دورا حقيقيا في أقرار التخصيصات ذات الصلة بقضايا المرأة . وجود تشريع أو توجيه مركزي صارم وملزم صادر عن مجلس الوزراء يعمل على تامين مشاركة كافية وفاعلة للمرأة بهذا الصدد ، سواء من خلال منظمات المجتمع المدني ، أو في جميع مستويات الأدارة التنفيذية .

3.10

مصفوفة الفجوة في الوزارات القطاعية المستهدفة بتحليل فجوة بين (الرجل والمرأة)

أن هذه المصفوفة ينبغي أن تكون خلاصة لعملية تحليل موازنات، وبرامج وزارات مثل (الصحة والبيئة ، والتربية ، والتعليم العالي ، والبلديات والأشغال..) ، وأمانة بغداد، واستناداً الى البيانات والمعلومات التي ستقدم من قبلها حول:

1- حصة المرأة من الوظائف (العادية والقيادية)
2- حصة المرأة من نفقات الوزارة (على وفق تبويب المصروفات المعمول به حالياً)
3- الموارد المالية (القطاعية) المخصصة لزيادة حصة المرأة في توليد الناتج المحلي الاجمالي
4- مشاركة المرأة في عملية إعداد موازنة الوزارة .
5- تضمين هدف مكافحة التمييز ضد المرأة في البرنامج الحكومي، وفي البرامج التنفيذية للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وفي سياسات وخطط واستراتيجيات العمل لجميع الجهات ذات الصلة بهذا الموضوع.

مصادر الدليل

تم إعداد هذا الدليل اعتماداً على مصادر كثيرة، من بينها المصادر الرئيسة الآتية:

- دليل خطة التنمية المستدامة لأحتياجات رجل و المرأة ، جمهورية مصر العربية، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2022.

- دليل اعداد موازنة مستجيبة لأحتيجات رجل و المرأة ، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية، فلسطين 2011.
- دليل تطبيق المستجيبة لأحتيجات الرجل والمرأة ضمن إطار الانفاق العام للموازنة الحكومية في الأردن، دائرة الموازنة العامة ومشروع الاصلاح المالي التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، الأردن 2015.
- ادماج منظور لأحتيجات الرجل والمرأة في السياسات والاستراتيجيات والموازنات في دولة الامارات العربية المتحدة، دليل ارشادي حول المنهجيات والأدوات، البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، الاتحاد النسائي العام، أبو ظبي 2018
- دايان ايلسون، اعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة، صندوق الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة 2007.
- ديبي بادلندر و روندا شارب بالتعاون مع كيري آلف، مبادىء تحليل الموازنة المراعية لإحتياجات ، بحث وممارسة معاصران، الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، المعهد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية، بيروت/ لبنان، 1998.

- د. وفاء جعفر المهداوي، من التمييز الى المساواة بين الرجل و المرأة في سوق العمل العراقي والضمان الاجتماعي، مقاربة وطنية لتدخلات وفرص واعدة، بحث مقدم الى منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بغداد، 27/تشرين الاول/2022
- رشا خالد شهيب، الموازنة الحساسة لأحتيجات الرجل والمرأة ، أداة للإصلاح والتغيير للموازنة العامة، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية 2016.
- د . هديل رزق واخرون ، الموازنة المستجيبة لأحتيجات رجل و المرأة في الواقع الفلسطيني ، سلسلة منشورات مفتاح . فلسطين ،٢٠٠٧
- فاطمه البصمه وايمن عبد المجيد ، الاطار العام لمؤشرات وتدخلات نحو أحتيجات رجل و المرأة ضمن استراتيجيات ومواردات الهئيات المحلية ، سلسلة منشورات مفتاح . فلسطين . ٢٠١١

Katrin Schneider , Manual for Training on Gender Responisve Budgeting . GTZ , Eschborn , 2006

- وزارة التخطيط ، التقرير الطوعي الوطني الثاني للعراق، 2021
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مسح القوى العاملة 2021
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمراة في العراق 2021

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات التنمية البشرية، تقرير المرأة والرجل، 2021